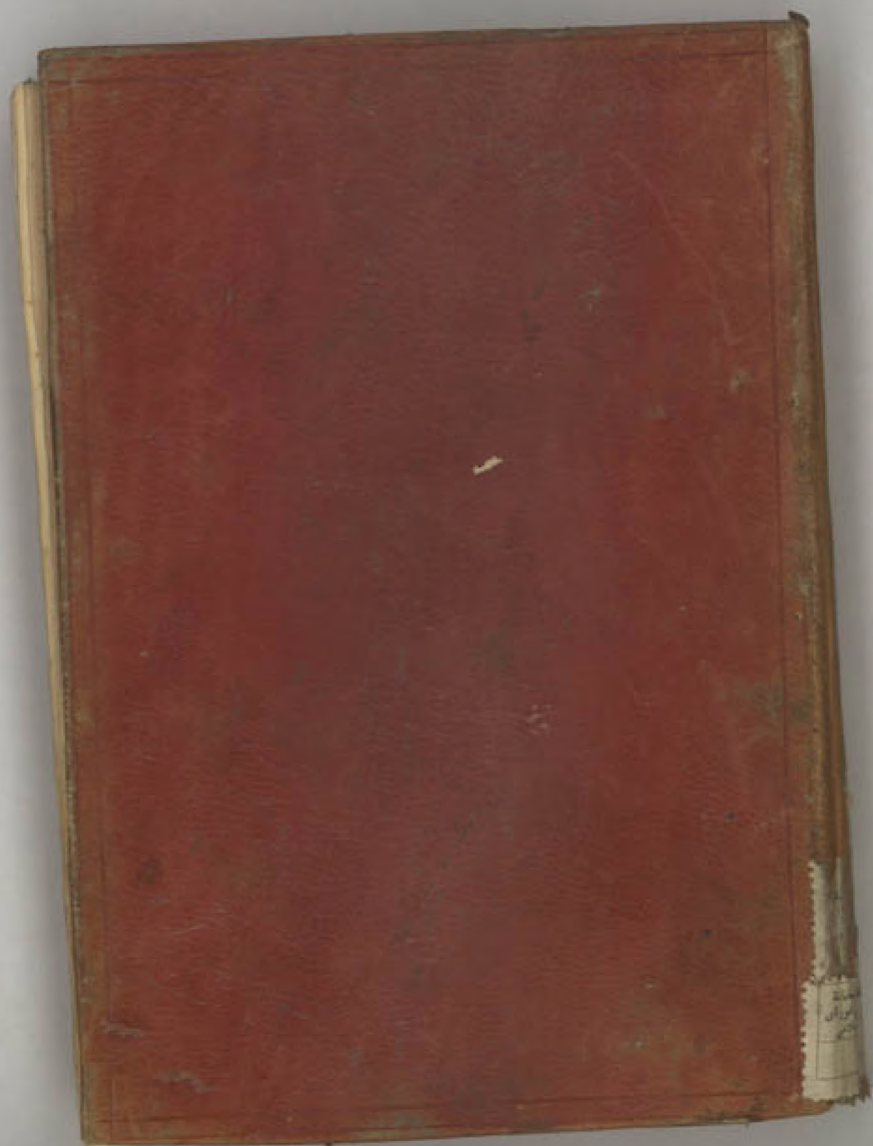


حاشیهٔ غفور بر شرح جامی

۴۷





بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد اى من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول والقصر للتشريف بدل للصدر بين ان مقام حمده سبحانه بلام الاستغراق كما يدل عليه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش قوله لوليه اى المحرى بحسن الحلا يخفى ان في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لا يذهب الى ان الحمد بذا المحمد عنه تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب الذي يطلب الطابع اليه يكون الحمد لله بذا:

قوله والصلوة اى الرحمة وافاضة الخير ما ذا من منان الحق سبحانه قوله نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عبادة التبليغ ويظهر مما ذكرنا الغرابة الشاملة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وآله وسلم على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى آله اهل بيته قوله واصحابه جمع

كما يدل صيغ الاستغراق



جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار تخفيف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتأدبين بآداب الادب نگاه داشت حد هر چیزی ای الذين تثبت فيما بينهم التأدب بادابه والاضافة بصيغة تفعلا انهم بذاته قوله فهذه الى ما سيتلى عليك قوله فوايد جمع فائدة من الفيلات يعني الخير كرفته وداده شده از مال ودانش قوله حل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة او النقل او التأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة قوله العلامة تارة للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع ان الجميع بذا اللزوم التأنيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم يعود على مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرق الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خاجيه قوله تغمده الله بغفرانه قدس سره التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنانه او التناسي من بعض فقيل من عفرات غير سابقة على ويحتمل ان يجعل

كناية عن الاحاطة اي احاط الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التغمد
كناه پوشيدن فلا بد من التجريد اذ المقصود باضافة الغفران اليه سبحانه
ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه
بكسر الجيم منه قدس سره بحبوحة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه
وخياره يعني جعل الله خيار جنانه مسكنا له قوله نظمتها النظم در رشته
كشيدن جواهر استعير لتاليف بسائط كلامه المرتبة المعاني المتناسقة
الدلالة على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة تشبيه
الى ان بسائط كلامه كالدرر في الصفا والعلاء انما قال الدرر
ترغيبا للطلبة قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير
باذن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله
وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد يا شبه وجز ان
والتحرير نقش خطبه كردن والمراد الكتابة والاضافة كالاضافة
في السلك قوله للولد العزيز ارجمند وگرامي وكرم باب قوله
ضياء الدين كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى
الدين قوله عن موجبات التلهف والتاسف التلهف حسرت
خوردن واندوهگين شدن والتاسف دريغ و درد خوردن
قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اي لانه كالسبب

والبعث

والبعث له لهذا التاليف كالعلة الغائية التي يكون باعثه فيكون نسبة الفوائد
اليه من قبيل نسبة الى الباعث المحرك قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق
جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسنديده بودن و
خورسند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل اگر نويسي كار گذارند والجملة
عطف على جملة هو حسبي المخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى
الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله هضما للنفس بتخييل ان كتابه
اي ترك ذلك الحمد كسرا للنفس وترك ذلك الكبر بتخييل ان كتابه
من حيث انه حقيقة لا من حيث اشتماله على المسائل بل ليس في مرتبة
كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانما يستحق ان يجعل جزء
فيما يعتنون بشأنه وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال
بالحديث الدائر على الالسن وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو اجذم
اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم والحاصل ان المأمور به اللفظ
سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله
وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيم لفظيهما لانه من تتمة تعريفهما او
لتحصيل الابحاث المبحوث عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
اي عن احوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء نسبت الى نفسهما
او لاقسامها من حيث انها اقسامها وفيه اشارة الى انهما موضوع النحو

واعلم من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص البحث باحدهما او جعل البحث
عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف قوله متى لم يعرفها اي لم يتصور لم يصح البحث
عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انهما منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب
تصورها عرفها لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف
تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر
لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ليس عالما بالمعرف قبل التعريف فلم
التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم
المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس الى
يفيد اصل المعرفة بالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون
افرادها جزءا من افراده اي سواء نظر الى افرادهما او الى مفهوميهما وجه
التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان التقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في
الكتابة توافقت في التقديم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني
والخارجي وان التقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت
في التقديم الوجودات اما على الخارجي قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المذكورات الثلاثة واشتراكا
في جميع الحروف الاصلية مرتبا وغير مرتب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية
مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق

بقوله قيل وفي الدلالة التأثير المناسب لان يشبه بالجرح تأثيرا يصحبه الالم ولا يخفى
ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال تأثير انفسهما
بقرع الاسماع ونقش الصور وقرع كوفتن كوش الاذهان وما يترتب قوله عليهما
من الافعال والانفعال على اي وجه كانت من منشئات القوة التي هي مدلول
الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخرج عن قوة وشدة فالكلمة والكلام
متساويان والاقدام فيان تأثيرها القوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله
وهو الجرح الجرح بفتح الجيم اي خسته كردن قوله وقد عبر بعض الشعراء حيث قال
السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان يعني ان ذلك التشبيه علاقة
معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السنان سر نيزه
دعصي وتيز نيزه جيزى قوله جنس واليه ذهب جمهور ولكن لم يستعمل الا فيما فوق
الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث
وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح و
وصاحب اللباب قوله والكلم الطيب يأول ببعض الكلم الطيب فان الصاعد الى
محل القرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلم الطيب التوحيد لا الخبيث فجاز
ان يعبر فيها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار
لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا التعريف الشرعي والنوعي المعنى اللغوي

اولما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان النظر وحتى يكون
اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة
قوله التاء للوحدة لقائل ان يمنع ذلك في المعنى والمعنى العرفي جنس خصوصا عند
من عدل في التعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم
فيخرج القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يجردوا في مقام التعريف اسماء الاجناس
عن الوحدة على تقدير وصفها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى
تمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافات بينهما هذا جواب على تقدير
التنزل وتسليم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعة كانت
او صناعته او غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول
التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصصت
بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة الجنسية ويلزم
من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله
والوحدة بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تضادا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا
والواحد وصفا له وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي ومجيئه من الغم
والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا
لا يكون فيه نقل لانه يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة

لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على
ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل الملفوظ به حقيقة او حكما قوله
ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق
بفتح اللام باسم المتعلق به بكسر اللام وليس فيه موثر تعدد النقل قوله او بعد
جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب
ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء
او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كعنى فالباء للتعدية والسرفيه
دور لان التلفظ منشعبة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف
والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية
كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه
بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ به وفيه بحث او ظاهر قوله او حكما تدخلها
قوله الانسان انما قيد به تقريبا ولتصوير اللفظ من الفم قوله او حكما
او ملفوظا او حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا
كان او موضوعا منه قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في
عباراتهم المشهورة بينها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم
الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى
قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى

ما يصح استعماله من قبيل تسمية العام باسم الخاص او مركبا قيل انما يصح اطلاق
اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر واللفظ الحقيقي اي الملفوظ
به الحقيقي اذ ليس من مقولة الحروف والصوت الذي هو اعم من الحروف
ولا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف
لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف
الفاعل ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون
مذكورة بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا امثل هو وانت كناية عنه
فهو عارية واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد باحكام
الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى
غير ذلك والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج
يتلفظ به الانسان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا
التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالنسبة
اليه سبحانه لا يصدق عليها او لان من شانها ان يتلفظ به الانسان او لانها
مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال
على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما تكلم
به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا التدقيق
فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان

ثم لا يخفى

ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلام الله سبحانه قيامه
وهو مما يخالف عليه المحققون او نقصا في علمه من الكلام او مما يظهر في غير الا
نسان والنصب جمع نصبة وهي ما نصب لتعيين المسافة او طريق
غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يحتج في
تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما
تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز
الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا لانه لم يقصد
الوحدة اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند
من قال لفظة واما الماسيأتي لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة
تثنية شروطه الاشتقاق وما في حكمه والاشتقاق سناد الى الضمير الراجع
الى المبتداء وعدم تساوي التذكير والتانيث كجريح وصبور وقد انتفت
هنا منها الثلاثة باسرها الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الوضع
يتعينه بجعل المعنى حيز اللفظ تخصيص شيء ملحوظا بخصوصه او بعمومه
كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا
يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله تلك المعنى بل يتوهم
انه محصول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصود خرج عنه وضع
المرادف بعدم الخطار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما

وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء
من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص
لا يوجد في كل وكل وضع قلنا يمكن ان يجاب بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي
وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كان الاوضاع في المشترك والالفاظ
المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد
والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنا كل من المترادفين
من حيث انه من آثار جعل ذلك المترادف فلا يوجد في المرادف الآخر وبان المشترك
بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة
فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا بحيث لو لا حالكون ذلك الشيء
المخصص ملابسا للملكة الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف
الهجاء لغرض التركيب متى اطلق وسمع او احس بحاسة السمع وغيره
تنبيه على شمول الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع ولا
فيكفي ان يقال متى احس ان قلت ان الكلمة غير صادقة الا بعد
انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان
يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذا العبارة
ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها بسبب الدلالة ومن المعلوم
ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق

اوجى

او احس وعلم ذلك التخصيص فهم منه فهم قصدا و[illegible]
فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل يخرج عنه وضع الحرف
وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا
وضع الاسماء المتضمنة معنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما
وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب
عن الحرف ولجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك
الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه
قبل انضمام الضميمة لان معنى قوله متى اطلق الخ اشارة الى
غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له ولا يبعد ان يقال
الخ يعني انه لا يحتاج الى تنصيص فان المتبادر من اطلاق
الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة
المعنى ما يقصد بشيء يراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع
اولى فيدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا اشتعلت واردت
به حضوره وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء اسم مكان من مصدر
المعلوم او المجهول او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول بمعنى المفعول يجوز ان
لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل او مخفف معنى تحقيقا غير قياسي
والتحجر على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعماله

المراد بمعنى المخفف فيما معنى الكلام ومعنيته واحد فذكر المعنى بعده
مبني على تجريده حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية لينض لانها صيد
مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع
لان تخصيص شيء بمعناه اي بما قصد به لذلك الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد
لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور اشتماله عليه الا انه لا حاجة اليه
كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ ومجازا كما قيل لقربه
من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله فليتأمل وفيه كشف الاحتراز بكل
من جزئي الوضع على ان اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ
فلا فائدة في ذكره الا التعلق به قوله المعنى وكالالفاظ الدالة بالطبع وكذا
الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل اذ الدال ان يجعل الطبع في
مقابلة الوضع وبقيت حروف الهجاء اي حروف تعدد باساميها كالف
با تا وهي الحروف المباني المقابلة لحروف المعاني فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسيره بالمعنى وقد اجيب عن الاشكالين بانه
ليس هنا اي في مقام تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة الى
الفاظ مخصوصة اي متخصصة من حيث انها متخصصة سواء كانت في انفسها
مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا دخل
للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الالفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني

فانه انما

فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة فليس هناك اي في
مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة المفردة او المركبة ما لا يدل
جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه بمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص
انساني مفرد لانه ليس سماه كذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي به وجزؤه
بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع له وفي ذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت
بها معنى مسندا اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان
ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما
قال يوهم مع ان القاعدة يقتضيه اقتضاء يثبت الظهور المراد هنا
كما يتركب في مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد
ومعناه ما لا يدل جزء لفظه حين انه لا يدل جزؤه على جزء معناه
المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة
للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وبالعرض للمعنى وكان النكتة فيه التنبيه وكانه النكتة ليس في تقديم الوضع على
الافراد وكانه لا حصر لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها
وهو الوضع حيث اتى بصيغة الماضي فاستعير صيغة السبق لزوما في السبق
الرتبي فقط انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه

لكان بجنسه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم ذلك عند الكل فان بعضهم يرى نحو
بعينه الحال وهي التي تأخر عن الفاعل المفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة
والقرينة على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة للفظ الباء
او اذا تغير المعنى على تقدير جعلها حالا عما اليه فلا خفاء في ان افرادها المعنى ليس
لها افرادها للفظ   اذ من المعنى نتيح التناقض فتعين الحال عن النكرة
من غير اشتراط سنذكره لا يقال لو كان حالا عن النكرة لتقدم عليه لان صاحب
الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها
عليه ح ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المتنبي في الايضاح
فانه مفعول للفعل والاسم بواسطة في كونه مفعولا له ومعمولا الذي هو
عامل الحال وصاحبها   لاخراج المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي
كما اشرنا اليه فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل بصري فان لام التعريف
والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفارقة …
وعلامة التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها
من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع
الصيغة والالف الاية للقسم الاول تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
بسبب الدلالة اليها كالف الطلب كسين استفعل والمطاوعة كنون
انفعل   واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى شمل الحركة الا ابنية

والبناية

والبناء ميز والحاصل انه لم يعتبر كل منهما بين حالة الالتزام فان الحرف الاخير في
قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم وجعل المجموع كلمة واحدة
فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون
الرجل فعل والمبني والمجموع والمثنى بالواو والنون فان المعرب في الاولين ليس
الا الجزء الثاني وفي الثالث الا الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية
والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل   مع انه معرب باعرابين ان قلت
ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضى والمقتضى
المقتضي في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي
الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان الاعراب الا
اخره محكي كما في تابط شرا فلما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه
في الجزء الفارغ كما اظهر اعرابهما بعد غير في الاستثناء وفي الغير فليس لعبد الله
على الاعراب واحد   ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال الالفاظ
وتصحيح لاعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض
ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما فيه لشدة الامتزاج لفظة واحدة
بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة   فانه لا يتى لفظة واحدة فكذا فلو
وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل
في التعريف الا نادر من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل

عبد الله علماً وان اريد خصوص واحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظة
للمرة والمقروء منها ما تكلم به ونحن قلنا لا اشتباه في جواز التكلم بعبد الله علماً
ونحوه بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة و
ليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنها عبد الله علماً لاشتماله على كلمتين يصح
ان يتكلم بهما مرتين ويبقى مثل قائمة وبصري الخ ولو لا خلاف
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي ثلاثة اقسام وضعية
ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند
عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك كدلالة لفظ دير المسموع من وراء
الجدار انما قيد به اذ لو دير من بحال شاهد لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال السيد
قدس سره فان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ اي منقسمة
الى هذه الاقسام الثلاثة في تثليث القسمة بيان احوال الاقسام واختلافها
مادة وصورة في الكلام منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام متعلق
به لانا قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي
والاثبات كما يشهد به الدليل وان ابحث عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس
لتلك الاقسام مفهوما محصلا سوى ما اخرجه التقسيمان اما مستغنيها
قيل التقدير هكذا لان حالها اي دلالتها اما ذاتية لا له ولا يجوز ان تقدير
الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القول اما تقدير الحال او الدلالة فلانيا

مقام

فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل وليستلزم
عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة
وعدمها وعدم الدلالة لانها لا تصح حمل عدم دلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التكلف
فيما تغايرت من الثاني فالاليق التأويل فيه لا في الاول وما قدر من الذات فيخالف ما
اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير
في هذا المقام مبني على ما حكوا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو
فك المصدر بدل لم يحتج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يقتضي عدم اذ ليس في معنى المصدر
حقيقة ولا تجوز عن مفهومه مشتمل من غير حاجته الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها
استئناف لانه لما قال ما كذا وكذا كان سائلا قال اما الاول فما الثاني فقال الثاني
الحرف الثاني الحرف الثاني الحرف والاول ما كذا وكذا معطوف على الجملة
الاستئنافية فالاولى ان يعطف ولا يتم جعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني
الاسم والاول الفعل لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي
طرفه اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل وفي جانب من الكلام لانه قد
يقع جزء له نحو زيد لا حجر ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن الكلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد
الازمنة بحسب التحقيق كضرب المصدر او ما يكون بينه وبين الزمان ترتيب
في الفهم كضارب اسم وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمة

كما اذا اتقو مع ثم ضارب ثم الزمان   مأخوذ من الزمان السماوي سمي اسما
حالكونه ماخوذا منه واصله سمو حركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين
الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن
لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى   وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق
اسمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام او ا
القلب بعيد   لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد
علم الواو للاعتراض ولتغير من لاحد بر الاشارة او العطف على اخص لانها
او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد
علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك
الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال
انكشافه ولختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم لحوجه قال حد
كل واحد منها اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الى
واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مفاد
كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن واحد ومن فيها للتبعيض والجار والمجرور
صفة لقوله واحد   وليس المراد بالحد هاهنا اي في هذا الفن فان الحد عند
الاوائل هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من ما به الاشتراك والامتياز
لا امتياز لا يلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم   ولله در المص الذي في التعر

اللبن

اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيستعمل في الذم لا ادر دره اي لا كثر
خيره وفي المدح هو الله دره وذلك لان العرب اذا اعظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه
قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب في لله اللبن والمعنى تعجب من
لبن ام ربت به كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال
الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام   في العقد ما يتكلم به ثم
استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما عطي عطاء مع انه في الاصل اسم
لما يعطى   لفظ تضمن تضمن الكلام الخبر   ان يكون كل واحد
منهما في ضمنه فان التثنية لحضا العطف كما مر في الكلمة فلو جعلت الباء للملابسة
لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن الكلم مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن
مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنامع احتج الى التاويل لان يقال المتضمن الفرد كل
واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل المتضمن الكلام
حتى لا يكون الكلام لفظا حقيقيا بل مختارا ولو لم يجعل الكلام في الشرح لاحتيج الى
التاويل   فلا يجرم اتحادهما فيما اذا ركب الكلام في الكلمتين   تضمنا اما
بسبب لانه يجوز ان يكون الباء للملابسة اي تضمنا ملصقا بالاسناد   والاسناد
احد الكلمتين الى الاخرى احد الكلمتين او نسبة احد الكلمتين   حقيقة او حكما الكلمة
ما يصح وقوع مفرد موقعه لانه يخرج عنه الاسناد الذي من خواص العلم قال يتأتى
ذلك الا في اسمين او فعل واسم ولو جعل الرابطة بين الشرط والجزاء كما حققه السيد
يخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على انه الرابط

بينهما صدق فذلك ان ضربتني ضربتك وان مثل ضرب المخاطب بحيث يفيد
المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي
لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئة ونسبة الى القصور في
باب الفائدة فيدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ويدخل ايضا
الجملة التي هي علم مضمونها المخاطب خرجت المهملات المركبة اما التركيب
ومهمل فلم يخرج سواء كانت خبرية او محكية بها عن الواقع او انشائية
او غير محكية بها عن الواقع في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات
مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد اعني قائم الاب او ذا
فانه في حكم اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج
الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها
بل هي تحضر بانفسها لا بدالة التي في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلم دلالتها
بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يتقدم
عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة
لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان
الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار
عنها ولحوق التنوين من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في
غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه واذا لم يكن كذلك
فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك

مثلا نقول من حروف ضرب وضرب فعل ماض وجسق مهمل اعلم ان كلام النحاة
في ان نحو ضرب زيدا قائما مجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد
من الكلام في هذا التركيب اخبارا وايصالا او جملة قسمية فان الكلام هو مجموع
القسم والجواب القسمي للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم وعاما على
التحقيق فليس من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع بخلاف الكلمة
فانه لا يصدق عليها الا ان لا اسناد فيه وسيلة الا الى المقصود منها ذلك
اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى النقض او الى الاسناد
وكما قيل لان الكلام مسوق الكلام وبعيد ولان قوله لا يتاتى في اشارة
الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كان قوله وهي اسم وفعل وحرف وتقسيم الكلمة
بعد تعريفها واما صرح فيه بادوات الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي
من قبيل الاثنين يرتقي الى الستة الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك
من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم
هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم او في ضمن فعل واسم انما قدم الاسم على الفعل
مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل
على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل
بتقديره ادعوا المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده
اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذا الاول

الاسم من اقسام الكلمة كائن في نفسه جعله صفة للمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى
ولم يجعله بحرف لغو لدلّ او ظرفا حالا من ضميره حتى معناه على الاول ما دلّ
بنفسه او في حد ذاته على الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لا
جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجاز غير مشهور في التعريف
وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة بالقياس الى
الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور
الا احتياجه بتصوره او التفاتا الى غيره الا ان الاحتياج قبل الوضع الى
على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك التصور
في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها
يحتاج في تفهيمها الى ضميمة ذهنية كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب
والمتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغيرها
وبالجملة توقف فهم المستتر على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا
في الدلالة لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القائل والفاعل
ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في
ذاتها او تنسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها باعتباره او خارج من كونها في
وسط البلد قريبة من بيت الفلاني اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم
في حد الحرف على المعنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا ترى في مقابلة
قولك قيمة الدار في نفسها كذا وقيمة الدار في غيرها كذا بل تقول الا في نفسها

ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده بان مؤدى في موضعين واحد بل لا يتصور الا
كون المعنى ملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير في مع
كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها بل المقسم النسبة بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتبار
اخرى وان امتازا   كما ان في الخارج موجود الخ اي كما ان موجود الخارجي
قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا
لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس وتظهر منه وجه آخر
لاستعمال الظرفية وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم بالجوهر
لزم ان ينسب الى ذلك الامر بالظرفية كما ينسب العرض الى محله بالظرفية والمعنى المستقل لما
شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر
قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره   واما الملاحظ غيره بهذا المعنى والمراد بالغير
هو المتعلق   فلا يصلح لشيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات
بديهة   ملحوظا في حد ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية   من غير حاجة
الى ذكر متعلقه لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من
لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة
هذه عليه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكره معه حتى يتم الكلمة ليدل
لا حاجة في الدلالة من دل على كذا   وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم يدل على المعنى
ان ليس مرادهم بكون الحرف في نفس الكلمة انه [illegible] مدلولها حتى يخرج الكلام عن الحد [illegible]

الحرف فيه بل معناه انها اذا انضمت وحدها الى ذهن السامع انتقل بها المعنى اليه فكان
قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما قيل
من ان الحرف معناه كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم
ينتقل معه المعنى اليه فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه
في غيره اذ به يظهر   من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو وهو معنى
قائم بالسير بالقياس الى البصرة   وجعل آلة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث
هو هو بل من حيث انه حال الطرفين ومن مرآتها   كان معنا غير مستقل
بالمفهومية وفي معنى ملتفتا بالتبع   ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر اي لا يمكن
ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة
المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وكذلك لا يتعقل
لا يمكن الا بذكر متعلقه صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم من فان ما كان
وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم
المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير
ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائر   والمقصود من هو موضوعة للواحد
من جزئياته لا انها تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع باستعمال والقول بانه
مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه نعم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية
كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات الاولوية لما الاشارة
عليه الظاهر لين انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يتوجه معناه حينئذ قبل

معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه والنفي
نفسه يابى عن الالتفات اليه قصدا   واذا عرفت هذا علمت و
وعلمت ايضا كينونة المعنى في غيره من المعاني وفي كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية
ظاهرة في المعنى الاخير اعني كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع
ورقة العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك الحرفية عن التوجيه
وارجاع الضمير الى المعنى اي بصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كان في عبارة هذا الكتاب
لعدم مسبوقيتها الخ   لان معانيها مفهومات حكمية مستقلة بالمفهومية لا يقال
لو كان كذا لا لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها مع انها
لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في
حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرض بها او كان
ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظرف المذكور فان
معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني   لكن لما جرت العادة باستعمالها
يعني ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية   وان
يستفاد الخصوصية من ضمة الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة والا لصح الاخبار عنه
كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وغيره تأمل   باعتبار معناه التضمني فيدل
فيه حل الفعل ويحتاج الى خبر بقوله عن مقترن   ولو اراد المعنى المطابقي لم يدل

فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قال باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده لشهرة ادها اكفت مؤنة التفسير وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم الاقتران معنى المستقل الا يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه نزيد وينكر عليه لان معناهما العلي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة في الفهم عنهما بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار او مجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال الا معنى المستقبل في تلك الافعال التي الا ما قيل ربه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن فلا وان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران معنى المستقبل بحسب اصل الوضع فدخل فيه نزيد وينكر عليه لانهما بحسب الوضع العلي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون الحكم

باسمتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية تعسفا غير مرضي للمص كما يقتضيه كلام عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا الوجه ليتم عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال فلا بانها موضوعة للافعال الا لمعانيها قال الشيخ الرضي العربي الخ اي الخاص ربما يقول مع انه لم يخطر باله لفظ اسكت فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها الفي بافعال معنى انها للافعال حقيقة وقبولها ما يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وكون بعضها جارا ومجرورا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر المناسبة لها وزنا ولا لحقها الحاقها باخواتها من نحو رويد ذيل على وزن فوقاة فاصل الهيهات هيهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية الرجاجية تقوقي اي تصح قوقاة وقيقاء على فعلل فعللا نحو امامك فانه اي تقدم وعليك زيدا اي الزم فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قال ومن جواهر خبر تقدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس

ومن الناس من يقول امنا والمعدان فقال [illegible] ان المذكور اقل من المتروك منها بصيغة
جمع الكثرة على كثرتها التي تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين ومن التبعيضية
مقربة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفردة لا تمنه ابتداء ئية انتهائية لشهد البيرق
هذا من الناس ومن الانسان لا [illegible] لو لم يات بمن لكان الحكم بجميعها لكنه
عارض الشيء مع انه لا يصح لان مرتبته اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم انه تم
وان سلم فلا نسلم ان اقل مرتبته عشرة اذ لا فرق بين جمع القلة في جانب الثلاثة
سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر فلذا لك مجاز غير عزيز   وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما تضمنه يختص من الجزء السلبي وانما لم يقل ما يوجد
في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى مناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باحد فيه
ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو
الجنس والعرض العام ذلك عن تخصيص لفظ ما بالخارج المحمول بشهادة المثال
ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كان في ظاهر الامر والطباق الزاح عليه
ويؤيده لفظة الخاصة بالجمع لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة
وهي ذكر المبدا وارادة المشتق قال دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها او
قال في الدلالة المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف
ولا الاتصاف للاسم بها وبتعريفها   اي لام التعريف احترازا عن لام الامر
ولام الابتداء فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي و الذهني

والتفسير بان الواقع لا بيان لما يستعمل اللفظ فيه   فكان شاملا للميم في لغة
حمير وهي قبيلة من طي وشاملا لحرف النداء ولكنه لم يتعرض لظهور اختصاصه
بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء   في مثل قوله في جواب
حميري قال امن امبر امصيام في امسفر   لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض
اللغات ولجواز ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف
وفي اختيار داعي في ضمن اشارة الام على حرف التعريف وفي اختيار اللام
على الالف واللام هذه الاشارة   وهي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير
ويدل عليه حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال [illegible] تقابلهما
زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة
فيها مطلوبة لكثرة استعمالها   الى انها ال كهل وقيل لو لم يكن كهل كان [illegible]
كسرة الهمزة وفيه ان عذره قد سبق   الى انها الهمزة يضعفه شيوع حذف همزة
الوصل والعلامة لا تحذف   لانه يتعين معنى سمعت عن بعض الافاضل ناقلا
عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي
اريد به معناه في تعين معنى المستعمل ومنحصرة في الجنس والعهد واللام مطلقا
قد تدخل على اللفظ ولا تعين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف
بالتعريف اللفظي   يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه لو اريد بها دلالة
غير مقيدة ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا

فبالاسم الآن بقي ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن لا يقتضي دخولها
عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حاليه محتملة او يقال لا يصح
تجريدها الفعل عن النسبة وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة اعلم ان تلك الخواص
كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لدخولها غير الاسم
اذا اريد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الا
[illegible] ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها ينبئ لاختصاص حروف
الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص
كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه
لاختصاص كونه موصوفا وذا حال فيه ومفعولا ومميزا واين تلك الخواص نحو
ومزاياها الكثيرة مبنية في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص ومنها دخول
الجر وبالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وضح يكون عطفا على الاسم
[illegible] او محلا واريد بالجر مصدر جر مجهولا لكان عطفا على دخول اللام وفيه
عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع انه بينه وبين لام التعريف تنافي
التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود ولما تقدم
اللام عليها فلان [illegible] وضعها واما تقديم اللام على ما بقي فلانها لفظية
وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على
الاضافة فلانه مدلول الكلام ولتضمنه خواص كثيرة لانه اي حرف الجر اي حرف

اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم وبعضها الاول حرف الجر ولما الاضافة
اللفظية اي ما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لا يكون
الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكون كذلك بان يختص
بيان الاضافة بانها مقصورة على وجهين احدهما ان يختص مقابل للاسم وهي
هو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف
لعدم استقلال معناه غير صالح لان لا يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم
بان يدخل الفعل والمراد بكون الشيء يسند اليه لا كون الاسم مسندا اليه
تقتضيه سياق الكلام ولا اخلاء الحكم عن الفائدة وتوجيهه ذلك ان الخاص قد يذكر
ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بنوعه فكان كان المعنى قال او الاسناد الى نوع الاسم
مطلقة وفائدة هذا الاداء انه احضر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا
تعرض فيها لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشيء وان الحكم المتعلق بالمضاف بعض
قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما في علامة الرجل الحييان معنا علامة الرجل
مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول القول ههنا ان معنا
من خواص الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم [illegible] يجب ان ينظر الى المطلق
حتى يكون الحكم مسندا اليه [illegible] قبل النظر الى الخصوص للمضاف اليه
[illegible] الشيء المذكور [illegible]
لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل [illegible]

معنا الاسم فانه لا اختصار على وجه منساق الى شيء او منساق اليه شيء فلذا كان الحاصل
المتقابلين من التعريف والتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل
الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان يقول ضربا يوم وبه امر نفس
الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص
جائز في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جوابه فيه باعتبار معناه
المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجب الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان
في قالب المصدر او الفعل الصالح لذلك القيد وكيف لا والمعنى المصدري المدلول
عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل ولئن سلم صحة ذلك
لم يصح النقض بالاتي مررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور
وزيد والتخفيف حذف التخفيف التنوين او ما يقوم مقامه ولا
يوجد شيء من ذلك ناخرين واما الحسن الوجه فمحمول على الطرد الثاني
وانما قرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اوليا بمعنى الشاعث للمضاف والمضاف اليه
جميعا وانما لم يجعله في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير السبب
وللعطف على الاسناد بعيد ويقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر
ولان المتن يرد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة
كذا الى يعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان يضاف
الى الفعل وانما اراد المضاف واراد الجمع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر

انتهى

انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة في انا نجد بين
المضافين حالة مقيسة تارة الى طرف وتارة الى اخر فلعله يدعى انها يجوز
ان يتصور مجردة من خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها او
يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك بينهما مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتها
على سبيل البدل بعيد لان الفعل والجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب
المتن الى الاول كما نقلنا وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان
المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما
ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج والامير هي المضاف اليها واما من حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وقد بنى على هذا تأويل العقد
ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا له لا لخلاف السابق من اختصاص الجر فان الجر
لانه للاضافة اليه واختصاص الاضافة مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا
يخالف قول المتن فيما سيأتي في المضاف اليه انه اسم ولان معنى الفعل كما ذكر نائب
عن الاضافة اليه كنائب عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي والدليل على ان المضاف
اليه هو المصدر تعريف المضاف في بعض الامثلة بتعريف نحو قيل يوم قدم زيد الحار
البارد واما انا فلا اظن صحة هذا المثال ويحتمل في كلامهم قال وهو معرب
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة
فساد الالتباس وهو ما عربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه الثاني الاعراب

العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بل البراء كذا في الا[صحاح]
وفيه انه لو جاز احد صفة من لجاز ان يكون اسم مكان لا صغة حتى يكون القيا[س]
ما ذكره قال ذهني من البنا المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه [شبه]
صوغه في غالب بنيته لا تغير بالبنا وقال في المعرب الفا للتغيير والصحيح لدخو[ل]
الفا الموضوعة للتعقيب على التغيير كون ذكره الا المفسر بعد ذكر المفسر
الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخل على قيد الاسم للعهد و[الاشارة]
الى القسم الذي هو الاسم المعرب وفيه الا انه ذكر احوال الاسم واقسامه
اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يتوهم من ان التعريف غير مطرد لا[نه]
يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاسم لان الشي لا يشبه [مبني الاصل]
ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه
العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم حي التحقيق وقيل في دفعه انا
لا نم لزوم مشابهة الشي نفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا و[فيه]
بحث لجواز ان يقال والشبه هي المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبنا
وهذه المشابهة منتفية عنه والا لزم الدور ولزم ان بناؤه بعارض
لمشابهة لا بنفسه الذي ركب مع غيره المركب مطلق على معنيين المضموم
لا ويستعمل بمعنى مجموع المضمومين ويستعمل بمعنى في المركب بالمعنى الاول زيد
في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يق لاحد الحقين زوج و[المجموع]

زوج اعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة
على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك تركيبا يتحقق معه عا[مل]
لم يقل تركيبا معه عامله لئلا يخرج ما عامله معنوي وبعدان يراد بتركيبه مع العا[مل]
انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشبا[ه]
الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم منه لان المص فسره بذلك و[ذلك]
لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما نا[سب]
مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة
كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي الهاقق ولم يبين فان العوق عرضا
واسعا وليس بعوبه مرادا اي المبني الذي هو الاصل في البنا ولم يقل اصله [البنا]
لانه يصدق المعنى لا يحصر في الثلاثة لان اصل جمع الافعال البنا ... الاعراب فيه
عارض المشابهة بالاسم ولان فيه جرفا العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبني
الاصل انه مبني وهذا الا يجب الا ما المراد في العروض والمتبادر مما اصله [ان اصله] البناء
يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب وهو المانع الحكم عند المصنف
وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة فاعتبر العلامة يعني ان العلامة اكتفى
في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجوه اسباب الاعراب فيه سواء وجد كزيد في قام
او لم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي يستحق
الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المناسبة لمبني [الاصل]

عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده
فتوهموا ان حقيقة العرفية فالك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة   فالاولى
باحكامها لان اللاي معرفة تتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمع المدون و
رتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه يحتاج الى تعلم المدون وذلك
التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو
او حكاية عنه على اختلاف فيه   فالمقصود من معرفة المعرب اشارة الى ان
ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيان ان المقصود
من تعريف المعرب ان تعلم المعرب لوجه صالح لا ان يكون وسطا للحكم بان هذا
او ذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يق هذا معرب وكل معرب مما يختلف
اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقول زيد في قام زيد معرب
اي مركب لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد
مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل الصالح
منه غير صالح لان يكون وسطا لو لزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او
اللغو ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي ما اختلف اخره
باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف
اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة

متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار
الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذا معرب والى النتيجة
بقوله ان يعرف انه اي ما عرف بانه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
والى الوسط بقوله لحاصله معرفة هذا الاختلاف وتعريفه براي بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور
المعرب الحاصل بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة
فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف فان الحكم
بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل
ومن هذا ظهر لا سترة عليه   حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل
ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا
التبدل في حكم تبدل الذات   صفة اي حال مشبهة بالصفة لا صفة حقيقية
لان الحركة لا تقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها لما تعتبر في قال باختلاف
العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل
على عوامل اجيب بانه صار اسما   الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف
متوافقا ومنى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كما او زيد في ذات
عمرا وبمررت بكر   وانما خصصنا اختلافهما بكونه في العمل كما يجي عند العدو
اي يختلف لفظا اخره اي صورة اخرها او تقديرا اي يختلف اخره عن التقدير

سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او بتقديره وتقدير صيغة كما في عصى

او بحسب الصيغة فقط كما في حبلى وغلامي فان آخرها لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب

الفرض والحكم ان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج   اي يختلف لاختلاف لفظا

او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير علامة واما الرفع ا

ملفوظا او مقدرا لحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجاز لما عتبار

وسببه لم يجعل الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي

كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه

قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله الآتي المقدر واللفظي في بيان ضبط اعراب

الاسماء وذلك لان الكلام اشارة الى ما اشير اليه بقوله لفظا او تقديرا

رأيت احمد ومررت باحمد فرأيت حبلى ومررت بحبلى   وقولنا رأيت مسلمين

ومررت بمسلمين اي مدلولهاتين صورتين فاندفع ظهر شموله للمثنى والجموع

علامة النصب اي علامته هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة

فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب

قوله مع عامله ابتداء ان قلنا التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل

لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه

عاملا معنويا فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد

باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل

العمل

المعنوي ليس الا الرفع قوله قلت هذا الحكم آخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون

لازما له ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة ويكون

المعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر

مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق العوامل

العاملة في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان

فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد باختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف

مبدء حالة الثاني وبالاختلاف الثاني الموجود وقد عبر عنه بالاختلاف

لانه حالة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل الجمعية ولا

بعد ذلك التكلف   غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة اي خواص

الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال

ههنا حكمه ولم يقل خواصه خاصته ولا يخفى ان القول بانه من خواص

مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق

عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة

وقت   اي حركة او حرفا وكان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه

او حرفا وما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قال اختلف

اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان نحو مسلمان ومسلمون لم يختلف الآخر

اذ الآخر هو النون ولعلهم اجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم

اراد ولبراز هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف
عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية
والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون مبرزا كما في
وفي الالف في المثنى والجمع المعرفين باللام التعريف لامتناع اجتماع اللام والنون
ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك
واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة ضم زيد الى فتحة   لا بد العامل والمقتضي وكذا
وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
ولعل الكاف الباء جارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من
الباء الجارة وايضا وما الموصولة عبارة عنهما انتهى اقول قال فالاولى ولم يقل
فالصواب لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجها اليهما اما خروج العامل
فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بل
الحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثير الشيء واما خروج المقتضي فلان الة
سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الخ لو جعل من تمام الحد
حتى يخرجا لكان احسن لكن المص لم يجعل من تمامه   خرجا بالسببية الخ ان قيل
ينتقض التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له   قلنا ليس
للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها واجزاؤها مشتركة من قريب وبعيد
نعم لو ثبت قريب سوى الاعراب صح النقض به لانه لو كان المراد بالسبب

السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول ان
القريب للشيء سبب انعقد علامة العلية بينه وبين ذلك الشيء ولا بينه وبين مسببه
ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام السبب لاثر فالعبارة الصحيحة ان تقول لما يختلف
بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين
صيغتين ان قيل يمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة
او عن الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم
الدلالة الى الدلالة الا ترى كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة الامرين كالف المثنى وواو
الجمع فانهما قبل التركيب علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية
ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المص
وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر منه رجوع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف
يطرء فيه بعد كونه معربا   خرج حركة نحو غلامي وان تحول اخره من
الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام
واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية
والجمع فخارجة برجوع الضمير الى المعرب لان ما قبل تلك الادوات ليس اخره
وان اغنى عن ذلك الاخر خرجت بقيد الحيثية اذ ليس من حيث انه معرب لوجوده
قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة قال ليدل على
المعاني جمع معنى بالمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين   واللام في ليدل

معطوف على اسم ان وخبرها   يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في
الاسماء لم ليدل على المعاني فينفتح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعمالها
الى العامل والقرينة وذلك لاعتبار لبنائها   فانه بعيد اذ لا نظر الى صفة
لا قصدا ولا تبعا   ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه
المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف
كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف
ضرب من المسامحة وجه ذلك ان المعاني المدلول عليها بقوله المعتورة عليها كان
مسندا الى الاعراب من حيث اختلاف نسبة الدلالة اليه قال المصنف اخترت هذا
التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به
الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة لان الاختلاف
هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذا يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل ايضا
الالتباس بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان
الاعراب هو الاختلاف لا يرى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا
ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا في سببه
وقد بين الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فيتعين ان يكون سببه
اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ

فيه الى سبب

فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه
بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على
الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو
كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين   يعني الفاعلية قال
الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر
او بواسطته   المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم
بعضهم حتى يكون المعتورات الاسماء وياخذها على سبيل المناوبة وذلك لان
توصف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي
الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدهما طاريا ابدا
لا يكون احدهما مطردا فاذن تعين الكسر وتوافقه لفظ الرواية ويرشدك
الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض
ولابد للطاري من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج المعاني الى القرينة
والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يغير له صيغة
الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة
كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرء ان المعنى لازما للكلمة
فان كانت الطاري واحدا كون الفعل عمدة في ما ركبت معه مع غيره فلا يحتاج
حاجة الى العلامة لانها يطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم حالة

او الاشياء فالاليق بالحكمة ان يطلب لاخف علامة يمكن لازمه ومثل هذا المعنى
انما يكون في الاسم فجعلت علامة لابعاض حروف المد التي اخف الحروف وجعلت
في بعض الاسماء حروف المد التي لم يتجلب ومن هذا التقدير يظهر وجه ما يقال
ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء   على تضمين مثل
معنى الورود والاستيلاء فان اخذ الشيء معقول ومستعمل عليه ومثله الطرب
يقال اعتوروا الشيء الاعتوار بمعنى كرهن جيزيرا والتعاقد والتعور
مثل وقد جعل ههنا مستعار التعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة
مجازا مرسلا عن التناوب   وانما جعل الاعراب في اخر الاسم الحي المعرب لا
الذي هو الاصل حالا في الاخر او جعل مطلق الاعراب في الاخر تحقق الحال
في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي في ضمن جزئيه كما في الاعراب
بالحرف او جعل في جانب الاخر لانه على التقرير الاول لم يعلم موضع الاعراب
بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب المتصل
تقليلا الامكان والالزم تقديم الفرع وتاخير الاصل   والاعراب على صفة
اي صفة للمعنى والمدلول وذا المعنى علامات الفاعلية ومقابلها صفات
للمدلول وقد جعله الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال
جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف   فلا
ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية

مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه
لا يجاب بان المراد بان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتاخر
التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول
تاخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب الاصل
بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال
ان الحركات ابعاض حروف العلة فيضم الحرف في الحقيقة اشبان بعده بلا فصل
ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها في غرط اتصالها
به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا
بان المراد التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف الاخر فان
التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل   تلك اشارة به الى ان المجموع قوله
رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما
على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران   هذه الاسماء الثلاثة الخ
اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة وسواء كانت بنائية او غير
بنائية وسواء كانت اعرابية او غير اعرابية كفتحة فعل لكنه اذا اطلقت بلا قرينة
يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا تختص
بها بل معناها شامل الحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع
عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات

تلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعيدهما عن مكانهما وحصول الثانية
بفتح الفم وبتعيده بفتحة فكان الفم كان ساقطا فانكسر اي انشق بحيث اباه وحصول الثالثة
بجر انفك الاسفل وخفضه ككسر الشي اذ المكسور ينقطع ويهوي الى الاسفل ثم الجزم
بمعنى القطع وفي الجزم قطع للحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى
واحد والاول مختص بالاعرابي والآخر مختص بالبنا ولا اطلق على
الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل فانها
مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية على ما قلت بالقرينة
كقوله بالفتحة رفعا الخ حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا
ما الوصف يستدعي الرفع فكون قد يتخلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى
ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكون
فيما ينافيهما بطريق الاستعارة تقييد لا دليل عليه بضم الرفع والنصب بالفاعل
والمفعول احق ومن جعل اليا فيهما للنسبة واراد الحصلة المنسوبة الى الفاعل
فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم حقيقة
او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة اي يكون الشي مضافا اليه
بغير تبعيته المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما الا كون الشي مضافا اليه
وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو
[illegible] فلا كان الجار زائدا فيه لم يعتد وابيا وكان الخبر زائدا كالجار فكانه [illegible]

بل تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غيرها يكتسب التعريف من المضاف اليه
وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم فحصل الهوى يلاحظ
فيه معنى المغايرة ولك ان تقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم
جنس كعلم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة هنا والقول بجوازه مخالف
الاسلوب المتابع من تقديم الحرف وجعله موضوعا والقضية المحفوظة الخ
ان سبق العلم بالشي يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف فدل
فيه على ان نقل الظرف ومتعلقه قد يجزم والجملة صفته ما العلة في اللغة
عرض وضر طبيعي يستدعي حاله غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة السبب بمعنى
الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك
الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون الاطلاق العلة على كل واحد
مجازا ولكن صرح كلام المصنف في الايضاح بما على ان اطلاق السبب على
كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل اختار السبب في
تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه لا سببا ولا
يخفى ان هذا المجاز في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد
حقيقة عنده واستجماع شرائطها انما قال ذلك لئلا يبطل
ما اضيف التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما
وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف

عليهما وبما دخله اللام او اضيف عليه وانما يندفع النقض بهذا عن شرائط تعريفها اثر غاية انها انما ابارضها اليه وجعلها عرفها ذكرنا في الذين
فان سكون والوسط بنا على احد السببين واما في الاخرين فان دخول اللام
او الاضافة الى على السببين او احدهما الزيادة والقصد لهما بالاسماء وثبت
بقي النقض بما دخله الكسر والتنوين الصرف او التنوين بحذف التعريف
عليه مع انه منصرف كقوله ويجوز وصرف ولما انما علم الموشح
التعريف عليه مع انصرافه دخول الكسر والتنوين عليه لحسب عن الاول بانه
تحقيق بقوله وجوز وعن الثالث الثانية بان منع وجود السببين
المستجمعين لما هما في العلامة من اجمعها التانيث متحققة
للتانيث لو لانها عن الجمعية و جعل التقدير الثالث لان التاء الظاهر
ما انتصر لتحقيق الامر وان تقول فتنوين المقابلة منع منه كون
الكسر الفصل المقتضى باجل لدخول الكسر والتنوين مذهب البعض
من منع منه بقوله وجوز الخ فلعله لان الى تنبيه
العلتين كونهما مانعين من الصرف حتى لو عرف التنوين بيانا او لما
ضد انه تعرابه من مثال شعر من تقدم علم الاوله وقد ثبت قوله
او لحقه منها وثاني ابيات البيت اضر قولهما مواضع الصرف شعر
او العدل التسع محموعها في هذين البيتين بوذلك لا انما يقدره العطف

[illegible]

على التمكن كقول البيت سقف وعجمة انه قد سوح في الحاشية او لد
مواضع الصرف شعر كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب الثمن
هذه الابيات لابي سعيد لكنا بها العربي وانا الوقت كذا لما اقتصر كونه
من التعريف لست منها جامع مع منتقدة على انه يعلم تقويتها
منها لا يقدر من التكلف فيما لا يقع الجمع بين حقيقتها وكذا
يوم الجاهلية تقرب من التراخي والمثنى بجوار الف وكذلك لا
ثبوت العلية المجاز بين ما خوذ من ثبوت المناسبة وكذا الحال في التركيب
والنون زائدة حيث انها اذا الدالة بعلى الالف في النون
منصوب على انه حال او صفة من موضع نعت منصوب تقديرا
فقلان النون اذا ذكرت مطلقة احتمل تعيين المراد ويجوز ان يكون
وقوعها على الصفة للنون لان الاحتمال في النعت بعد الكلمات
على النون يدل عليه تنكير البواقي وبالجملة موصوف على نون زائدة
ايضا بحذف في زائدة والجملة مفعوله اذا
ويمتنع نون الصرف فذلك لان قوله عدل الخ لعدم الموانع لانتفاء
اى ذلك التسع هذه ابيات من شعر بيان لها ان العامل المنع للمنون من
المقام من فرقة بين في الكلام يجوز ان يكون على التعريف
المستفاد من اللام كما قيل قوله فذلك والاو جهما نفسه

الجمع الجملة حال من صاحب الحال الاول فيكون من الاحوال المتداخلة
او صفة ولوصل الالف فاعلاً الخ الفرق بين ما اذا لحظ الزيادة
او نفس الزايد او على الاول فهم زيادتها او تقدم زيادة الاولى على الثانية
وعلى الثاني لا يفهم لا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية يعني
ان ذكر العلل الخ من قبيل التقريب للاعجب فلعله منهم من المبالغة للفرق
من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفضيل يجي للتكثير
وفيها انه اذا كان متعديا يجي للتكثير وفيه انما ذلك في المفعول لا التكثير الفعل
او القول ان كل واحد الخ الاظهر انه يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس
في الكلام ما الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع
حقيقة عند المص بناء على ما ذكرناه وقال بعضهم اشار لعله
اراد ضم الشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل
الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما
ولا يخفى انها لا يعتبر ولو اخذ فكل علما بل اخذ علم ايضا واما التركيب ففي
المواقع وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى
له فلا فائدة في ايراده وقال بعضهم لعله منهم التسع مع
مراعات الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وسبب الف التانيث ا مقصورة
وهو في كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك

الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع
من التاء كالالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة وان كانت ممتنعة
من التاء ولعل المص لم يعتبرها لان مراعات الاصل منه وجه في اعتبار
الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس
يقتضيه لانها تشبه الف التانيث من الالف والنون الزايدتين
اشارة الى بحث التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير
الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا
المعنوي الذي خفي فيه العلامة من حيث انما الدال على علتين
الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه
العلة ورجع الضمير الى رجوع الضمير لاحد الامرين من العلتين لعموم وما
مقامها صرف عن المنافي الى الفهم قال ان الاكثر والاشرين وانما ذكر
الكسرة هنا مع ان انتفائها قد علم بقوله غير المنصرف بالفتحة والفتحة
لا تنافي الجمع بين الحكمين فانه لو ترك لما لا يخفى ان ذلك الحكم له
يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم لان المؤنث الا اذا اعرب باعراب
المفرد كما ذهب اليه بعضهم لان كل علة فرعية اعلم ان الفرعية
لا يختص بفرعية الموقوف الموقوف عليه بل يتم لها وغيرها كفرعية
المرجوع للراجح فيه وانما لا يخص فيما ذكر كون الاسم مثنى الى غير ذلك

ويعتبرها ولم يعلم وجهه   فاذا وقع فى اسم علتان الخ ولم يقتنع
بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا
اثبات الفرعية فى الاسما بسبب هذه العلل خفى ولم يكف واحدة
الا اذا قامت مقام اثنين   فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل العمل والبنا فاذا شابه الاسم الفعل فى تمام معناه
كان اسما الافعال بنى ويعطى عمله واذا شابه فى تعريف تركيب الحروف
الاصلية وفى جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف
الفعل فى ولـ... ايعرب المضارع متطفل الاسم واذا شابهه بوجه
بعيد لكونه فرعا فلا يبنى لعدم المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
فى البناء ولا يعطى اثر اصل الفعل لخلوه من المعنى الفعلى بل ينزع لها
علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او تنزع ان معا
فتمنع منها الاعراب وفى تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى خلاف
او منع التنوين اولا ثم ابتع الكسرة وقد جمع الامرين فى الايضاح
وفى الشرح الرضى الى الثانى تعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم
ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يجتمع لا لمنع
الصرف ايضا كما فى الوقف واللام والاضافة فاذا ارادوا النص

من اول الامر على انه لم يسقط الالف بشبه الفعل فحذفوا صورة الكسر التى
لا تدخل على الفعل وقال المصنف انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين يعنى ان فى موضع
يدخله التنوين يدخله الكسر فان سقط التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لا نه لا
زمه وانما قال من غير عوض اذ لو اسقط التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة فلم ينتف
الكسر لان وجود العوض فى وجود المعوض   لان العدل فرع المعدول منه
الاصل بقاء الاسم المعدول عنه على حاله   والوصف فرع الموصوف لتوقف
معناه على ما يقوم به   لانك تقول غلام الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر
على المؤنث كان فرعا فى المعنى كذا فى لوه وفيه بحث لان التانيث طارئ على الا
طلاقه لا حاجة فيه من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا الحال فانه
المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذ
كير والتانيث   لانك تقول رجل ثم الرجل يعنى ان التعريف طار على التنكير
او ان اما بوضع جديد او زيادة فهو فرع له لفظا لما كان ما يعرفه كان مجهولا
لما كان التعريف فرعا للتنكير معنى   والالف والنون الزايدتان فرع
ما زيدتا عليه منهم من قال ان يشبههما المنادى عنهما بالفى التانيث الممدودة فى
انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا بحذفها معا وهذا اولى الحرفين فى كل منهما و
حرفا شبههما حرف العلة ولا يخفى انه لا يلزم من اثبات الفرعية بين المشبه و
المشبه به   لان اصل كل نوع الخ يفيد فرعية تقسيم لا لقسيم لهذا الذى

فى اولها حذف الزوايد الاربع قال ويجوز صرفه لا ينصرف عكسه وقال لان الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود
فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس
للضرورة بشرط العلمية   اى لا يمتنع الجواز تقديرا اذ ربما الامكان الخاص
وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب
الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى ويفيد جانب الوجوب فلهذا
فسر بقوله لا يمتنع   اى جعله فى حكم المنصرف فيما لا يترتب عليه
غاية ما فى الحكم العدم فيه التوجيه والتوجيه لانه اندفع ما ذكر من عليه
ما نفيه التعريف المخل بالمنوافق المقدما فى الحكم ما لا ينصرف وخالفه
فى التعريف كما بيناه بيبا حتما   كقوله صبت الخ العجبين
ابن ال قد مر شرح فى الحاشية هذا البيت مما قاله الفاطمة عليها فى مرثية
النبى   ماذا على من شم تربة احمد   ان لا يشم مدى الزمان
غواليا وفى حاشية الجمع غالية بوى خوش اشى مهيت بخفيف الياء كمعفر
سر موده مست ديشوكردن وكويه كردن بقال بينه ووشها ايضا التربة
خاك الذى غابت والمعنى ما الذى اواى شى وقع على من شم تربة احمد فانه
لو يشم مدى الزمان ولمدة انواع الغالية   فكقوله ايه الخ يجوز
الكسر فى ان وح يكون الجملة استينافيه والفتح وح يكون منصوبا

بنزع الخافض وهو اللام وانما قيل الضرورة لظهورها   فلما اضطر
الى قوله ضرورة فعلم ان المراد بالضرورة ما على الشعر ضرورة   لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم فى السجع وغيره ولهذا يقال هناك الشى ومراعى الاصل اعراب
عنده من لم يثبت من المعرف ال منصرفا فالجرى اليسير ايا السجع لو فقط
لتناسب المنصرف الذى يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذى لم يليه
كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فى نصرف لتناسب فواصل الآية فانها كا
فى بعض فواصلها وفيما نسبها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد
بجواز ان يكون البدل للفصل من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما قوله تعالى
ثم اعلم ان غير الفصيح عين بخالفه نظم البلغا وغير فصيح قال سلامة
صحيح غير فصيح لاحسنه وجعله صحيحا وكذا ابيه الخلق تحت قوله تعا
بعيدة والاصح فى اللغة الفاشية يحكى روى ان بعض البلغا قال لكاتبه اكتب
للخلفا الكسر فقد جاز وانضم اوله فى لها فقال الكاتب يا سيدى بالجار
افصح من بما اوله الاولى او اولان التناسب يجبه   فمثال المجموع
غير المنصرف الذى صرف للمنصرف والاكمل الانسب لاكتفاء بسلامة
قوله فالجموع فقدمها اللاتى تقدم فيه على الحكم ثم بيان لما ابهمه فتحه
المنصرف   احدها الجمع البالغ منتهى الجموع اى الجمع الذى
الاول منه وفيه فيمتنع جمع التكسير علم ان الف المخاطر فى سبب فى منهم

الى ان قوته قيامه مقام السببين لكونه نيابة جمع التكسير ولهم ذهب الى انها
التكسير الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره تبريزي والاكثرون ذهبوا الى انها
لكونه لا يبطلها في الآحاد العربية واما نحو يمانى فشاذ واما نحو التراقي
فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازل القبيلة من قيس فقولهم
الجمع واما نحو يمان وشآم المنسوب الى اليمن والشام والالف فيهما عوض
عن احدى يائي النسبة فهو الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى
يائي النسبة والالف لانه هو بدل عن احد يائي النسبة عارضة
لا يعتد بهذا الوزن وكذا ثمان بفتح الثاء في المنسوب الى الثمن بعضهما
وهو بلا شك قال الجوهري انه منسوب الى ثمن مقلكن حذف منه احدى
يائي النسبة وانما لم يعد الياء المستعار منه في نحو عوارى جمع عارية
منسوب الى العار لانها ثابت في واحدة ووضع هذا الجمع على اعتبار تلك
الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى الجزء الذي
هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانيه نسبة المعدود
الى العدد فان ثمانيه في الاصل عدد والثاني هو المعدود وليس
الالف ذو الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا
من احدى يائي النسبة وكذلك الثاني غير اليه ولما سراويل فعجمي
او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا لما يحى كلب واجال وان لم

نظير في الآحاد فلا يعتد ارفيهما انها جمع قلة وحكم جميع القلة حكم الآحاد
بدليل تصغيرها على لفظه كما يصغر الآحاد ونصا وانكانتا بافعان على
افراد بهما ولا يصح ان مشيء غير افعل في الواحد نحو ادرج في اسم موضع لكونه
منقول من الجمع كابن ولا بأجوال لانهما اعجميان ولان الاول يحتمل ان
يكون فعلا ولا باشد لانه جمع شد على غير القياس وجمع لا واحد له بل
ثابت لفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشيه واما الجمع كالب
واثا وجمع اسوة جمع سواد وانا عيم جمع انعام فهو جمع جمع انتهى السواد آية
دمت فقد قيل هو جمع كايب فدل على ان اساور وعليه قوله تعالى فلولا
فلولا القي عليه اسورة من ذهب نعجا راى واكثرا يقع هذا الاسم على الاول
واراد والجمع جمعه التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكسير او الضرب
المختلفة كذا في الصحاح او حكما كالجموع الخ انما جعل ملحقا
بالقسم السابق لان شبهه من وجه احدهما انه على وزنه وثانيهما انه جمع
مثلث وتدلث واليه قدس سره قال لذا انها ممتنع من الجمع مرة اخرى
والممدود الهمزة في الممدودة منقلبة من الالف وهي
للتانيث ومد الالف التي قبلها اما للوزن فان احدهما الاخرى نسبا الى التا
نظلها فيها الهيئة لازمة للكلمة ايلبسها التنوين في بعض الاسما لو
كجمان وبقاع قال فلعدالة لتفضيل العدل واخواته او بيان نفسه فهو

نيت

السبب او شرطه تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف فقال اسم معدول
اي مصروف عن صيغته   مصدر مبني للمفعول ليصح تفسيره بالخروج
لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج او لا فان كان المتبادر من
الخروج نفسه وانما لم يعتبر مصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو
سبب للمنع الا ضمنا لان السبب هنا هو الاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو
المعدولية لا ما قام بالمتكلم   خروجه اي الاسم اي خروج مادته اذ لا
يتصور خروج الكل عن جزئه   من صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته
الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر خروجا من صورته
الحقيقية اذ لم يدخل اللام فيها لفظا لانها دخلت في صورته الحكمية لان دخول
اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما وبين مدخولها ومع
هذا يبقى الاشكال لانها بعينها ثابتة له للصورة الحاصلة من اللام
ولهذا انتقل التفسير بالخروج عما هو حقه من الصيغة واستدل كلمة
اخر جمعه وفيما انه بالزمان يكون يوم الجمعة معدولا من جمعت في
يوم الجمعة مع الناس بعده ولا عنده ولا يرد على نفس الحكم الناس نفي
مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا
يبقى الاشكال لانها بعينها ثابتة له للصورة الحاصلة بالحرف الزائد يمكن
ان يقال ان ذلك الخروج عن الامكان التقدير في الحكم الملفوظ   تحقيقا

تحقيق

عنه القراءات القياسية كالمقام والمقول قيل لم يدخل في الخروج لانها موجبة لا
خارجة وفي دخل المعدولات تامل   واما القراءات الشاذة كالجوع والمصغرات
والمضروبات الشاذة واما القلب كايس في ايئس فيحتمل انه ليس خارجا من صيغته
اذ لا يدخل التقديم بعض الحروف على بعض الوزن فانه من اعتباري واما
نحو ضرب مع سكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما ان يستعمل
على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ
اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا القيد على تقدير
كون تغيره غير قياسي   بل انما احمع القوس والناب بناء على قوس
وانيب جعلها ايضا ان اليها حيث الجمع ولو كانا مخرجين عن اقوس
وانياب لنسبا اليهما   واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجهها نظر النحاة
في تتبعهم اولا الى الاعراب الكلمة وثانيا فانظر الى الاعراب اثلث
ولغواته وجدوا اعرابها اعراب غير المنصرف فلما علموا بالتتبع ان منع الصرف
لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا من حال ذلك الامثلة فوجدوا
فرعية ظاهرة والعلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا
الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح لاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم
الامر فتشوا عن حال الاصلية في بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا

اخرى الثاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما تحقق اي في
الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس
هو مقدر ليس ثابتا في الخارج   فتقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو على المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل باعتبار ان العدل
بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها انما ثبت بمجرد منع الصرف
ولعل وجهه ان اثبات الاصل بقصد اثبات الفرع ضمنا فاثبت دليل
دليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعية
لذلك الاصل المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف
ان قلت كيف يصح قولنا لا فوق دليل الا منع الصرف قلنا المراد ان الدليل
المؤثر المثبت ان لا المعدول لفي نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف
ضرورة تشكله ولما ثبوت العدل فيما الا ضرورة فيه كما سيجيء في العوض
على عدا قوله تحقيقا وصف حال المتعلق واما المشهور فمعناه
خروج تحقيق اي خروجا محققا كرجل سواء بمعنى [illegible] وتعدد جل اسمي فيكون
بالتحقيق [illegible] مجال النفس وكذا معنى قوله تقديرا قال كذلك ومثلث
صفة لخروجا او خبر مبتدا محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث   والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق اللفظ المدلول هذا اصله قال الشيخ
الرضي وهذا الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث ثلثة وثلث بمعنى تقريبا

تقسيم او ثاني اجزاؤه على هذا المعدود والعدد المعين ولفظ المقسوم عليه
في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في
باب العدد ايضا كذلك ثم عدلوا بالاستغناء لعوالي فالانفرد المثنى فيما الاغلب
فلما وجدنا غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظا مكررا وقد ثبت لفظا مكررا
بعض ثلث ثلث ثلثة اصله   اي باع الى التعيين من الحد والاكثر
فالاولهما الاول والى الى   وفيما وراءهما الى عشرة وعشرات والصواب
مجيئهما قال الشيخ الرضي [illegible] في قول الكميت المبرد والكوفيون
يقيسون اليها الى تسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل استعمل على
وزن فعال من واحد الى عشرة مع يا النسبة نحو الخماسي والسداسي والثماني
والثماني والتساعي   والسبب الحق قوله والعدل له او صف فسبب
وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل بلفظ صيغة الى صيغة من
مكرر الى غير مكرر او اسميه الى وصفه   لان الوصف العرضي الذي كان
فلثه ثلث اعلم ان الثلاثة من اسماء العدد وهو موضوع للوحدات ما
الوحدات حتى يكون لوصفا بحسب الاصل ثم يستعمل فيما له الوحدات مجازا
وذلك المعنى المجازي له ثلثة ثلثة انما وضع لفظ ثلث وثلثا لصادق على معرفة
اصلية بالقياس الى وجه حقيقها ولقبيل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار
وضع التركيبي مجازا في المعنى الوضعي   ولخواسم التفضيل لشهادة الصرف

نحو آخر وآخران وآخرون واُخر واخرى واخريان واُخريات نحو افضل افضلان افضلون فضلى

وافاضل وأفضلى فضليات وفضل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم

ومعنى في المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذ

كور اولا كما تقول جاءني زيد واخر جمل اخرى لحمار اخرى وامرأة اخرى

وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيها

فلم القياس وان اريد ما استعمل فيه مثل افعل معنى الزيادة فنحو ليس كذلك

لانه نقل الى معنى الاغيار قلت الخيار الاول ونقول ما ذكره الشيخ

الرضي من ان القياس في آخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلث لكن

عدل لما كان حقه بحسب الاصل لتعريه من معنى الزيادة المستلزمة لاحدها

ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه

من الثلث بل يقتضي واحدا واحدا فيها لا بعينه لا بد من العدول عن

لازم مخصوص واحتيج الى تفسير المغير اي تعريف المص حيث قال لخروجه

عن صيغته الاصلية لان كلا اخرى لا يجمع عن صيغة الاصلية حيثما

معين لا من آخران من لا يكون من نفس الكلمة لكن الباقين يخرجون

من صيغتها الاصلية بما ذكرنا فظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام وبناء لزوم المطابقة للموصوف

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شأن المستعمل باللام لكن

يدفعه لزوم مخالفة المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا فاجيب

عنه بجواز ان يعدل الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا

وهو سحر ليلتك بانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس

اطلق واريد بعض من افراده فالاولى ان يكون باللام للعهد سواء صارت

بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان

باللام محذوفا كان مبنيا لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب غير منصرف في

المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كما سلف الا ان الرفع عند بني تميم

بانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما

حالة النصب والجر فمبني عندهم وكذا ضحى اذا اردت به ضحى يومك عند

الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء مبنيان مع كما سحر

مع انهما منصرفان اتفاقا   وقال بعضهم هو معدول عما ذكرناه

من وجه لشيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكون

منه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل من لا يطابق الموصوف

بعد والظاهر المثنى والجمع المؤنث من الناظر الذي والمذكور فلا ح

وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التقادير الا الاول لان يعدد من لا يوجب

العدول على تفسير المص لما ذكرنا وعلى التقدير الثاني الاول يتحقق العدل

في جميع التقادير لان اللام داخلا في الصورة الحكمية وعلى كلا التقديرين

لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع لحذى لعدم احتياج اخر واخر اليه وعدم منع الصرف
في البواقي لانها جمع اخر الحصر ممنوع عما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته الا ان
ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز الظهار ولا يجوز اظهار ههنا
او لضاف اخر يمثلها في المضاف اليه سوا كان المضاف الثاني مكررا
الاول او لا ثم يشترط ان يكون مثابها للاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل ثلاث
الصباح او لالقا الضيف ليه تابع وان المضاف اليه نحو قوله الا اعلاله
او بداهة سابح وقيل بل في افعل ان كان صفة الحمل عليه الاكثرون
واعترض عليه ابن فلاح بان اسما فيه يجمع على فعل اذا كان مذكرا او
على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع وان كانت اسما ان يجمع
على فعالى بالتكسير وقد ولت بالتصحيح عليه ابو علي ورد عليه ان جمعا لو كان
اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ ولا يجمع هذا الجمع الا
الوصف او العلم وله ان يقول انه جنس والحق الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كان صفة
لما ان يكون من باب احمر او من باب الافعل فان كان الاول لم يصح جمع جمع
على اجمعون لانه جمع باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معنى الاصلي على فعل
كاساو وبان كان الثاني لم يكن مونث لجمع جمعا بل يجب ان يكون مونثه
جمع كفضلى والجواب عنه الشيخ الرضي ان اسم التفضيل في الاصل نحو فرات

الكذب

الكتب بالجمع انما سم جمعا في قراءة من قرأ كل شيء تجرد عما من معنى الزيادة
فعدل عن لزوم اسم التفضيل فهو امر فصار في حكم اسم اللفظ وبمعنى فصح
ان يكون مونثه جمعا كحمراء كما يصح جمع اخرى وحضر مثل جمعا انها في حكم
احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر
معنى وعلى ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية
ليست الامثلة لاني الجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بها من ان الجموع
الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس لاي بعدم الفرق بينها وبين جمع وحملها
مخرجة عما هو القياس كيف ولو مثل جمعها بعض ان افتها واتيا ولو
كان معنى انواع وما يناسب لم يصح نسبة الشذوذ اليها اولا نسبة الشذوذ
اليها اما من جهة انها مجموعان للواحد على خلاف في على المجموع من جهة
انها معدولة لان على خلاف في ذم المعدولة سبيل الى الاول اذ الجمع ليس
معنى الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس المعدول في عن ابي مصنف افهما
الشذوذ لا ويقدر كما قال الشيخ الرضي ما حاصله اذ لم الى ان افعل
افعل اما اسم جنس غير صفة وصفة علم اما الاول فلا عدل فيه مفردا
كان او جمعا كاصبع وعرب اما الثاني فان كان جمع فعل فلا عدل فيه
لا اخر جمع وان كان صيغته صيغة النفس في علم ما ان لا يختص بالبدل الخبر
فصار لعدتها شيع ابي زاهب في الارض فلا عدل فيها اما ان يختص به مجيانه

[illegible] المذكر [illegible] العدا [illegible]
[illegible] بان الاصل [illegible]
[illegible] الفضا [illegible]
[illegible]
[illegible] العلمية [illegible] العدل [illegible]
[illegible] العدل [illegible]
[illegible]
ان قلت [illegible] العلمية [illegible]
[illegible]
[illegible] الشرط
الاول [illegible] العدل
[illegible] ان العدل [illegible]
[illegible] ان العدل [illegible]
[illegible] العدل
[illegible] البناء [illegible]
[illegible] البناء [illegible]
[illegible] البناء [illegible]

[illegible]

[illegible]
[illegible] والبناء [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible]
[illegible] العدل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
من الكثرة [illegible]
[illegible]
[illegible] الصفة [illegible]
[illegible]
[illegible] الصفة [illegible]
[illegible]
[illegible]
المصغر والمكبر [illegible] الدلالة [illegible]

وشرطه ولم يجئ لعرضيته فانه في معرض الزوال فكأنه لم يثبت والسبب
الرابع الاصل وهو هنا الصرف لم يكن الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي
لو بقي الى الآن دليلا لم يجمع عليه مع اعتبار الوصف العرضي والاستدلال
بانصراف اربع مدخول الجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرطه وهو العقد الثبوت له
الى وربما يقال ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هو طارية على
بعيل لان اربعا للمذكر واربعة للمؤنث والمذكر مقدم على المؤنث فليس
بني لانه اذا اعتبر لا يقيد بالوزن العارض الاصلي فيعمل بسبب عرضي
تاء يخرجه عن الوزن فكيف يقيد بالوزن العارض في اربع مع كونه في
الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد وليس ايضا شيء ما قيل
من ان المانع قبول تاء التانيث وهذا التاء ليست للتانيث بل التذكير
لان قولك اربعة رجال ونديين باعتبار الجماعة انتهى والتذكير معهود
من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انفلاكها عن التاء في الى
وعدم انصرافه قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المصنف التاء الفارقة
بين الداخلة في ثلاث والتاء في اربعة ليست كذلك فلا شرطه ان يكون
الاولى ان يقتصر ايضا والا لزم منصرفه اعتبار المتضادين كحاتم
مكانه تركه لانه يعلم منه ايضا بعد قال فمن ترشح في الكتابة ومنا كان
الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه اشار الى تفرع الدلالة

الثمرات

ثمرات المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل
ما يبنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالات فرعا صحة نسبة الدلالة
اليه يعني يتوهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف
ولك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصلية لتحقق الفاء للتفريع
ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على معنى
الوضع بعض افراده الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى
الوضعي ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي الى ان الغلبة الاسمية على الوصفية
مشروطة ببقاء معنى الوضع فاذن لم يبق اللفظ الدال على المعنى الوضعي اسما
محضا وان خرج من كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غيره ذلك الفرد
وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلامه
المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده الحقيقة والقيد بالصفة فيه
ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصحاح اسود مار يزرك سيئا
وابقه ما دبيه وقالوا ان الدهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل لذلك في تعيينها
بصفة قال لذلك النحويه فيدل على ترتب الحكم واللام للتعليل فيفيد
ترتب المعلوم فلا يقتضي احدهما من الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر
من مجموع الاصلين المرتب احدهما على الاخر لا على الاصل الاول المصحح لعطف

امتنع على صرف ويجوز ذلك ان يجعل المعطوف والمعطوف عليه معا مخرجا على
مجموع الامرين مجال رد كل فرع الى اصله على خرص المتعلم واما قوله
وضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال قوله لعدوف سبب الصرف الى
او صفة ضربه قال وامتنع اسود من الصرف قوله امتنع انعم ما بعد
استقاقه من الحيد الحيدل محكما بانه دون قول الطائر قال هو
الشفراق وهو طائر احضر يجا الطمخيل حرم بعول على كل شي قوله المحا
اخيل امر مخى كها او انقال بيدا ان ذلا استقاقه من الخال الخال نقطة
كه والذلم باسد ونشان خيلان جلقة لا في الاصل ولا في الحال اما
فظاهر لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بل الالفاظ
الا انواعا مخصوصة من نوع الحظة حيث وقع وخال وان كانت
في نفسها متصفة بتلك الاوصاف قوله للتانيث بالتاء وهي تاء ثابتة في
اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليس للتانيث
لانتفاء المقيدين الاخيرين فطابل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر
صرف ولو سمي بها مونث كانت كهند قوله السيد قوله متمحض مختصة
مصروفة على قياس ما ذكره فقد عرفت فيها مصروفة لان التاء الملفوظة
فيها ليست متمحضة للتانيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يكن تقدير تاء
اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن

متمحضة

متمحضة

متمحضة فلا اشتراط لعلمية لازمة الاف قوله لتحصيل التانيث لان التاء
في اصل وضعها للفرق بين المذكر وهي لا تكون جزء الكلمة انما كانت الكلمة
كجزئها لكن لم يعتد بها للتوهم لان الاعلام محفوظة من التغير فتعتبر الاسكان
لعتاه انما الناقة بعد الاسكان لان التغير لا يكون فيها الضوري اما في حكمها
كما في الترخيم في منقطع المنادى بغير وفي التعريف المانع لعري عن النقل وما هو كثير
الوقوع وكما في الاعلام الغالبة من الكلمة العربية فوجدتها في العرب لما التحق
وتغير الحركة وفقد الحرف كما قالوا في حجر لحجر لعجمي العرضين وذلك يتعين
بالعدم وعدم ما على او دان نكلهم الحقيقة بما ضعفها المناسبة وتلك ان تقول
ان التصريف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بالنوع اوضاعهم ولذا قالوا الحجي
فالعرب بمعانيهم مخالفا لبيت اعلاقها لحوا بالعالم الاعلام التي هي من كلامهم
والتانيث المعنوي اما يكون تاما متحققا وجمال الحقيقي الاول الحقيقي
اي كالتانيث بالتاء اللفظي بالتاء مثل لان المقدر من حكم الحرف
من الظاهر وشرط العلمية شرطا الوجوب منع الصرف وقوله قوله
او تحرك الاوسط اي الفعل فوق الثلاثي مع انه لمتحرك الاوسط يجب الاصل
ليخرج الكلمة بنقل احد الاوصاف الثلاث عن النقل بوجه تحتها
تركيب العلمية والتانيث تحتم تاثيرهما فلو جعله الاسم وجب الحكم بانها
تبنت قلنا لان الكلام في شرط التانيث والذي المحتاج الى التعيين فهو التاء

يكون مع [illegible] العلمية في التعريف لا [illegible] التي ذكرت
الناصح [illegible] علي [illegible] الجملة [illegible] الوجهين
المطلبين اعلم ان الاسم الاكثر [illegible]
يمنع صرفها [illegible] المكان [illegible]
جاز [illegible] الوجهان [illegible] ان كان الاسم [illegible]
[illegible] الثالث [illegible]
[illegible] الصرف [illegible]
على الثلاثة [illegible] يكون [illegible] المؤنث [illegible]
[illegible] المذكر [illegible]
الاصل [illegible] الصفات ان يكون [illegible]
بصيغة المذكر [illegible]
[illegible] الجمع [illegible]
[illegible] المذكر [illegible]
[illegible] العوض [illegible]
[illegible] المذكر [illegible]
[illegible] العلمية [illegible]
[illegible] الشرط

[illegible] الحرف [illegible]
[illegible] الزائد [illegible] كلامهم
[illegible] الجماعة [illegible]
[illegible]
[illegible] تعريف [illegible]
تكون علمية [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] العلمية [illegible] التعريف [illegible]
العلمية [illegible]
[illegible]
[illegible] المحققة [illegible]
[illegible] الصفة [illegible]
يحقق ان التعريف [illegible] العلمية لا يحقق [illegible] العلمية [illegible]
[illegible] العلمية [illegible]
[illegible] التعريف [illegible]
الصفة [illegible] العلمية [illegible] التعريف [illegible]
الجمع [illegible]
[illegible] العام [illegible]

التعريف شرطا لما تحقق في ضمن العلمية ويتوهم في العلم بالحال ان الموضع
العلمية ولهذا الاختلاف في التعبير غلبوا فيه بحسب ولا تنكر للاصطلاح الغير
لان فرعية التعريف للتنكير انما هي لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف
كما في مقابلة التنكير العلمية وهي كون اللفظ مما وضعه العرب لا غيره
كان في العجمية اسم جنس الحديد في لغة الروم وهو سمى به احد رواة قراءة
نافع واسمه عيسى وان جعلت شرطا الخ تحقق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي
وهو ان العجمة في العجمي تقتضي ان لا ينصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقع فيه
مع العلمية وهو ما فيه لام او الاضافة فاستعملها جاز ان يمنع منهما ما
فيهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمية حين امكنت فيتبع الكسر التنوين
على ما هو عادته بقي الاسم في بلاد السامع تصرفت كلامهم على ما يقتضيه من
فيه لما انقرض ان الطارئ يزيل حكم المطرود عليه فيقبل الاعراب ويا النسبة
والتصغير وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو
جرجان ولوبيجان في كركان ولوريكان وانما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب
اولا مع العلمية فقبل اللام او الاضافة اذ لا منع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما
يقبل سائر التصرفات قال وتحرك الاوسط نحو سيبويه واكثر النحاة ان الشرط
الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف نوع
كلام العجم على الطول فكان الثلاثي كالعدم وهذا اختيار المص

ذهب الزمخشري الى ان نحو كهف ونكاية تمنع العجمة على الحالتين المعتبرة او غيره
بر وتختم منه منع ماه وجور ولا يخفى انتفاؤه بما ذكره الشارح قدس سره قال
الشيخ الرضي ما ذهب اليه تشكيك اذ لم يسمع نحو لوط ونوح غير منصرف في شيء من كلام
لا عام معنوي اي ليس له علة لفظية قال ويتوهم الجد ان يقال امتناع
صرفها لكونها بالقبح ويترك لانه لا يستعمل الا منكرا او لا اسمع اليه منه المنا
فيه مجال للفرض بملك اسم ابن نوح النبي عليه السلام كما لا يحيى البتة
المغرض ما وقع فيه التراع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر
لاوفق انصراف نوح بخلاف الاصل هذا الكتاب المفصل دون عدم انصراف شتر وكان
انصراف نوح عنه جليا ما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع نحو صرف شتر فانه
ليس مثله الى البتة قال الشيخ الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه
جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يعتبره مقام سيبويه لفظه
التفسير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره في الصيغة منتهى الجموع منتهى مصدر
ميمي مضاف الى الفاعل او صيغة منتهاها الجموع التكسير يحتمل ان تلك الصيغة من حيث
انها جمع بالتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على ان صيغته انه مختص
بجمع بالتكسير فان مثل فعال ثابت في التكسير ولذا اجمع جماد على جمد ولعدم الالف
خصوصيات اولهما مكسور او ثالثهما مكسور فلا يرد النقض بنحو دجى وكالان
لانها جمعية في بعض الصور حقيقتين اي لانها صيغة جمع جمع نحو تعليل

العلمية المستفادة من قوله هذا لكون صيغته منعه من صرف آخر فبقي لا ثانيها

فصح ان يرفع اصله هو الصرف في لغته فالبا اللازم ابنه مع الف بعض الفتح والضم

بل الابهام كالي خالك كنت بفتح ال بل الضم كنت بلا مال بل الاهمال لا لانك كنت عما

بل ال وصحيح اخر لشرط ان صفته اشتراه صيغه منقلبة عن تاء التانيث الخ

فعلى الاول يكون قوله بفتحها مقابلا لحال الوقف وعلى الثاني يكون معينه اعتمادا

جمع نحو هملا وع كما قيل لان فيه لو كان صيغته لا يجمع على فواعلة او نحوه

في المحابة لمخالفة الخالف وقال البغدادي المحارف مع بين القرو مستعد الفر من

جواز انتهى الحاذق مع ذلك ويقال اللغو مولع ابنها لانها لو كانت مع هذا كا

علامة المفردات ان قبل التاء عند لا ينبغي ان لا يعتبر بغير السين ها احتيت باها

وان كانت غير لازمة لكون لها اثر في تعبير الاوزان كافي وزن الفصل على ان التاء

في وكوى مثاله مع وجهه مع الكلية لعدم استعمال اثاث غير انه وقد نظر الثاني

التاء انما يكون لازمة في الفعل اذا كانت للتسوية كا دساعت في جمع اشعثي

لانها ابدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت لا حق كجوارب في جمع جوارب

وابضعه الا سيما البلاد لا يتفق الوضع مع التاء ولا حاجة الى اخراج

ما بني بناء مولانا بالنسبة كما قيل مع انه لو يخرج نحو كراتي مع انه منصرف

فانه مفرد محض لا يجمع الا معاملة المفرد معه بخلاف قوله لا جمع محض

الا معاملة الجمع معه الجمع فرزين او فرزان هو معرب فرزانه فنص

قبل البسط للتفصيل لعدم المقدر والاستيناف لعدم سبق كلام او ان

يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال واما الوقف فمتصرف لان المنصرف اذا

اسما تصور اعتبارا تسميته او ان المراد من قراءته سوى الا اللفظ وهذا هو الظاهر

لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول

تنوينه للمناسبة وقد قال المصنف مع انه يجوز ان لا يكون تنوينا ولعله حكى

للضم لسو مضيئا باعتبار المنصوب التخلا عن ملح او نحو اوجه لا لا ستقيم

هنا شي من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المشترك غير منصرف

وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فيخرج في قوله لا

وجاز فيه ما جاز في الامر تقديم معمول المدخول فيه بادة لا انه لعطف على المد

خول التاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ابهام ان امتناع مو محضوص بالعلمية

وليس كذلك لا امتناع منه حال التكلم به وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر

محذوف فيبقى ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية لخلو الكلام عن ذلك الا

بالجمعية لا صلية الحجمية ولو كانت في العلمية كالوصفية لكن ايضا

ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وما من قال الجمعية

غير منافية للعلمية لسماع نحو جمال قمر بات شتى لان فيه ابهاما بعينه فيها للعلمية لازم

الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم بمعنى الوصفية نعم يجوز ان يعنى شاء

من المعنى الوصفي فيه كما اذا سمي شخص اذا احمر بالحمرة لقصد معنى الحمر

الضبع الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين [illegible] الجمع
الضواحي [illegible] وموضع [illegible] ضبعان بالكسر [illegible] هذا
ذاك في الصحاح فصل هذا النوع الرابع والا كان [illegible]
[illegible] ان يكون مثل [illegible] الا اذا ذكر [illegible] من فصل هذا [illegible]
للضبع انه علم للجنس مثل الضبع الا الجنس هو الضبع الذي هذا الثاني [illegible]
شرح ابيات الضبع وقد عرفت ما فيه ثم لا يتوهم [illegible] الوصف لا
[illegible] الحجية المطلقة وهو الاكثر في موارد الاستعمال [illegible]
الاكثر في [illegible] الا انه دخيل [illegible] بل
الى [illegible] وانا الذي منع من الصرف [illegible] مخففا [illegible] نعل
على الذي جمع ما [illegible] ليس منها من الصرف [illegible] لكن [illegible]
حكم [illegible] على الموازن من الاسباب [illegible]
عنه بانه [illegible] سبيل [illegible] الا على القطع [illegible]
هو لانه ان يقول الجمع [illegible] بذلك قال [illegible] اليه
تقديرا فاسمي كل [illegible] المعنى مفردا
والقيل انما يقول [illegible] من [illegible] هذا الجنس ولم [illegible] فيه
معنى الانقطاع اصلا [illegible] ان يكون [illegible] اليه من معنى الانقطاع لا من
انقطاع [illegible] الجمع الى الواحد في [illegible]

الاشياء من كونها ليست بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل
على انقطاع جاز اطلاق اسم ذلك الانقطاع عليه كما يقال ثوب اخلاق [illegible] جمع [illegible]
[illegible] ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد وهو من باب اطلاق الجمع عليه
[illegible] يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال [illegible] لما كان عند العرب
غالبا [illegible] كان لفظا [illegible] الاول [illegible] من الثاني واقاس
موضع ان [illegible] فلا اشكال [illegible] على نوع الجمع لا يخفى ان [illegible]
الاشكال الاشكال بهذا المعنى لا ينال في اثبات الاشكال من وجه الجزء وهو ان [illegible]
[illegible] كما ينبغي ان يصرف مضاجع لان لو انه مفرد [illegible]
[illegible] كراهية [illegible] الاعجمي
[illegible] وتقدير الجمع في [illegible] فصرف ولم يصرف [illegible]
[illegible] الوزن بالجمع [illegible] منع الصرف [illegible] الى
وقوعه على الواحد [illegible] اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف
منقوص كقاض اسم امرأة [illegible] على [illegible] ثابتة
محضا فحالتي الرفع والجر [illegible] الى انهما [illegible] والعامل
فيهما [illegible] المستفادة من الكاف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
ولان الاعلال [illegible] قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف [illegible]
ضعيف [illegible] على وزن [illegible] مثل [illegible]

بكراهيته   ويضعف بعضهم الى تمهيد لامالة [illegible] من جملة حروف
[illegible] الامالة بعدها [illegible] سواء كان الشيء [illegible]
ان يكون كذلك [illegible] على الامالة [illegible]
[illegible] القول [illegible] لكن من قال ان الشيء [illegible]
الحركة [illegible] على الامالة اعني
[illegible] بالشيء لان الاصل [illegible]
الحركة [illegible] الحركة الضعيفة [illegible]
الساكن   [illegible] وعليه قول الفرزدق
شعر   ولو كان [illegible] لكن [illegible]
[illegible] الالف [illegible]
ولا [illegible] من المبالغة [illegible]
لا [illegible] التركيب [illegible]
ان المركب [illegible] كلمة واحدة لا يكون [illegible]
اولا [illegible]
[illegible]
[illegible] التركيب [illegible]
[illegible] والاسناد [illegible] كان شبيه الالف [illegible]

تركيب

تركيبها [illegible] التركيب الذي [illegible] التركيب
من [illegible] اسنادا [illegible] التركيب من [illegible]
لم [illegible]   [illegible]
[illegible] بان لا يكون [illegible]
[illegible] لا يكون [illegible] التركيب [illegible]
وذلك ان كل كلمة [illegible] باعتبار [illegible]
باعتبار [illegible] باعتبار [illegible]
حكمه   [illegible]
[illegible]
[illegible]   [illegible]
[illegible]
[illegible] كلمة واحدة   من قبل [illegible]
[illegible]
كان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]   من ان [illegible]

مستعملا في معنى فيكون مبنيا على الاول فالمانع الالف والنون قبل الياء وبعد معرفة لك
اعتبار العطف او لان الحكم عليه بقوله ان كان بالتحريك لانها من الحروف الزائدة
بالفعل فلو لحظ الفعل فيه الا انه مجاز من سكران بجواز ان يكون من الحبن كما
جاز ان يكون من الحسن فيمنع لمضارعتهما الف التأنيث في منع دخول تاء
مختص بالمذكر كان الزائد في نحو حمراء التأنيث لما كان منعهما زائدا عليه وجودا
وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل نحو من الجمع وجها للشبه لان الجمع لا اخرى في
الوصفين مع وكذا سكران جمع وكون التأنيث في سكرات مختصين بالمؤنث وكون
المؤنث في نحو سكرانة صفة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمر كذلك ولا يرد
عليهم امتناع صرفهما الا ان الصرف ثم مع تحقق ذلك الوجه ومنع عريان وعثمان
مع عدمها اما كونهما زيدتين وفرعيتهما المزيد عليه كما ظهر هذا التقييد وجه
اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما دخله التاء
وهذه الاصالة الفرعية التي يؤثر انهما واما شبهتهما الالف التأنيث
اي في منع دخول التأنيث اذ تلك لا يبقى السبب فرعيته ولا فرعيته على
المذهب حينئذ السبب الشبه ان المشبه او لمشبهة فان كان الاول فهي فرع للطرفين
وهو ظاهر وان كان الثاني فهي فرع للطرفين لما به لكنه سبب اصلي لتوقفه
على الشبه مع ان المشبه من اعداد الشبه فلا حاجة في الاثبات فرعيتها
الى فرعية الشبه والراجح القول الثاني لان وجه اشتراط الطرفين

الاول

الاولى انتفاء التاء فيه ظاهر كالاسم الشامل والاسم المقابل للقب والكنية
والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كان باعتبار تعددهما
في انفسهما او شرط ذلك الاسم اي يخالف الشروط السابقة لكون يخلو
من لزوم مناحوتين اعتباري الوجوه والتعدد كما في التوجيه الاول
فشرطه العلمية فمنهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق
للشبه لا سبب للنحو كما عرفت في التركيب فلا عمران وسلمان نظيرهما في الاسم
حركات الفاء وفي الصفة مجيء كسر الفاء وعيا وفتحها وضمها لكون المؤنث
مع التاء او في صفة فيه انه عطف على عليهم مختلفين وليس شرطه قيل
الصواب الواو بدل او لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب
بان الزائد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا
في احدهما ويمكن ان يجاب بان التنويع لانه متى كان مؤنث فعلى
الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما كلواح بالانصراف فقد
افاد بان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة ولعدم
وجوده فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه الى ليس مطلوبا عنه مناسبا لعدم
حصول ان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى هذا الوجه ضعيف وقد
اشار الى ضعفه بقيل لو قلت اذا كان المطلوب عدم فعلى عنده

الاولى انتفاء التاء اي يعتبر في كون الالف والنون سببا ... لعدم التاء اي فعم

اسماء فعلا لانه كان الواجب عندهم امتناع صرف جمع لحصول المطلوب قلنا العمل المطلوب
عندهما انما هو كونه مبنيا على دليل القطعي والاسماء المبنى على الدليل الظني لا
يكون الا بوجود فعلى لا فعلانة فيما ثبت انه يخالف الى ان يقول المختصاصه بر تعالى
في الاستعمال يعني الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالنظر فعلانة
لان الاصل في التأنيث التاء واما بالاخير فهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة
فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف
اتفاق اللهم ان يقال ان التأنيث بالقياس لا يضر ولا يكفي فان وزن ما كان المراد
نبدء مانع اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا الا بالمشاكلة استحق

وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كانت له زيادة
نسبة الى الفعل ولان الاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على الجنس لا على زيادة
الجنس ولا الى يحتاج الى قوله ... ان تحمل عليها يحتمل قوله ... على شرط
التحقيق لا على الاشتراك لان الجنسية ليست الا ... لانها العبادة
اختصاص الفعل الفعل يحتاج في اكثر النسخ المشتهر ... الى
الفعل وضعه يختص ... الى الوزن او بالعكس ... كما هو المشهور
وكذلك ... الى ... ضم من ضم الى ... اكمل ما فيه
وسلم ... بالعبرانية ... بيت المقدس
ومثل ضرب على بناء المفعول هو وزن فعل مجهول من الخواص لعربيات

فإنما

في اسماء الاجناس العذيل للعجمية وقبل العرب ثم نقل الفعل الى الاسماء الاجناس
وان كان قليلا كقوله عليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا عن ذيل
بمعنى اسرع واما دل على القبيلة فيجوز ان يكون منقولا عنه ومن دال بمعنى مشى
مخصوصا بالتعيين للدلالة على القبيلة كما قيل شمر من الضمر واما الوعلى المعنى الاعلام
والدم بمعنى الاذم بمعنى الاسبخ ... ولم يذهب الى الاصح فيه الا بنقل الفعل
وذهب يونس الى ان الوضع المشترك بين القبيلتين ... ونصب ... الثاني
ثم اذا كان منقولا عن الفعل كقوله شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولو لافك
الموت ... كان علما الخالي مع الضمير هو لا يضر وان لم يكن علما فهو صفة
مقدرة اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور ... ويكون انما
لم يقل بلدا وبقلبه كما قال النحاة لان فعل اذا جعل علما للمذكر كان منصرفا
مع انه غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وشاتم اسم ... اسود تقول
ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نعم
لعله له يجد فيه ما يجد ... بعض ذلك الحذور ... هذا الوزن انما
سبب اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر ... اما زيادة الاختصاص
بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتغيرة
فصار ... في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل
او يكون غير مخصوص ... بقرينة المقابل لعل وجهه ان الشق الاول

فيهما
بالتاء والظاهران اولمنع الخلو ان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافترا
في ثمر ولحم واجتماعهما في نحو زيد وشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا ولم
واشترق اجمى وتباعد وتوعد وافتعل وانفعل اى اولمعنى الفعل
الخ لما كان المراد من معنى الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير
الى الوزن والى الوزن كما هو المقصود وقوله زيادة حرف او حرف زايد على الاول
صح لفظه في لان الصفة تتبع الموصوف فيما يفى وهو شايع وكذا الثاني
لان النسبة بين قوله اوله وبين حرف الزايد العموم من وجه ويصح نسبته
العام الى الخاص بعينه وبالعكس ولان المراد في اوله من حروف اتين او بغيره
الحروف لعريفه كهراق وعهنا وتلعنا وادرقا وكذا الوتصرف في
الوزن مع بقاء الزايد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى او بالادغام
كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا اسميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل
الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف العارض
بجملة لا يكون في الاسم منقول في رد لمن لم ينقل واخشى اسمين خلاف قول
ولخشى عن قبل النقل حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول
لانه اختصاص الفعل لا يقبل النقل اصلا ولمثله لعن قبل اللقاء فكانه
اراد عن قبل اللقب بحسب الوضع خلافا لرد النقض باسود وتبا من من ان يكون
على مقدار وحق ثم لعسع احمر وانصف يعمل قبل فعل وجد الشرط

علة للشرط وظاهر نظر من ان الشرط يثبت بالسبب لا بالشرط فندفع بانه جعل
شرطا
الشرط لهذه الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانظر يعمل ولا يخفى ان هذا الا
الجمهور
سبب للحكم المذكور بالسببية المحضة او مع شرط لا بالشرطية المحضة عند
خلافة لجماعة حيث قالوا اشترط الاسم الذي فيه الالف والنون ابدل الا لحقق
فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة لواحد من الجماعة اى مفهوم
صالح لان يراد به واحد من الجماعة فلا يريد بالمسمى زيد والا لصح صنعه
بالقوانين لكون ة الماتين اى الدليل المعول الالزام استثناء ما بقي من الا
الاول اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول علم الموضع
استثناء
الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من الحلق والثاني
من المفيد ونظر ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من حيث كان له متعلقين
فعل واحد بلا عطف فان جعل العلة قوله الا العدل ومعنى الفعل معطوفا
على قوله ما فيه منها كان اظهر دلالة ولحضرتها جعل النكتة في الفصل حينئذ
تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه جريا على الاسلوب كما في نحو احمد
الفعل
النجاة على ان العلمية شرط مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر ووزن
سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختلفوا
في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث وثلث
فذهب اكثر العلماء الى الاول لان العدل تابع للوصف فقد زال بالعلمية

وذهب جماعة الى عدم انحصاره فيه اعتبار العدل الاصلي والعدل الشيخ الرضي
فيلان العدل اللفظي وهو باق وللا الحق وجمع ولذا انتا على انه مقدر منع
سيبويه اعتبار العدل الاصلي مقدر عند الكوفيين قال وهو متفاد ان جميع
لما توهم من ان القاعدة المذكورة منقولة الكلام حاجتها للعدل والوزن
والعلمية في العلمية موثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع
ايضا بان العلمية غير موثرة معها لا لاشتغالها تمنع الصرف قبل ورودها
على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلاثة مثلث واخوه وغيرها من عنده
تميم وقطام ايضا عنده اي لا يوجد شي من الفعالة او بعض ان ا المستثنى
منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين
للزوم استثناء الشي من نفسه بل مفهومه مورد مجموع السببين
واحدهما الحصار الداعي ما يجامعه لحجيته العلمية موثر ولو يكن
مشروطا بهما وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما الكلية ثم منه حجة
المقصود وهذا القصد وكان في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد
لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما ابيتها يفا ما
قد بحث بسببه فتح الفم يبنى على وزن فعال حيث قيل انه معدول
مما كان معه اللام او الضا شاذ من فلما كان قول التلميذ الخ
لا يبعد ان يحمل الاخفش بعلا اذ لو لم يحمل قول سيبويه اصلا مع انه

مناف للفاعل تحقيقه منه ولشاع نصبه اعتبارا بتقدير اللام والقول الاخر
منصوب على الظرفية او الحال او كونه بدل الاشتمال بعيد ذلك في مثل
لم على كل حال من الحركات مفعول له ثالثة وكذلك افعل التفضيل وكذلك
ثلث لضعف معنى الوصفية بخلاف افعل فعلا وكذا لا يعمل افعل التفضيل
في الظاهر افعل فعلاء حتى صار افعل اسما او صار ملحقا بكا مثل في الشا
يجوز ان يكون مصدره الخلاف لان ذلك الاعتبار دفع مخالفة ا رجل
اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كالتانيث فيه
بعد العلمية ان قيل جاز اعتبار شبهه من الوصفية في العلم كما اذا سميت
باحمر من بينهم ومن حيث ان المقصود الاعراف وضع العلام المنقول لتعيين
ما وضع له لفظه وان اتى بها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد واما الاخفش
قال الشيخ هذا قول الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما
هو مقتضى القياس واما القياس السماع فهو منع الصرف وهذا القول
اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يوثر فلا يلزم عليه المنع لا للمنفي فان العلم
للخصوص والوصف للعموم وبعيد ابدا او بالتضاد التقابل ولو يرد التقابل بالذات
لان العموم والخصوص صفتان للمعاني الاعلام والاوصاف فلا تقابل بينهما
بالعرض في الحكم واحد اي في بيان اثر واحد يحتمل له ومعوض احرف
لفظ واحد معنا تخصيصا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ هو

واحداى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصيفة والعلمية لتعدد المنع قلنا على تقدير لحد الضدين انخ بل نقول ليس فى هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين العموم والخصوص ان جاز الاستعمال المشترك فى المعنيين وان لم يجوز فلا لبس لذلك بل ذلك ان تقرير الكلام على وجه لا مجال للاشتباه فيه وهو ان الوجود اللفظى بازاء الوجود العينى فكرهوا ان يكون فى عالم اللفظ ما ينعدم فى عالم العين او لا يكون فيتنفى بادى النظر فهنا اثر الضدين فى امر موجود واحد بالشخص سوى كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا فى بادى النظر لان الضدين فلا يؤثران فى امر واحد كالكيفيات المؤثرة فى المزاج وذلك تدقيق فلسفى لكنه يستلزم اجتماعهما فى المتحقق فى حالة تأثيرهما فى امر شخصى بمنزلة اجتماعهما فى التحقق اى باب غير المنصرف يعنى ان اللام للعهد اى يصون الكسر عن انه اراد بالكسر سوق الكسر بطريق الاستغناء لان الكسر لا يأتى من الغايب البناء عند البصريين ونظيره على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء اعنى اللام او الاضافة من سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مختصان بالاسم بخلاف البواقى حيث ضعفت انخ قيل فى توجيه عدم سقوط الكسر ان التنوين كالثابت لوجود خلفه

وهو اللام او الاضافة فكانه محذوف كالمنع الصرف بل لا دخل اثر اللام وثم انهم جوزوا في الاضافة فجاز بينه معاقبة للتنوين المفقود ان العلمية اذا كان العلم فى الاصل مصدرا او صفة كالحسن والفضل كالصاعقة قال قدس سره فى الحاشية الصاعق من الجبل الذى يقوم على الملك قوائم او الرابعة على طرف الحافر اى قائمة من العجاج اى الموضوع الدال عليها المرفوعات دلالة الجمع على الجنس او على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة تامة اصل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وتقل لا شمال الجزء المركب مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الخارجى المفهوم من السابق حيث قال انواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل لان التعريف انما يكون للاحية من جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات والى المنصوبات وقال توجيه وتذكيره بالنظر الى الخبر اعنى ما في المبتدا هو الخبر يجوز مطابقته كما يجوز مطابقة المرجع والمراد تنبيه الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية والخارم صيغة الجمع الاشارة الى تعدد انواعه وقال الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية او يقال على الرفع كان المحقق ان المرفوع ليس كذلك باعتبار ما خلفه فاذا الحد الملاحظ فى تعريفه صادر من قبيل الحد المعرف فى تعريفه ولئن تنزل على ذلك فلا شبهة فى ابهام الدور كلا

البحث فى بيان المرفوعات

تقبل المرفوع

حال من الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وان زيادة الايضاح لمناسبة لمقامنا التعريف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف فان الحركات
والحروف الاعرابية وان لم تكن اعراضا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للمعروض ويجوز ان يقال ان صيغة الموضوع لصيغة المفعول المنسبة
الموضوع لها انسب الى علامة الفاعلية لكونه ملابسا للعامل والجملة الكل
للجزء وتضمنه لها او ملابسته للمعرب عليه للعادى والمراد بالاشتمال الذي في عبارة
هو هذه الملابسة   اذ معنى الرفع المحلى انه في محل [illegible]
ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية [illegible] لا يتصف الاسم بها لكونها
ليست على اللفظية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية [illegible]
ولاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او
موهوما واعم ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله الاسم الظاهر
وكيف يختص الرفع بمحل البحث على التخصيص [illegible] اشتمال الاسم على علم
الفاعلية وجعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا   اى من المرفوع في الكلام المسبوق
له وهو المبتدا به اتصاليه ويليه من قوله ومنها المبتدا   اى مما
اشتمل عليه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بعضها عن الثاني وما
بعده بقوله ومنها المبتدا   لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف في
المسند فيه انه يحذف كقولك [illegible] وكلمة [illegible] الا انا وقولهم بنا

اى واى وبدفع بان تامر ولانه لا يتبع العامل وفيه انه قد يتبع نحو كفى بالله
وبدفع بانه نادر وغير مطرد وفي الحرف زائد   اى عامل الجملة لاشتغالها
على ما هو موضوع للاسناد   لان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف
عامل المبتدا فانه معنى معقول ورفع المؤثر يقتضي ان يكون العامل الرفعية
اقوى من المبتدا ولذا اوضحها ذكره في المبتدا لخبر لا يقيد وقع بقيه بل
فضيلة حاله   لانه باق ولان ما عداه الاصل ان يرد اليه فهو ام المرفوعات
كما ان الف الاستفهام اصل [illegible] كلماته   ولانه يحكم عليه بكل
حكم ولا يحكم عليه بتعدد نظرا استعماله وهو فضيلة فكان الا
المنتزع حقيقة او حكما للمصدر العامل فيه [illegible] اى مع الفعل في الاسند اليه
الاسناد وهنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية
مثبتا كانت او منفية محققة كانت او مفروضة   بقرينة ذكر التوابع
بعدها لا يخفى بعد هاهنا التعريف فالاولى تبديله او التشريع لا للشك او
التشكيك   اى ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ليخرج
فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة فانه بعد الجملة حالية بتقدير
قد [illegible] الضمير فيه راجع الى الواحد لا مرين المستفاد من لفظة او قوله لان
الاسناد الى [illegible] اسناد اليه في الحقيقة لانه [illegible] ولانه
الاسناد بحسب الدلالة اللفظية لكان ذكر قوله قدم ليدفع توهم الدخول

واليه قال المصنف الشيخ   والمرفق [illegible] عليه وجوبا ان المفرد الكامل   الواو
وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع الموضوع ويجب ان
يكون المعرف [illegible] من لوازم المعرف [illegible] تقديم الفعل ان غرض
في تقديم زيد على قام تعيين محل الفاعل لان المخاطب يقع في اشتراكه
وفي تقديمه على زيد تعيين الزائد [illegible] فلو قدم زيد في قام زيد
لانقلب الغرض فلا عند الكوفيين جواز التقديم استدلالا بانا وجدنا زيد في
زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم نحتج الى الاضمار
[illegible] على الوجود اهون من اثبات الموجود المعدوم ولهذا لو [illegible] زيدا
ضربتها لا [illegible] كلمة [illegible] لكن الفعل لا يقع عليه
ويكذب الحكم الخالف   اي اسناد [illegible] الى [illegible] جهة قيامه
متعلق [illegible] ولا
من شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
على طريقة القيام [illegible] الفعل [illegible] علمت [illegible] علي
علمك وعلى [illegible] وطريقته [illegible]   وطريقه قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم [illegible] لان القيام
ثبوت [illegible] لا صيغة المعلوم
لان مصدر المجهول [illegible] مصدر المعلوم وقد يجد [illegible] ناقل

والمراد

والمراد بالاسناد الذي على طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا مثل القيام [illegible]
في المعنى او في التعبير بغير القيام ان قلت فعلى هذا اخرج الاسناد الذي هو
نقل القيام قلنا القيام اولى [illegible] بعضا   واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله وان كان المصدر المجهول لانه في انه مع الفعل المجهول كفعل
المفعول الشيخ عبد القاهر [illegible] اكثر المتقدمين من [illegible]
نحو زيد قام ابوه لو [illegible] لكان [illegible] ابوه يحتمل ان
يكون مبتدأ [illegible] لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم
والاصل ان [illegible] شيء وفي العرف [illegible]
ما [illegible] الاولى ان لي
مع انه [illegible] لان في لفظ الاصل [illegible] قريب
الفصل من الفعل [illegible] بمنزلة [illegible] ولو [illegible] بل
[illegible] بعض الاحكام [illegible] جاز [illegible] زيادة [illegible] الى
استماع الحكم المنفي   في الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعنى ما [illegible] من الفعل
[illegible] على ما هو بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت النسبة الى المفعول الثاني
وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة   اي ينبغي ان
يكون الفعل [illegible] من حيث هو [illegible] الفعل [illegible]
لكن [illegible] يقتضي [illegible] ونظير [illegible]

الماء بطبيعته يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض حقق
ان قال بل العربي قد لان بليه مع انه لحض واشتمل التمر له سبب الفعل ايضا فوقع المظهر
موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن دلالة ثم الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم
وسبب الفعل ملحوب لشرط احتياج الفعل اليه من النسبة الى الفاعل ومقوم
الفعل طرف النسبة الذى هو محل هنا داخل فى تمام النسبة ومقوم لها
مقوم المقوم مقوم فكان النسبة لاشتمالها على النسبة كالمشتمل المفعل كذا
الفاعل لدلالته على ما هو فى تمام النسبة كان ذا مدخلية يدل على ذلك
دلالة كما ان الباء تدل عليه دلالة القلم ويدل ايضا ان الدلالة ومنع الطرف الفضل
بعد الفاعل نحو ضربت زيدا وضرب عمرو ولهذا ان اللام للتعليل تفيد
ان يكون الولى لصحة عليه بعد ان المثال الاول والامتناع الثانى والفاء واما
التفريع فيفيد ترتب الحكم بالجواز والامتناع فيهما على الحكم بالاصل الثابت
للتعليل فيكون فى باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدلال
فى الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان مترتبا
على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه ثبوته على تقدير تسليمه وبيانه فى
المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه تقدم مرجع الضمير وهو زيد
وتقدمه الشى على اخر وتاكيد البنى مجاز العقيقية الفعل سواء
تقدم بالفعل ام لم يتقدم وهو فى حكم المتقدم كان الثبوت السبب

في قوله

فى قوله ثبوت السبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب
الوضع وانما حق ان يكون الياء انها اجيز انفصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء العمل المفعول به كاقتضاء الفعل وفيه انه لا يقتضى تقدم
على الفاعل فهو مبتدئ تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضى لا ولى تجويز
ذلك ليس للمعنى المانع مع قولهم فى باب التنازع فى العمدة انتهى قيل تجويز الا
ضمار قبل الذكر فى باب التنازع فى العمدة والضمير المضاف اليه عمدة قيل
تجويز للضرورة اذ الضمير لو اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو
وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكرتم هنا ان
لا نحذف المضاف اليه قرينة وحاله والابهام ويجب التكرار وقد يقال ان
الشيخ يعنى الفاء الاول فى اسم الظاهر رحمه الله له نظر كمن ملغى
وبه الحج وعانه والمراد بالكلاب العاويات اما قول الشيخ وحقيقتها قال
قدس سره فى الحاشية معنى الكلب يعوى عوى صاح انتهى وقد نقل جملة
لخارجة وقعت على سبيل التفاؤل بان التمنى قد اجيب فى اللفظ تمييزا
استعطاف العرب فى بعض الامثلة بان المضمر المفرد متضمن لخصائص
خصوصا اذا لم يكن العرض متعلقا بخصوص كما فى المتبوع والمفعول
المقدم ذكره فى بعض الامثلة او فى ذكر الفاعل الذى هو الفاعل لاشتغال الذ
من اهل المتغالبين الى الغير فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع



نحو ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه انما هي علامة الفاعل الفعل من القرائن
اللفظية لا الاعراب الظاهر في تابع احدهما او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب
فتاه موسى   بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ اى بعد الا الواقعة بينهما في
صورة التقديم الثابت حال الفاعل الذى يحكم باشاعة بعضهم التقديم
الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو توسط وقدم الفاعل على المفعول لم
الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى فذلك غير جائز والفاعل الممتنع
ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما مر ذكره قدس سره   والتحرز عن الا
لتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان يقول التحرز عن
الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى
لا الالتباس بالاسمية التي تخل بالمقصود   فلمن ثمة الاتصال الى الاول
خلاف المعروض   مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر هذا الكلام
في مثل المذكور فلان مما كان الفعل خاصا لهما اذا كان عاملا لا كهو
ماض بعد الا انما ذلك لانه لم يتعين لحدهما حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له   لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي
وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز ولانهم لم يجوزوا ان يعمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير
عامله او مستثنى منه فكأنه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق

عليه



عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة لاحتمال ما ضرب احد الا عمروا
زيدا كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين
باداة واحدة الا على العطف ويجوز ان يستدلوا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا
الذين هم اراذلنا بادي الرأي اى ما نراك اتبعك احد في حالة من الاحوال الا
الذين هم اراذلنا في بادي الرأي اى بلا روية فبادي ظرف والظرف متعلق
نفعل مقدما اى تبعوا في بادي الرأي او ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
واذا اتصل ضمير وكذا اذا اتصل به الثاني عنه المفعول عنه من النحو
الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه
واكرمه هند رجل ضرب غلامه اى وجب تأخيره او قيل وجب تقديم المفعول لانه
لا نذاكر حال الفعل مع لقيام قرينة مقام الفاعل في الدلالة على ما هو المراد
والا لم يكن لا لا حل لان قيام القرينة مصحح لا باعث   لان تقدير الخ
لان السائل يتصدد الفعل بل الفاعل فخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل
فالجواب المطابق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر الفعل وجعل تخصيصه عليه لانه
هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضع كما عرفت وعند وضع الفعل
يليه بالفاعل كما يرى عنه وضع المسند اليه بالجزاء لان السائل غير متردد
في الحكم وزيد قائم يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال
محررة الشيخ يعني ان زيدا في المثال المعروض مبتدأ لان فعل ليطابق الثاني

السؤال فهو جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا من الفعل لانه مقدر
المسؤال عنه يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها
تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام
ان المضايع والمختبط وغاوينه فيه ينبغي عليك يا يزيد ان يبكي
عليها دونك في رخاء ونعمة بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه
بلفظ المدلول عليه المبني للمفعول فانه صفة لا التباس والذي [illegible] وهو
موصوف للسؤال فكان السبب فنى المسببية للخصومة الا [illegible]
كما هو الظاهر [illegible] بالخضوع لخصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت
ويحتمل ان يكون خصومته وخصومة غيره فهو متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شيء لان الجار يكفيه رائحة من الفعل لا بيبكي المقدر لان
هذا البكاء فهو لا بكاء الخصومة مع انها الميت سياق [illegible] البكاء
ومختبط [illegible] حكاية حال ماضية [illegible] الماضي بصورة الحال
اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره والخبط السائل
من غير وسيلة اي بغير علاقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان ما
من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها الطوائح جمع مطيحة
على حذف الزوائد كاللواقح [illegible] ولا يقال المطيحات على القياس

ويجوز ان يكون جمع طائحة بمعنى ذات طوح مثل ما [illegible] يقال لاقح بمعنى ذات لقاح
اي ضب كلواقح جمع ملقحة من الالقاح [illegible] يقال الريح لاقح
اي السحاب ولا يقال الملقحات وما مصدرية لانها امكن من الموصولة
بمعنى الذي اهلكتها الطوائح من الاقوال وما يتعلق بمختبط قد سبق
في الحاشية ويتعلق بيبكي المقدر [illegible] سلف في الشرح لانه لما تبين
القرابة ناسب ان يبين سبب البكاء ايضا انتهى صح ان تعليل البكاء
باهلاك الطوائح يزيد [illegible] لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان في
الطوائح بصيغة الجمع ما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه اي في كل موضع
حذف الفعل ثم استدل لدفع الايهام فانه ذلك ان التفسير بعد الابهام واقع
في النفس وذلك المفسر اما فعل [illegible] او حرف [illegible] ومنه مثل ان [illegible]
الدلالة على المنعوت شرطا ان يكون جزءها علم [illegible]
[illegible] ثمت المعتد وذلك [illegible] لو ان ذات سوار لطمتني [illegible]
لو الشرطية [illegible] المحذوف والتقدير [illegible] يحتمل ان يكون [illegible] هذا
مثل [illegible] لمن ينادي [illegible] اصله [illegible] تحذف
الجملة انما [illegible] لانا نفهم [illegible] حرف
مستقبل بالمفهومية [illegible] من قبيل [illegible] الثوب

واقتصر على الفصل يجوز ان يراد بين العاملين على طريقة تغليب الاكثر على
الاقل او الاصل على الفرع   في اكثر من فعلين نحو كما صليت وباركت وترحمت
ويحتمل على ابراهيم حيث يكون العمل للثاني والباقي كالاول عند البصريين
والعمل للاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
ما ركبها   معنى الفعل الاول انها انما قد يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء
اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبره بعضهم ولم يعتبر لانه يستلزم فصل الثاني
او هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والمانع
مرتفع   ومعنى تنازعهما فيه انهما يجب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه محقق
او بعدم مطابقته التمهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجيه اما يجب الاصل والطبع ويجب الصورة
الثانوي على التحقيق يتبين انه لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل
منهما معموله ولا حال التصور اذ يصير بمنزلة التحقيق   ويصح ان يكون
هو معمولا لكل منهما التصور النزاع ولا يخفى ان منطلق في حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل الثاني بل يأبى من ذلك
ما هو المفعول الاول والتخالف بين المفعولين لان الضمير المتصل بالفعل
من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل

رظهر

فلم الفرق بينهما   لانه حرف لا يصح لضمار ما استثناء كالاستتار الضمير
هكذا اي لو اه وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدلا
عن هو او كان الواحد الغائب بالضمير الغائب لكان الامر كذلك ق لا لست ابقا
لا يمكن الاضمار اما بطريق الانفصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزئه
والا بعامل لا يجوز له بطريق الانفصال فلا فرق في صورة التنازع فيه وكل
من الفريقين التزم الغاء احد العاملين في المعمول ضرورة لحجة البرك الا الغا
الى الحذف او الا الاضمار المتنازع فيه ولا يلزم الالغاء الا بالحذف او بالاضمار
المتنازع واما اذا كانا مختلفين فيتعين الاظهار كقولك ما ضربت الا انت
وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض الصور كانت في عدم
صحة التعميم   وعلى المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لظاهر بصدده وذا
لانه مخالف لما يقتضيه الاصل السابق على انه يعتبر يحتاج الى الاستثناء
ويوافقه على راي الكوفيين فيكون من تنازع العامل السابق واما ذكره
اصطفى المفعول لتتميم البحث   فلهذا الضمير بالاسم الظاهر ان قلت
حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص
الكل فقلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكونها الا يستعمل الا
الطريق الحذف كان ينبغي ان يخفف فلا يجاب بانا نمنع المهملة كالكلمة
لعونه المهملة ما لو تقيد بالحاق الاسم   وما على مذهب غيرها فلا يمكن

قطعه وان طرق القطع عندهم قول الشيخ الرضي بلزوم المصير في هذا المقام اى في
مقام مانحن فيه الى الاكثر او الاتيه متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه
فيما فيه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا اشتغال الا كذلك فقد يكون الظاهر
بعد الفعل المنجزم يجب الحق انه يأتي لا فيما التنازع وما يكون الجز
في الحث او المفعول ليجاز اعمال كل منهما او قضيناه كما بعض النسخ ليس
هذا تمامًا الناس التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه
اى ظاهر و يتكلموا ينا في لمختلفين حال والعامل فيه معنى فعل مستقا
من الضمير المستتر فيه فالمعتقد يكون لرجعه الى تنازع الفعلين المدلول
عليه بقوله لا اتنازع الفعلان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا
التركيب مثل هذا زيد قائمًا فان العامل فيه معنى فعل وهو قرب
اى اقرب الطالب الى المطلوب بعدم لزوم الفعل بالاجنبي وعدو لا
ستعمال التنازع عليه ان قلت اذا كان القريب ارجح كان ينبغي ان يرجح
جواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم و مثل والله ان
اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عندنا فيعم ما بين القريب والبعيد
ليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء المقصود
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمل بشرط المفسر لما ان العوض
من المفسر اذا كان مضمرا فيختفي الالتباس وان الحيرة كما في الشأن نحو
تم حصه

تم وصل

نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر نص في كونه
وجعا وان لم يكن مفسرا فيه بل كان مقدرا لكثرة فعلا او مفعولا الى غير
ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر يتعين ان يكون جملة
فلا يزول الجزم به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وفي لو ان حذف الفا
اشبع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسره في الجملة والا لو كان
نصا فيه والنزول المذكور ليس من باب التكرار انما المعنى لكن حتى
وجعلتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاصلا من اللفظ اولا وتقدير ال
دون المحذوف نحو ظرف لا ضربت الا لانه يحذف الفعل هنا فقد شبه وقع
قد اعترض عليها بان الفعل قد يحذف في كفعل المصدر والفعل في نحو ما انت
واكرام الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه
وفي نحو اضرب واكرم القوم يحذف الواو والباء في الاول والواو في الثاني
التقى الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر تنزل منزلة
الجامد فلم يتحمل الا فعلا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب
تقدم الفعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف
نسيا ويتجه لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
المفعول في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم فلو لم يكن من
باب التنازع لحدم اقتضاء المفعول والذي هو حدود الفعل الذي على في مثل

ما ضرب واكرمهما الاثنين فالاقوى ان يعتذر عن البواقي لمعين مثل ما امر
واكرمها الا انا فانه في اعداد المستثنى وبينه وبين ترتيب في تقوم فهم
وانما عن نحو اصبح بهم وابيض فيها فليس ما ذهب اليه الجمهور بيانه في نحو الفعول
للذين والعباد ويكون فعله في صورتهما المجرد استتار فاعله وانما من الامرين فيانه
بان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لشدة جزئيه
مع الكلفة لخلافا للكسائي فاصله بخالفه قول الاضمار وقول الكسائي
خلافا وجاز الجملة الاعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء ووقع عنه تزول
الرابعين فيلزم توارد العليين على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك
لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثر الحقيقية عندهم ورواية المتن
الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنده يخالف ما في المتن وهو ما ذكره قدس سره
ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان قوله معنى اضمار الفاعل في الكلام
اتصاله به ويكون معنى قوله جاز انفصال الفاعل بالفعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز ذلك بقول بما نقل عنه ارباب نقول جاز اعمال
الثاني فقط في جميع الموارد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا
في طلب الفاعل فانه يشترك فان استغنى عنه شرطا استغنى
عن الجزاء المقدم ما يدل عليه لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت لان المفعول بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق

والعلم

والعلم فلا يحذف احد مفعوليه لزم حذف بعض اجزاء المفعول الواحد عرض
عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الغالب
مفعولين برأسه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم للدليل الاضمار
قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة الموجبة للاضمار فيه قبل الذكر
في الفضل هو امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع امتناع الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لا يقتضي الاضمار مطلقا جواز الاضمار بعد الذكر في الفضلة
فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح على المذهب
والوجه الخامس على اتفاق الطائفتين فلما كان الحذف وجها وجيها احل قوله
هاهنا فان يكن به على حال الثاني بقوله الا انه جعل افصح الكلام على الوجه
الموجوح قال الا انه يمنع مانع اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع
وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول قاويل المفعول بالاول
لكل واحد بعيد ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز مخالفة
الضمير المرجع لان المرجع المعتبر المخالفة فيهما قال الله تعالى فان كانتا
وقبله ان كن نساء الجمع الاولاد فهو تحسبني وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا وفي التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع ولا يخفى
انه لا يتصور الشارع الحسني على ان تأويل المفعول الاول لكل واحد

تمالا يعبأ به ولما استدل لا ابتغاء للقابل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب
اعمال الاول والاولى حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول
لانا نقول الحذف المفعول لغرض وقع اكثر الحذف وورد في بعض شعره
زيتكا فيها لجنة ندكان كنت والمراد هذا وفي المرئ الغيث صح
بابه ثمها على قوة الاشتهار وضرر وقع للولي عنه وعلى كفاية بلا
بيان لقوله على تقدير توجيه كل من كفاني الخ ان تحت هذا اذا كان
لم يطلب معطوف على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية فلا يلزم هذا القضا قلت لا يجوز الاول الوجه نفيه بتقييد
التوليد لا الخبران لانه حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان
ولو العطف والاخر يلزم من ذلك لان النفي استلزم لنفي الطلبات
قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب فنفي الخاص لا يستلزم
نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب
لا الى الطلب البليغ لا يستلزم عدم السعي حصل نقيض الشرط جزء الم
وثبوت طلب الثاني لم يحصل شيئا اما منافاته بعدم السعي فلما مر اذا
من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه مع الشرطيه
فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك ولكنما
اسعى قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة

او معطوفة

او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال
ولا يجد الكف بطلب في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول
صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد المؤثل او باعتبار استمرار الطلب
في الازمنة الاتية وبيان ذلك ان انتفاء طلب المجد كان لمتوهم ان
يتوهم انه طلب مجدا اما في بعض الازمنة الماضية او من شان العاقل الخ
وعدم الارتجاع على الطلب ما يقتضي قد وجد وتقبله ولكنما اسعى الخ لكن
يجوز ان يناقش في الاول بان العزمية على اعتبار المجد البيت الاولى
وهو مقيد بالمؤثل انت بتقدير المجد المؤثل لا تعني المجد مطلقا لئ
انما اسند الفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قال كل
مفعول ليمان المتطور في التعريف المجمل لان اوتلا يصح لفظه كل فعله
الخ لا اشعار بالمطلوب لحذف فاعله بالمعنى المذكور فقد كون لا محذوف
قل واتيم هو كذا الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله
مقامه نيل ونحو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير
الى الفعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهره وعامه اراد
بالتوجيه يجوز تقدير معطوفا اي الفعل ونحو هاتي لبنا لا يقع اي
لا يصلح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال وان كان الاسناد يقول
لم يقع وان لا يخفى حكم المفعول الثالث من حيث باب اعلمت لان

الثاني منهما ايضا لم يقع في الاسم الى مقام الفاعل قال المفعول الثاني
نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع ان يكون
عاملا فيه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك فانه
لم يكتف بعطف المعز على عزه ونقله مع اختصاره للاشعار على جهة
ادعاء ان الامتناع في المعطوف الثاني والثالث تام من الامتناع في
هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لدليل يكون فيه
ما اخذ في الرد من جواز قيامهما مقام الفاعل بلا تردد وقيل بالاول
ايضا لا يقع لانه مع مضمون ثبات الفعل فلا يتعين الفاعل فلا يقوم مقامه
وكذا المفعول معه لان النصب فيه مشعر لدلالته على تقديم الاسم
الداله على علية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان
النصب فيه مشعر الظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية
بنفس اللفظ نعم يمكن ان يناقش بجواز اشعار القرينة العلية وقيل لان
المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم يصح السؤال بلم قيل ثم الحكم
ده امتنعنا بانه يوجب امتناع ضرب التأديب والقول بان المضروب
لم يعد الجرم تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا من سؤال
شيء من القول المذكور كيف ولو كان كذلك لكان مفعولا المعدى
المذكور يقتضي قيامه ان المفعول لا جواب لا مع عامله يعني ان يكون

في جواب السؤال من الكيفية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربته تأديبا للتأديب بالقياس
قال تقيين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اي مسند ولا
الشافعة في قوله تعالى ولولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون برواية عاصم وكذلك نجي المؤمنين على المصدر قيل لشبههما بالفاعل
لبناء الفعل المجهول يكون اسناده الى حقيقة والى غيره مجازا ولا ينافي الحقيقة مع
امكانها فيه اذ معنى قولهم ذهبنا الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة
والمجاز فيحمل على المعنى الحقيقي لتبين ان المتكلم الحقيقي مع امكان التكلم بالمجاز
في الظاهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود
ما هو له ان قلت اي علاقة بنسب الى الزمان المكان المصدر اما النسبة الى الا
ولين فلان هذا الفعل للمكان وضعا لان ينسب اليه ولما هو الفعل به بالة
وكان الاولان ظرفين للافعال لم يحصل منهما نوع انبعث فيهما كما
بالحال فيه واما النسبة الى المصدر فلان اثر الفعل وذلك لان قولك سيرة
شديد في قوة فعل سيرا شديدا ان هذا الفعل يقتضي نقل الى النسبة الايقاعية الى
المفعول به قيامه مقام الفاعل وهذا الفعل لا يجوز مع وجود حرف الجر نحو ضرب
في الدار الدار ضرب فيها الا انها مضروبة مجازا فلما هذا الفعل في المفعول
بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من
الواسطة الحقيقي لا مجازي فيه نعم شيئان لاحدهما ان ما ذكر يقتضي ان يكون

نسبة الى الفعل المتعدى بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الفاعل له فينبغى ان يتعين لقيامه الفعل اذا وجد نحو مررت بزيد يوم الجمعة مع ان الصحيح خلافه قلت انهما ان نسبة الفعل الى سائر المفعول لما كان بطريق الفعل وجب فى قيامهما مقام الفاعل دخول الواسطة عليهما ولم يجز ذلك فلا اذ لا بد فى قيام الفعل محل الفاعل من ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا يجب تقييد قوله والجميع سواء بما سنذكره ثم المفعول بلا واسطة والمفعول بالواسطة ذلك ان كان ثمة مفعول فيه عند المصنف ولهذا صرح القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سواء فى قيل الحق ان البواقى سواء لكان احسن اذ ليس ان البواقى سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل لامتناع وقوعها موقعه فى حال البواقى فلا يلتفت على تقدير وجود المفعولية وانما المجهول لحالها على تقدير عدمه من المعترض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع عدم اراد التصريح ويمنع ان البواقى على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح ويمنع ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين كما قال واذا وجد الخ اى جميع ما سوى المفعول به وهى الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغى ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع الفعل لانه مفعول به قلنا صورة المجهول لما كان من قبيل الفاعل

اعنى الرفع صنعه ان يكون فى درجة المفعول بلا واسطة سواء فجاز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد تمايف فى الميل الذهن بلا شبهه بجنانه لعدم الاستواء الشامل للجواز وقوعها موقع الفاعل لامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى ان لا يكون فلا فى الجزاء على قوله وان لم يكون معنى لان فيه معنى الفاعل لانه اى هذا الدليل يقتضى ان يكون الاول من باب اعلمت من الثانى لان كان الاعلام يعمل العلم واما عند عدم الخ ان قلت يجوز وقوع الالتباس بين المفعول الثانى فى مركب قلنا يصير الالتباس لان الثانى لما دل على انه مفعول لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا او بان يقوم مقام الفاعل ان يقع الحيرة والاشتباه كثيرا اما جوزوا ان حروف الجر فيه ومنها المبتدا عطف على قوله فيه الفاعل او من جملة الموضع بان الحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اى من جملة افراده على ما هو الحاصل فيهما اى فى باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فتحصيله مبتدا ويضاف اليه الظرفية ولهذا لم يكن قائم فى اقائم ابوه مبتدأ بحصاله ان يكون جزء الى ما يليه لهذا القسم من المبتدأ وجزء الآخر مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى للتقدير بجزء مسند اليه كما نقله كثير من النحاة واشتراكهما فى العامل المعنوى وهو هنا تجريد الاسم من العوامل اللفظية للاسناد اى لاسناده الى شى او اسناد شى اليه قال وهذا

انى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر متفاد
عن مقام التعريف للمزيد لخواصه واشكاسه اما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة
صوغ التصريح على صورة الاكتفا اولا نما اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم
ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند الى المسند اليه
اليه ولو سلم ذلك فهى انما تفيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام تفيد حصره
على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان لا اسم الفعل مبتدأ عند البعض فيكون
بعض الحصر على نفعه اللهم ان يقال اراد حصر المبتدأ الذى اتفق عليه من الخ
ان يحمل عليه البعض التعريف ولا يجوز ان احصر ليخرج المعرف بال الاسم لم يرتفع بالاسم
ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلة الصيغة لها اذ ان يكون هذا القسم من
المبتدا صفة مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد او تقديرا
ولا وذلك فيما يقع اسم موصفة نحو وان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم قال المحقق وقيل انما صح اللفظ التجريد مع انه يقتضى من وجه
لان امكان الوجود واحتماله تتنزل لمنزلة الوجود كقولك ضيق فم البئر
فالملفوظة من قبيل سنبا تخرجى الى الكل اى الذى لم يوجد فيه ما
لفظى اصلا بيان ان العبارة وان كانت ناصة فى سلب العموم لكن المراد
السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او
باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا

تعريف

تعريفه المقام واما القول ان العبارة ان حملت على العدول لما دعم التركيب تحقيقه
ظاهر وانما اكد النفى بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعامل اللفظية
نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواتها فانه ينتقض التعريف بقولك بحسبك
زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ
فكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك اى الظاهر المؤثر لفظا
مؤثر معنى وبالك ان تقول ايضا ان الزائد كالعدم ومعنى التجرد اعم من ان يكون
حقيقيا او حكميا ان يتعين لا يجوز العطف على محل اسمها بناء على كونه موضوع الحمل
بالابتداء فلنا العمل جاز ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان
ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة فائدتها التوكيد اما ولا انها
دخل اسمها فى حد المبتدأ لما اثبتنا فلا تدعوا حاجة الى الشبهة مع ان
العطف على اسم ان التى لا تغير المعنى مع انها غير لمعنى الجملة ولا يصح الجواب
بالعطف لان العطف على محل اسم لا بل على مجموع المركب فى محل اسمها لا ان العقبة
لا النبى لا معدولة الموضوع ثم ان فى حد المبتدأ قد اشار به الى المسند
مشترك معنوى لان لفظ المبتدأ مشترك لفظى كما ذهب اليه الشيخ الرضى ولا
لزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين قال والصفة لفظه او لا انفصال الا
ومن قال انما المنع محكو دون الجمع لعرابت شئ لان اخذ القاضى الجمع بين
معنييها لما امتاع تقابلها فلو ثبت كان بالاصطلاح اعترض عليه بان التعريف

تحقيقه

ينتقض بقايم في القايم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه

مبتدا لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك   ايجارية مجرى الفعل

بانه في قوة مضروب الى قوله الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام

الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغيره وهل وغيرها

من كلمات الاستفهام   ونحوه ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا

الاعتبار لا يناسب التعريف   كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وانما التمثيل

بما ذكرناه فاعلم اما التمثيل من لا يصح ان تقول من قايم ابوه لان قايم

صفة صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصح ان يكون مبتدا وفاعل مثاله

بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول الضارب وقس عليه   او ما جرى

مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز وذلك ان تريد بالنفي معناه

اللغوي اي النفي   لم يجز تثنية على اللغة المشهورة   كون الصفة

مبتدا الخ قيل انهم لم يجيزوا من الالتباس المبتدا بالفاعل مثل ان تقيم

احتفوا من الالتباس المبتدا بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجوزوا تاخير المبتدا

واجيب بان جواز الوجهين ليس لاجل اذا كان كل من الوجهين مخالف الاصل

ما هو فيه في جعل زيد في اقايم زيد علي خلاف الاصل وهو جعل المبتدا

مسندا او جعله مبتدا خلاف الاصل لحق بغير النظم الطبيعي المبتدا

ولا التباس الخ ولا ليس بينهما اذا احتمل الوجهين ما نفاه الاصل فيترجح الذهن الى ما هو

الاصل من غير معارض فيفوت المتشوش بالالتباس   اي هو الاسم المجرد

للبيان تقول اي هو الموضوع المجرد الخ لا يفتكما اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف

على يضرب في يضرب زيد فلا يقال ليس موضوعا بالمعنى المذكور بعد الجملة لمن

تقدير الاسم لو لم يرد ان كان الاسم حقيقة خرج من بعض الاخبار بما اذا كان

مركبا او انها يراد به نفسه كالحيق ويضرب وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل

فيه الملك المذكور والجملة ايضا مع انه يصح بخلافه وذلك انه يصدق التعريف

منها بالاسم ويمكن ان يقال ان الملك المذكور لا يصح التعريف عنه بالاسم مع بقاء وروابطه

فان رابطه يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي يتم مقامه الى زيد

بمعنى هو هو نحو قوله الجملة اللهم الا ان يراد الاسم الحكمي الذي يعبد واحدا الى ما ينصح

التعبير عنه بالاسم   فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد لكن الا يصدق

على يضرب في زيد يضرب   اي ما وقع الاسناد وقد اشار الى ان الثاني بما يحتم

بالايقاع المتضمن لا بالاسناد فانه بنفسه متعلق المسند فلا حاجة الى التأويل ولك

ان تقول المراد بالمسند اليه المسند بقرينة انهما وكتابه مثلهما كما اشار اليه

بذكرهما في العنوان   او جعل اليه بقوله الى اخره في الحاشية فكان

النكتة في تغير العبارة ان لا يتشتت المسند اليه المذكور في تعريف المبتدا ووضح الظهر لتقدير

بقوله به زيد والا لاختاره اشهر ويه هنا وصحة الاحتياج اليه   وعلى ا

يخرج به الاسم الثاني من المبتدأ كما يخرج بعض يضرب في زيد يضرب لكن فيه ان ضارب في ضارب
ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه
خبر المبتدأ الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن
لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب ويقال المراد بالاسناد
الى المبتدأ اعم من ان يكون اسناد اليه المبتدأ نفسه كما في زيد حسن او الى ضميره
او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا الا يسند الى ضميره لان الاسناد هو النسبة
التي تتم بها الفائدة لابتدائه ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب
ابوه وبضرب في زيد يضرب في زيد ابوه فيعتبر مع انها ليست اخبارا
له اي تجريد الاسم او قيد التجريد عن العوامل اللفظية الا في تعريف المبتدأ
يجعل الاسم صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه واسناده الى شيء قلنا
العوامل في كلام العرب علامات لما يريد المتكلم لا مؤثرات والعدم يجوز ان
يكون علامة مع ان ما جعله اولا امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا فلا
كما في القسم الثاني من المبتدأ او المسند اليه كما في القسم الاول من المبتدأ
قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدد الا انه عامل في المبتدأ والخبر
لطلب العامل السواء فقال الحق ان هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهنا
قولان اخران تركناه تحرزا عن الطول لان المبتدأ ذات والخبر حال من
احواله فالمناسب ان يؤخر المنطق ولا يقبل هذا الدليل جاز في الخ

ينبغي ان يكون لمحل المقدر لما يجب ان تقدر الحكم في الجملة الفعلية لكونه علامة
عليه ومرتبة الفاعل قبل مرتبة المعمول ولما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي كان
اللفظ لحاجته للاعتبار بالطارئ دون الحد عليه بان الفعل محتاج الى الاسم والاسم
مستغن عن الفعل فلذا في الجملة المركبة منهما تتميم المحل الكامل ومن ثم
اشار بطريق الاستدراك الى الحكم السابق من الحكم الذي يخرج منه شيء مستثنى لكان
قال في داره زيد ولما الموصل الحداد رجل اذ لا يحتاج بما في فيما اعاله تقديم خبره
فاخر والمراد انه اخر لفظ المجاز في دار قيام زيد بتقديمه بعضهم في ما اضيف
شيء الاتصال بالمبتدأ فلما حكم المبتدأ فقد جاء في الكافية يجب فالعبرة
المبتدأ الكون انما الوقف مطلقا مواضع لوجوب تقديم المبتدأ على الخبر عكس موضع المد
الاتصال الذي يمهد به انما المؤكد يلزم الاختصاص بينه وبين الاصلين الاخيرين هذا
تعريف المبتدأ او افراد الخبر المفهوم من اقتضاء في قوله فيكون المبتدأ نكرة
قوله والخبر يكون جملة ولا يلزم تقدم ما يفيد انباء ما على المتبني عليه كما
عند المفصل والمطلوب الاولى ان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف
بلام الجنس مع وجود الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر ظاهر قال
بوجه الفظة اريد احدهما كان القصد منحصرا في امثال الاستاذ كونه
كان الاحسن ان يقول اذا تخصصت مثل ما بعده من لان لفظة يفيد معنى عدم
الاختصار نقل المثال كلها ولحقها لا انها لا يوقع وحيث يصف الموصوف

بالصفة التفصيلية بل بالصفة مع ولما التفصيل الذي يهما في المثال المذكور
نحو كوكب مضى اسامة الا انه لو كان معنى الرد الابتداء بانسان العرف الابتداء
فبفضله هو وهو بيان الحق وباهم سنا منحته باب اللام الا ان يفرق بين الخصيص
الواقع لاشتراك بالفعل لخصوصية الثابت للمفهوم في نفسه ان قلنا ان الذي يكون
من باب التخصيص القاطع فراجع بما قلنا من باب التخصيص بالعموم لا يشترط فيه
هذا الحكم فالعموم لما عن عموم ثم ذكر جزء من جزئيات لا على الحروف المقدمة
قلت انما هو بجنس العبد او من المصحح للابتداء بل بعد صحة الحكم و
فان الحكم انما لا يصح بعد صفة الا بشرط تقدم والابتداء بها يصح فيكون نفي كل رجل
كما في قول الشاعر قلت فرق بينهما ان في العموم في كل رجل جاء من قبيل كلمة عموم
المعرفة من ابلغها من قبيل الصفة لان النكرة الموصوفة ثم تلك الصفة
لتحقيق المصحح والتصحيح والمتكلم بهذا الكلام يعلم منها بعد التخصيص
لا يعلم كون احدهما في الدار لا اختصاص النفي بها لا اختصاص عند
وفيه ايضا ان هذا التخصيص متحقق في مثل رجل في الدار فينبغي ان يمتنع
الابتداء به مع انه صحيح فتبيت وتخصيص يعني ان الجواب التخصيص
هذا التقييد يقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من انه لا
تخصيص هنا لان التخصيص تحصيل البعض من جملة شيئا شيئا
فانه لا تعدد في جمع الافراد خلاصة هذا الجواب فيما ان ابتدا النكرة

هو

في الجنسية فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد فهو فرق جنس من جراده في
فيه معنى العموم لان الجنسية العرفية تقتضي التفصيل على الجنسية الجرادية
فيعم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس انا افضل على فرد اخر كان من خصوصية
علم ان التفصيل باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل او لان المبالغة لم تدل على
خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا
في لام الاستغراق في المقام الخطابي لتخصيصه مطلقا من الاحتمالات
من التكلف لا يجعل منزلة ما في تخصيصه خفاء او يستعمل في موضع ما
امر ما اتى لا شريعني ان الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في ما عمرو
وما تخصيص الفاعل قيل ذكره قبل معنى تخصيص الفاعل تقديم الحكم ان
الفعل يصير بحكم المعرفة وحاصلها يعني ان السامع كما لا ينتظر على اصغاء الكلام
اذا كان المحكوم عليه معرفة ولا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا ينتقص
من الاصغاء اذا كان المحكوم مقدما فلا يحمل النكرة الابهام وقد يكون
جملة بالنسبة الى الكل انما التنبيه اليه فقط فعيد وصف يجوز ان يكون
من باب التخصيص الصفة ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى
التقدير على جزء ما جعله فيه اذا قيل قام رجل فانه يحتمل ان
يكون مبتدأ ولذلك بعض بالظرف وفيه بحث اذ قيام يحتمل ان يكون شيئا
من فيه المبتدأ والثاني تقول التخصيص بالظرف لسعة لتخصيصه

فيه الى التكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذا لم يعني وبالك وبال الا ان
الوبال الهلاك ولا ويلك لك لعدم القرينة [illegible] الهلاك لك والقول ابدال الوبال
دعاء الشر الهلاك والاسم المسبب فيكون التقدير دعاء في الثلاث بعيد [illegible] ولا وان
يقال فيكم سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور
والتقديم لا يصح المتبادر الى المراد انا لو قدم الجار ربما ذهب الوهم الى اللغة
اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه لا يصح ان يكون بمعنى [illegible] سلمت لان
مشتق من سلام عليكم كسبحت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليكم
قولا سلام عليكم فاذن يكون معنى سلام عليك تقول سلام عليك بل بمعنى مصدر
اي جعلك سالما فان الاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تحققه بالمتكلم بل الغائب
قلت يرد على الخيار ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم معموله فلما
التقدير جعل الاصل سلمك الله [illegible] ذكر عليك فلما حذف الفعل [illegible]
وقصد الدوام [illegible] عليك [illegible] معموله [illegible] عليك
على [illegible] وسلام عليك لان قولي مبتدا او [illegible] بيان ان
او معمول له عليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكون المخاطب قلت الخطاب
الى [illegible] المخاطب [illegible] من اللفظ الصالح لان يراد به كل من [illegible]
تكرارا نعم له ان يقال ان هذا المعنى [illegible] لكن [illegible] الترجيح بوجه اخر على
ما قيل [illegible] في [illegible] وهو المعنى يحتاج الى التفسير

مي لهم

من الخبر بكذا اي السؤال واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليكم وهو
ليس من المصدر ولم يحتج الى التفسير لان معنى [illegible] عناه قلت سلامك الله
كان سبحان الماخوذ في تفسير [illegible] بمعنى قلت سبحان الله [illegible]
نح [illegible] الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل المشعر على
الحدوث اي سلامه من قبلي في التفسير تامل [illegible] مسوغة الابتداء بالنكرة
النكرة على الغاية الصالحة في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا
[illegible] او نكرتين [illegible] المخاطب [illegible] فان كان [illegible] الاخبار وان كان
الجزء نكرة [illegible] وان كان الجزء معرفة وهذا
القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه ووروده الاستعمال عليه قوله تعالى وجوه
يومئذ ناظرة رجل من بني تميم وقوله [illegible] وانما
الى [illegible] المذكورة تكلف ولما كان الخبر المعروف مختصا بالمفرد
[illegible] ان الخبر المعروف ويجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر وقوله والخبر يكون
جملة للاشارة الى تقسيمه [illegible] الخبر يكون جملة [illegible]
الى تقسيمه [illegible] الخبر قد يكون جملة [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الجمهور [illegible] ان الانشائية [illegible] ان يكون خبر المبتدا
ومنهم من منعوا متمسكين [illegible] وقد تبع السيد الشريف هؤلاء
متمسكا بان الخبر [illegible] يكون حالا من [illegible] للمبتدا والانشائية [illegible]

من احوال الانشا ابتداء اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب منه ثابت به بالكلام
ليست من احوال زيد باعتبار كونه متعلق بالطلب لا يكون متعلقا بالطلب
او كونه معمولا فحقه ان يستحق ان يتوجه فيه ذلك   ولم يذكر الظرفيه
لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية فيه الجزاء كما هو المشهور
والجزا اسمية او فعلية او بالعكس   الجملة مستقلة لاشتمالها على الفايدة
ومحل الفايدة فالمبتدأ فيها اي لم يكن المبتدأ محلا لفايدة اصلا وكان
ذكره لصحة الاخبار عنها اذا كان لا يتعلق به وان لم يكن محلا لتلك الفايدة لكنه
يصير محلا للفايدة التي تضمنتها الرابطة فان التي كما يتصف بصفات نفسه
يتصف بصفات ما يتصل به عدما وفضا ونحو ذلك   فلا يبقى الجملة وكذلك الا
في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا ماولا بالمشتق هذا القاع غرق كلها القاع
المكان المستوي والغرق تجريب في السهل والعفي هذا المكان المستوي غليظ كله
تاكيد الضمير قال الكشاف لا يبقى الجزء طلقا من عايد واستدل بالاجماع على ان
قوم كان نعيما احسنه الواقعة قولهم كان زيد الخالق قال كان زيد الحالك قال لعن
ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل الدالة كما
على الزمان وهذا النقص على المعنى قلت الدلالة على معنى مخصوص في زمان فصار معنى
الفعل فلم يكن بد من الضمير لكن عايد خبر لا ليس متعلقا بالاسم لان لا
الاسم اشبه المضاف   كاللام في نعم الرجل لانه للعهد   وضع المظهر في

مرفع

في موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جائز قياسا والاخفش وسيبويه يجوز
في الشعر مطلقا ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي
لا نضيع اجرهم   وقد يخبر ظرفا ضمير المبتدأ فلا حاجة الى العايد
اذا اخبر عن المبتدأ كما في المثال المذكور وهو مقول زيد قائم   اذا كان
ضميرا وذلك الحذف قياسا وان كان الضمير مجرورا بالحرف للتخفيف وهو قوله
ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا
باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله لقد
امر على اللئيم يسبني   ويجوز ان يكون حالا في الضمير الذي في الخبر والعامل
فيه الخبر يرجح ينبغي ان يقيد هذا بعرض الكلام يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال
على العامل المعنوي اذا كان ظرفا سيما اذا كان غير ذلك وذلك في غير المنصوب
المنصوب المجرور كما في الضمير المرفوع القدس في المخاطبة الكوفي واذ
شروا بهذا اشترى الكوات عشرة ... والصاع اربعة
امداد والمد الى   وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لا يذكر
في الاحكام ولهذا احمل بعضهم الظرف على الكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا
فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو الظاهر الشرح   اي الخبر الذي وقع ظرفا

او مكان هنا فوايد اوليها انهم قالوا ان الظرف الزمان لا يقع خبرا على اسم العين
الا ما يقوم بنفسه ويعتبر الحيثية الحيثية ابنية قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان
وفيها ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول او الاستقرار عندهم وذلك معنى وان
المعنى ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يق
كان الزمان لا يتعلق حصول العين او استقرارها بالعدم الفايدة فتحتج من بعضها الهلال
الا هكذا فيها الليلة لانها الا بعضها وقيل لان يكون الا دفعة لانها في الكل الحادثات
لا فيقتضى بعض الغاية تجوز ان يكون السايل جاهلا بكونها معها اصلا وقيد قال
الزمان في الجوزيف ساعد الوردية كونه في الحوزيف وثانيها ان الشيخ الرضي [illegible]
ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع
الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم [illegible] السير شهر لانه
باستغراقه اياه كانه هو لاجتماع شكله المناسب العربية ويجوز نصبه وجره
نحو [illegible] الكوفيين [illegible] وان كان معرفة فليكن الرفع غالبا
كالاول وان لم يستغرق فالغالب نصبا وجره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج
اشهر معلومات فلعله كيد الحج [illegible] الناس [illegible] ان
افعال الحج المستغرقة لجميع الاشهر ثالثها ما قاله هو ان ظرف المكان
اذا كان الخبر عنه اسم عين فان كان غير متصرف [illegible] في المشهور نصبه
وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع ارجح نحو انت منى مكان قريب اى مكانك

منى مكان

منى مكان قريب او انت منى في مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح
[illegible] وهو ان كلا من ظرف الزمان والمكان يجب نصبه اذا
كان متصرفا موقتا محدودا [illegible] بعض الاسم لارادة تقدير المسافة لقربه
او البعيد نحو دارك منى فرسخ [illegible] منى ليلة على حذف مضاف اى
ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة [illegible] متعلق [illegible] الخبر اى بعيد
او بعيد هذا القدر واما اشتغال نحو دار خلفك او من خلفك [illegible]
[illegible] ليلة [illegible] عند الجمهور وهو [illegible] او بعد
[illegible] في الفصحى [illegible] ان [illegible] قبل
اشتغالها على الحالية [illegible] على [illegible] اى [illegible]
ولا كذا لغا لتضمن المبتدا معنى الشرط [illegible] موصولة [illegible]
على انها [illegible] مقدرا [illegible] لتقدير
بمعنى [illegible] التقدير
الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في [illegible] الى [illegible] زايدة دخلت
عليها [illegible] باب [illegible] والمعنى ان الظرف مقدر من حيث
ان له جملة او من حيث انه جملة اى [illegible] الجملة
او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف [illegible] بجملة [illegible]
ان يكون المقدر بمعنى الالحاق فقال [illegible] بهذا [illegible] اى لحقته

به فلقتضى ان الظرف على الجملة التى فى المحذوف بالكلية احسن التوجيه اما فى الشرح

بتقدير الفعل بعد الافعال العامة الشاملة للافعال الخاصة كالحصول

والكون له دلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا اشتق الذى

اليها احتيج للمقصود لا يجد الها زال العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد

الظرف مسده واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك

لا بمعنى متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث [illegible] وعمل زيد فى الدار

الظرفيه وجه شبه لا تقتضى الا ظرفا [illegible] اما الظرف فدخل لها [illegible]

المظروف فهو زيد والحاجة الى اعتبار امر آخر اذ قيل هذا الحجة اذا كان

الحكم موقع الظرفية هو لا هو عن الحكم فيه ليس الا هو هو الا فضل الا اسناد

الحكم اليه الا هو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح

الحكم به هو الا بنا بل الحاصل فى العمل هو الفعل والقياس على نحو الذى

فى الدار [illegible] ان تقدير الجملة فى المثالين المطرد ولا

مزيد فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد

فلما ثبت تقدير الجملة فى بعض المواضع ثبت فى الكل والاصل فى

الجزاء [illegible] ولا يخفى [illegible] عدم افادة الزمان والتقوى

يقوى [illegible] الافراد وحاز فالجزم للاتساع بعد التعميم كما هو مذهب العرب

ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات لكنه قد يجب الاحكام المختصة لا يكون فى

الشرح

فالشرح يكون فى النحو وغيره محتملا واشتمال الدال على معنى له سكوتا كا

كلا التفسير له او ما يجاوزه من لم يتقدم عليه تحاديد ثم [illegible] النحوية

نحو غلام زيد [illegible] على معنى يحسن له السكوت الكلام اى صدر دالة

اوصد نفسه مسامحة كالاستفهام وغيره من القسم والتمنى والترجى

وضمير الشان ولام الابتداء ولما والشرط ولو بنوع تقدير مثل الذى

يا ليتنى فله [illegible] الجملة وغير اصل الكلام ويحصل [illegible] وانما

اقتضى المقصد لان التابع تبع الكلام الذى لم يقصد بالجزء على

اصله فلو جاز ان يجب بعض ما بعد وله يد [illegible] فاسمع عليك الجملة

هو راجع الى ما قبله بالتمر [illegible] سيجئ بعض من الكلام فيتشوش

لذلك ذهنه وهذا مذهب سيبويه والاشارة الى انه المختار

لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه [illegible] وذهب بعض النحاة

لغير سيبويه قيل الذى من زيد منطلق [illegible] والوصف

متعين الخبرية المقدمة الاولى ممنوعة [illegible] الاخبار [illegible]

فى الجواب وكذا الثانية [illegible] الاخبار عن الخبر [illegible] لكونه معرفة

لا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فى بعض

ان معرفة لانه فى قوة [illegible] خالد [illegible] الا [illegible]

المسمى على المتكلم لا يجب [illegible] ونقل عن سيبويه

جواز كون المبتداء نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام
او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو من حيث جعل افضل منه
ابوه اي انا معرفة بين الضابط فجعل احدهما مبتدا والاخر خبرا او قاد
ان السامع يطلب الحكم بكونه وصفا للاخر فيجعله خبرا وكلا فيه فلو وجدت
قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم نحو مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود
تشبيه الثاني بالاول والغالب لا فرع الفائدة لعامة قال او وقت وبين
مثل ما اريد بالتساوي في التعريف والتخصيص كادعى من قوله كانا معرفتين
لكنه لو كيفت لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه
ان مثل هذا غير مهم يعتنى به لنبوته في التساوي في التعريف والتخصيص
فالاولى ان يقال لو كيفت له لفوات المقصود قال او كان الخبر فعلا له فيه
ان الخبر لا يكون فعلا مع فاعله وهي جملة ويدفع بان المراد فعل صوري كما
جعل ابن في اين زيد مفردا باعتبار الصورة فقال فلا يرد بحث ما لو زيدان
لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى الفاعل لا الاحتراز عن نحو زيد
قام ابوه مع انه احتراز بلا عنه في نحو فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية
فعلا تسمية الكل باسم جزئه ان قلت ينبغي ان تقول ايضا لو كان الخبر بعد
الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب التقديم قلنا تلك المبتدا اشتمال
على المقصد الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة

على ما سبق لتكرار الحكم في انما بعد الا او معناها او بالبدل من لم يقل
وجب التقديم في مثل الزيدان قاما لو لم يقت الى الالتباس بالبدل او الغاية
بناء على ان السامع لا يحتمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكره وجيه او
خلاف الاصل له او اذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ التضمن ومتعلقه
لا يجب التقديم متعلقه نحو غلام من زيد ولقد تعنن في العبارة حيث
قال تضمن ولم يقل اشتمل كالاستفهام قيل الموجب لتقديم الخبر نحو في
الاستفهام لقصد فعلنا لعلم ان ما يقتضي صدر الكلام كيفية ان يقع
صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة
ولا ما هو من تمامهما من الكلم المغير لمعناها كان وسائر ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقول ان من يضرب اضرب واما
جواز قولك الذي حيا ان تضرب اضربك فان الموصول لا يؤثر في صلة معنى
يتغير به فيصح تقديمه واما حكمنا بامتناع تقديمه للزوم
تقديم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التقدير فلو قدم
التمثيل عليه لزم ذلك المحذور وقال في المبتدا نفسه صفة اما اذا كان في
فلا يجب التقديم نحو على التمر زيد امثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط بين
المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف مثل تعلق
الجزء بالكل انما قال تعلق الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق

المعمول لعامله المعدم لظ هوره في مثل غلامه ضرب وان ما قيل انه جعلت مثله مسند

الى الخبر ان ان يتبع الماد لا يكون اى لا بعد اما اخوا اما الان خارج فلا مسند

فانه لا يصح تقديم الجز لجملة لا لبس لان الجملة التامة لا تقع بين اما

وفيها او فى تأخيره خوف اللبس دون تقديمه فانه يتعين ان يكون جزا

على ان المفتوح مع اسمها وخبرها لا يكون ما خبر ان المكسورة مفعول لصدا

رتبها ولا يقال ان المفتوحة معها لانه موصولة ولا يجوز تقديمها في جزا الجزء

موصول عليه فتعين ان يكون جزا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها فى الان المكسورة

معها ومعهما باطل لانه جملة تامة غير صالحة مفرد فتعين الاول

بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعد ما خبرا لجوابها او لفظها بحرف لامكان

الذهول عن الفتح ومع جواز الحمل على ما سبق الى الذهن لان صدر الكلام

موقع ان المكسورة او في الكتابة لعدم ما يدفع من الكتابة الدقة

نعم صحيح بالزيادة نحو عمرو قال مثير ولفظة للتعليل او التحقيق

فلذلك التعدد لما يجب الاصل اللفظ والمعنى صيغا وان التعدد اما من جهة

كما في المثال المثن او واحد كقولك هذا عالم وجاهل الخ يجب العطف

وتوجيه ان يعلقه او لا يجعل المجموع خبرا على ارادة التعويد اعتمادا على فهم

السامع لا يبرز المطوي من ضمير المبتدا الا ان المبتدا مفعول تقديرا

فكذلك تلك فى المثال المذكور لجعلها عالم والاخر جاهل ولهذا جاز

ولا تجعله ما نحن فيه لان الخبر ههنا متعدد حقيقة فلهذا جاز ان يكون قوله

تدرس مرجعه عن تعدد الخبر لجواز ان يكون هو نفسه وتوكيد قوله فيما بعد يحتمل

ذلك على معنيين ان تمامها الحكم خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية

المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بان الطعمين

امتزجا فى جميع الاجزاء فكل واحد منهما بالاعتبار على هيئة الغزل يكون فى كل من الحلو

والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلنا لا يكون فى الجميع ضمير المبتدا لا يرجع شى

من الجزئين ضمير ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شى من الجزء

عند تثنية المبتدا وجمعه او تأنيثه قلنا اجزاء ذلك لاحول على الجزئين

كالاجزاء الاعراب عليهما فان حق الاعراب الجزاء وعلى المجموع لكن لما لم يكن المجموع

قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه فصار عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا

لحقت من بيّن احوال الاجزاء المتقابلات ان تجعل المجموع فى حكم خبر واحد كما هو

الاولى فى هذا المعنى اسود فانه قوة هذا البرتقال فى حكم صد لحلو حامض

جاز ان تجعل كلهما خبرا مستقلا باجزائه وصف الجزء على الكل وح يكون فى

كل من الجزئين ضمير المبتدا وعلى هذا الوجه يتعين بينهما ومطابقتهما

للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما تجوز ان تكون

كالمطابقة فى المثال المذكور انفا ولان الضمير يجب ان يكون راجعا الى الابعاض

المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هذا عالم وجاهل فى نوع

الا يجب انه لو كان كذلك لزم ان يجوز وقوع افراد المشبه في حقيقة الجنس
وهو ممتنع بحيث الالتباس اي من قال هو حسن والحاشية المتن
الجامع بين الحلاوة والحموضة وثمن العبرة تركيب العطف له الا
نعت لهذا الصريح مثل الحلو الحامض فهو مثل حلو حامض تقدم من ان
التركيب حقيقة ليس من اي يقتضيانه وجواز العطف لعينه
لعدم الحاجة ملاحظته والامتناع وربما قالوا من امتنع فقد
قال يصح الشرط الا انه انما يا يدل وفيه وهو هنا الاول الثانية
بالمعنى الشرط الا انه لجاز جميع الشرط والحاصل ورد من ان الكلام لها
يكون بمعنى فمن الله الى الشرح قد يجري فيه ما يوافق الكلام المتن
فيجب كلم الجازم او الحكم به ان الحمل الخبرية كثيرا ما يورد
ولا يراد معنى الجملة الخبرية بها ولا رد نحو كل عرف الله التحية
او ورود ان كون المعنى مما يتعلق به الجواب سببا لكل واحد من المعنى له
ما ان يحمل الى الامر الى الحكم لان كونها من الصلة لكل واحد منهما
من قلنا فيه من كلام المعلوم اسنادا لا يصح في الاخبار الله
والفعل به واما اسناده الى كونه صادرا منه معلوما منه فيجري مجرى
ترتيب المبتدا الشرط فانه كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى الشرط
الشرط فجاز ترك الفاء في خبره وجواز الصلة والصفة قول

وذلك

وذلك الاسم الموصول يقبل التعريف الموصول يقتضي الحصر بين صلته المسند اليه
والمسند ولذلك ما يقتضي بين المسند المسند عليه اما ان المقتضي للمعنى الشرط لكن
بحاصل هذا الباب وكلا بل يقتضيه مع ان التعريف باللام العهد للجنس يكون
لا التعريف باسم الاشارة والعلم الذي كالتعريف باللام الجنس اذا اشير الى المعين فعلى
انه لا يقتضي الحصر مما قلنا بل يسلم فقول الكلام محمولا على النفس يكون
كالاسم الموصول المحلى ان التعريف صلة مقام المسند يقتضي الحصر والتعدد
في الجانب الحاضر لا يقتضي الصلة المعنى الشرط ان يكون من المعنى مرتبطة
كل من الشرط كما سيجيء الان فان استاد الى المبتدا الذي يتضمن
معنى الشرط يتفرع عليه ما معهود ومع الفاء والخبر ان مولا المعنى لعينه
فظاهر التامل طريق ليس يجوز ان قوله كان حاصل المعنى اللاحق به صلة للام
وحكم الاسم الموصوف المذكور الام الموصوف بدلا تعاني حكم لفظا
بكذا لمطلق نظائره قال النكرة الموصوفة بما يتحقق ان يقبله لان
المبتدا المعطوف والمعطوف عليه اما نفس الذي يا يقبل الملبس صلة
الموصول بصيغة الاستقبال مقيدا بالماضي بمعنى الاستقبال ايضا نحو
ان قال انه الدار اسمها لفظا ان القصد يدل للقضية المحتاجين
فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول
لمن ها هنا الذي لعيان كل وجه تفرون منه فانه يلقاكم اذ وقت

فرضنا التخصيص فيما لاتنالنا كالموت بالقتل والمراد الجنس ومعه دخول الفاء منيه
على العموم ان بعض صيغهما باسما والشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زايد او
يكون الموصول اخبار قلنا الشيخ الرضي وكل عي العموم في الموصول كاف لهذا
الشرط المذكور في وجه المخالفة نعم لاعليه فيه العموم لان جهة دخوله
عليه ولا تدخل الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط ومقتضاها
الصدر ومقتضاها امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول
ان لانها لا تغير معنى الكلام والشرط والجزاء من قبيل الانشاء وهذا
مبني على انتفاء الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون
انشاء لانها لا تخرج الكلام من الخبرية لا ما قيل يدعي ليس هنا ما يخرج
اخر قيل بعضهم الذي يختار ان بها صيبويه نقل عن المعاني في انه لا
يصح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما
النقل فهذا انه هو في كتابه بعيد قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بقوله قل
ان الموت الذي تفرون واما الفقه فيعيد منه وتوجه في مخالفات الا
صفات قوله فاما في رفتكم فاليك لكل الفاء ما لبد الفتح شرحه ومن يتيمن
واثنين في العيادة بنية الاداء للوقت لا الاصل لكنه صحيح لاموقع
وادا والدواعي مذكورة في علم البلاغة وقد يجي حذفها فقيل
لا يجي حذفها لصلاة له ركن لصلاة في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد مجول

على حذف فاء الجزاء اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم حذفا الفاء
بتقدير لعلم انه حاصل الكلام انه فيما قيل في المعنى لكنه مقطوع عنه جعل
اعرابه محلا لفاء الاعراب ما قبله لان في الافتنان بغير المألوف زيادة تنبيه ايقاظ
للسامع وايقاعا اليه وذلك انما يكون لشيء لا اهتمام به وشدة الاهتمام
للمدح اعتدادا بما يعتني به زيادة اعتناء فكانه اراد امتيازه من بين
الصفات بالمدح او الغفران الترحم ولو ذكر المبتدأ لعريق في صورة الوصف
فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم مدح في قول المستهل المستهل المثير الخ قيل لا
يستهل للهاء نودين وبلك كرين وكلاهما مستقيم في الحلال ابدا في
تاسع شب وبعد الفجر لانه مقصود المستهل بعين شيء الخ تعيين
الحلال بالاشارة وليلا يتوهم نصف الحلال او بتانا او غير ذلك
لان الاصل في للمفعولات الوقف فالحجت فاذا السبع الفاء للعطف
حملا على المعنى اي خرجت فقاحاتكم او قيل جواب الشرط واحله اراد
بها الوزن وما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لانه الخروج وقيل انا
وقيل انها لا يجوز حذفها على المذهب الاصح انما قال ذلك لان فيه
خلافا فيما قيل اذا ذا الظرف مكان يحذا السبع ويضله لا يليق في مثل اذا
السبع الباب جعله به لا تقسيمه فيل حذف فيها بجزمين ما بين
بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع والمناقشة المضاف

الى ما بعده لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل الظروف زمان مضاف الى الجملة بعدها
وعامله محذوف اى فاجأت وقت وجود السبع وفيه انه لا يلزم خروج اذا
عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم ان يقال ان فاجأت بمنزلة
الازم فلا يقال ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما فى الوجه الاخر والعامل والجملة
لم يلزم خروج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع
فان الخروج حتى لقيها الشر يقال التزمته التى فالوقت اى قبل ملازمته
فى تركيب الا لما يجب اللفظ ان يقال اى فى جزء الا ان يخلو الجملة
عن العائد يجب اللفظ لان الذهن بينا من اجزاء الكلمة واتفاق التركيب
فيغنى عنا الضمير وذلك فى اربعة ابواب لا يبقى هناك ضمير وهو ما اذا
كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لان نفس الخبر يجب
الظرف بل يجب الحقيقة ليس الا الاول والمقدر ليس الا النهاية او لفظى
فليس من باب حذف الخبر والثانى غيره وسده فلا يجب حذفه لعدم
دلالة لولا عليه ولو دلت القرينة على خصوصها جاز الحذف بلا وجوب
ولولا الشغل لجئت او حاله منذ يوم الجمعة هذا على
مذهب البصريين ان لولا عندهم كلمة غير ليتيه من كلمتين كما يشير
اى ما اليه ذهب ان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا
النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا الى كما ان الا فى

الواقعة

الواقعة بعد ادوات الشرط مع حسب ما له لا ان لفظ لا لا يدخل على الماضى
فى غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب وفى القرآن فلا فيه
الا اختصاصها بالانفعال بل العامل ولا يحتج بقصور مبنى الى الفعل
المفعول الخ قال الشيخ الرضى يد اضمويا مضافا الى الفاعل والمفعول نحو
قضاء ربنا بعد حال المفردة كانها جملة اسمية او فعلية الاسمية
يجب فيها الواو على الاصح واكثر شربى السويق ملتوتا السويق
قد ... فى الحاجة الوثيق لنا مع فصاح واخطب ما يكون الامير قائما
اى اخطب كون الامير ... الى اخطب الحالات كونه ... كان السابع بعده
الزمان مع المصدر ... لو ... هذا المبتدأ ويجب ان يكون مصدرا
... على الحرية جاز هذا المقدر وايضا كما صرح به الشيخ الرضى
حيث قال ... المضاف الى المصدر
الموصولة لكان او يكون لا مع المصدر الصريح فلا تقول ضربى زيدا
وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز اى اول الكلام والمجاز بعض
بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ... تقدير الوقت ...
الاستعمال الى الظرف مجاز ... واخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان
قائما لان الفعل من ضرب زيد كونه مقيدا بالقيام لا يكون الا عند حصول

ووجود زيد انما يكون لو يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قولنا
يكون حينئذ اعم من عمل المصدر فان كان انتصابه بالمصدر من غير تقدير كان
بعينه مذهب الكوفيين ويجئ بطلانه واذ كان عاملها مصدرا لم يشترط
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد شرطوا الاتحاد ولهذا قد كان لو شرطوه
سيجئ ثم ان في باب الحال من تمييز الراجع الى زيد من تتمة الخبر وقد وقع
في لزوم الاتحاد فيشبه على هذا الصلاح تعرضوا ما دام بشرطه
سمي مدخولها شرطا وان كان [illegible] اذ الظرف لم يفد معنى الشرط ولذا هنا
للاستمرار كما في قوله تعالى [illegible] وقيد بكلمتها
كثيرة [illegible] وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى التامة
ومن قيام الحال مقام الظرف [illegible] لان مثل هذا المنصوب
لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا [illegible] مع تعريفه [illegible] ولان الواو
في الجملة الاسمية الواقعة [illegible] هذا المنصوب [illegible] ولو كان خبرا لها
لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة [illegible] لا يشبهها
بالحال وذلك لا يتعدى الوهم وتقييد المبتدأ المقصود [illegible]
وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا [illegible] قرينة تخصصه ببعض

ما يقع

ما يقع عليه وهو اللام في الاستغراق دونما اللازم [illegible] بلا مرجح نصب الفضل
[illegible] فالمصدر مع مقوله [illegible] وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة
ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز [illegible] المعمول [illegible] مع بعض [illegible] انتهى
زيدا [illegible] الا الخبر المقيد الا انه هنا ابتداء الاعراب
كما في القسم الثاني من المبتدأ لكونه بمعنى الفعل [illegible] تاكيد [illegible]
[illegible] تحقيقه اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما [illegible] استغني
[illegible] على هذا التقدير ظاهر ثم انها اي الحال [illegible] الشيخ [illegible] الواو ان
حذف [illegible] الكوفيون ان الواو مع ما بعدها [illegible]
بمعنى مع [illegible] اما [illegible] بمعناه [illegible] المطرد [illegible] يكون خبرا
ولا يجوز ان يقال [illegible] الواو [illegible] لا يستحق الرفع
[illegible] الماضي [illegible] كل رجل وضيعته [illegible]
في [illegible] الصيغة في اللغة [illegible] الفعل المضارع [illegible]
[illegible] الصيغة [illegible] كون صاحب
[illegible] المعرفة [illegible] كل رجل مع ضيعته [illegible]
في [illegible] كل رجل [illegible] على ان يكون [illegible] معطوفا
على [illegible] الخبر [illegible] مثله [illegible] حذف المؤكد

وجواز الرفع او النصب فيما سبق كما في حيث انا و... لا يدخل في الفاعل
المذكور لان صيغة ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول
فبان حذف الموكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل يدل
عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا في المعنى
اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما في قول زيد قائم وعمرو اما الدخل كل رجل وضيعته مقرونان
كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فعلم بعد العطف لا قبل بعد المعطوف فلذلك سد مسد
الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ ووجه ...
الخبر حيث ان حقيقته كونه خبرا عن زيد حقيقة كونه خبرا عن ضيعته ...
حيث لعجبه عن زيد جاز ان يقع ضيعته وسادا مسد ويكفي في الباب حيثية
واحدة   ولانها كل مبتدأ يكون متضمنا به ومتعينا ... تعينه
به بين العاطفين الخبر فهو اما انه الا ضلال كذا الاخ ...
نحو ابعاك لا ضلل وكذا انه يستعمل ابوك اضلل   اي من الموضوعات الخ
لشابها الى ان قوله جزاك واخواتها مبتدأ محذوف الخبر ... فيما سبق
تغوله ... انه ابتدأ كلام ويحتمل ان يكون المبتدأ جزءه وقوله ...
صيغة الفعل وانما الوصل ومنها لانه في العمل جزء المبتدأ فلم يفصل بما هو
مشعر بكونه بابا على حدة   اي الحق بها ها استعمل اخوات الاشباه والنظائر
لما بينهما من التناسب والتماثل كما بين الاخوات   لا بالابتداء كما ذهب اليه

الكوفيون

الكوفيون والتماثل كما بين الاخوات   لا بالابتداء كما ذهب اليه
بعض ... العوامل من ...   لانها شابهت ... اقتضائها المعنيين على
السواء لا اولى ان تعمل فيهما   بعد دخوله لصحة انه الخبرين ذاته اعني للصدق
التعريف على كل من من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار الملك
الموصوف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان
كان كل من جزاك واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار ان واخواتها بعد
دخولها قلت المعرف حقيقة جزء هذا الباب وذلك اما بتقدير اي جزء باب ان
واخواتها او يجعل ان واخواتها مجازا من احد المعنى ولذا لم يجعل كلامه على
قديم يتضمن تعريفات كل واحد لان المقام مقام التعريف وان المقام
للتوزيع لجعل ان واخواتها بصيغة الجمع   ... لترتيبها الفاظا او معنى
اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانه ... معانيها للمعاني ... من تأكيد الحكم
... الحكم وعليه ... كلا ... لا ينقض التعريف   مثل
... خبر المبتدأ الذي ... الكوفة ... او بعد ان الخفيفة الملغاة
حق ... انه يجوز ان يقال اين زيد من ابوك وان يقال زيدا ضربه ولا يجوز
ان يقال ان زيدا ضربه   ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان
الاستفهام ... في التحقيق   الا في تقديمه ... ان يقع
الا في التقديم لان استثناء عن وجوه لبيته ... يكون

مشبهًا من المشبه والمشبه به والفعل بجمع الضمير الى المتكلم بعيد والاستثناء
يقتضيه كما مر في قوله والاصل ان يلي الا ان يكون لغوًا استثناء مفرغ
التقدير الا في تقديره في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان لغوًا ويجوز ان
يكون استثناء من بعض الكلام اي لا يصل ان لجار هذه الحروف فيما يقتضيه
المبتدأ فجاز التقديم في الاوقات كلها الا في وقت كونه ظرفًا وذلك لتوسعهم
وذلك لان كل حادث لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف منه
الشيء كالقريب المحرم الذي للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري
الجار والمجرور مجراه [illegible] الظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور خبر لا
لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابهها في انها
للمبالغة في النفي فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب
حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض
انما [illegible] القياس [illegible] بلا فصل [illegible] في
اللفظ [illegible] اسم ولا ان [illegible] كثيرا [illegible] ان يكون قائمًا
[illegible] في مثل [illegible] لا يحتمل التخفيف لا [illegible] المضاف [illegible]
لا [illegible] واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم ولما
الاخرون [illegible] الرفع [illegible] في تابع اسم ان على ما هو
الظاهر [illegible] ارتفاع صفة [illegible] على المحل لان الظرف منه

لا يقيد بالظرف ونحوه من الحال بدون [illegible] ولو لزم الكذب ولما لزم
الكذب [illegible] لان المجموع [illegible] حقيقة كقولك [illegible] اسود ابيض والحاصل
[illegible] في الدار [illegible] الخبر من هذا
القبيل [illegible] اذا امتنع [illegible] كان في الدار لدلالة النفي على
لان التعريف [illegible] قرينة خصوص على [illegible] ولان النفي
دفع الوجود [illegible] سواء كان الظرف الوجود
او غيره [illegible] اللفظ [illegible] من بين هذا
[illegible] اتفاق [illegible] واما اذا وجدت قرينة
[illegible] بني تميم [illegible] وعند الحجازيين يجوز او [illegible] اول
فيقولون [illegible] فيكون [illegible] من اسماء الافعال [illegible]
اسم الفعل [illegible] الصيغة ولا يخفى ان [illegible] الاسم [illegible]
ايضا [illegible] هذا القول واما بنو تميم [illegible] ذلك [illegible]
الاسم الفعل اي [illegible] المثال ومن قولهم [illegible]
[illegible]
عليها [illegible] ان تقول [illegible] قلنا
[illegible] وهو الشعر من [illegible]

في الحيث الصدر والاخرين والمدح الزوال والتعيين فمنزلة الحروف عن اعراض
من منزلة الحروف فلا يقع المبتدأ بعدها باعرابه عنهما   اى لا رجل لى فيلزم التعقيد
ثبت ان لا المستغرق الجنس لكن لم يجوزوا ان يكون رجل مبتدأ لا لانقال لم يوجد
تخصيص المبتدأ النكرة والحاجة الاسم الى التخصيص فانه لم يجوزوا اتفاق الجوز
ان تخصيص تقديم الخبر ان تقدمه الخبر مقدما او بالعموم لحكما احدهما
ما منات ولا يخفى ان المعتبر في العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظهور كاشعر لقوله وما الى الموضع الاستفهام او النهي يحتمل
ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينصب
اسم لا اما اذا انتصب او ان فتح نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان
ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا التي لا تعمل
عمل ليس لانتفاء القياس ولم يوجد في كلامهم صريحا منصوبا الخبر ما قالوا انه
ان يقال في لا رجل لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه
لم يصوبه والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له
فلا يبطل طرد التعريف بعلامة في مررت بعلامة   او حكما كما في المشبه
بالمفعول فان المشبه بني ملحق به وهو اما احد   لصحة اطلاق لفظ

لم يصوبا

هذا صحيح

صيغة

صيغة المفعول عليه اي لصحة الاطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه
الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة الى قيل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا
لفعل اللفظ المذكور لكان مفعولا اما المعين ذات الفعل او لغيره فعلى الاول
ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول المبنية لا يكون عين احد المنتسبين وعلى
الثاني ان المصدر يكون محلا لذات الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة بل لذات الفعل وصدر فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم
التسلسل وان جعل الفعل المذكور به يكون قيدا محضا بالنسبة الى ذات
الفعل كما في مات موتا وطال الغد وطولا فالظاهر ان يقال انما يسمى مفعولا
في اللغة كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وصار سمي ان يقال
لفعل او سند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا اما وصفه بكونه
مطلقا فلتعريه عن القيود التي بقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه مع كلامه
وجه التسمية ولا التقييد بالقيد فلا اولى ان يقال انا اخترنا السؤال ولا
ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد السند
الشريف قدس سره في حواشي المتوسط اطلاق الفعل والمصدر على الاثر بمعنى المفعول
المطلق لغة بعض المحالات الساعة والعمدة بين الاثر بين الفعل والمصدر
وصيغة المفعول ماخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تامة او كان
موتي او لا معين يكون مفعولا له الحاصل بعد الفعل وقد بين

كلام

نقول

اليه قد مر شرح حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ   بخلاف المفعول الرابع
حصر النحاة المفعول في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة
في المفعول به في الحال المفعول مع قيد مضمونه اذ المعنى في جاءني زيد راكبا
تعلق مجيئه بالركوب الذي هو مضمون راكبا وفي المستثنى هو المفعول بشرط
اخراجه وكانهم تركوا التعسف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول
ما يتعلق به الفعل اولا بالذات بلا واسطة لذلك لان تعلقها به انما
انما هو بتبعية الفاعل او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة
انه مخرج عن امر وقع عليه الفعل قطعا ومن هنا امتنع ان تعلق المفعول
بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة فيه يصح جعل الغير ملحقا بالمفعول
اصلا وفرعها تبعا   فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا
بصح اطلاق المفعول المقيد عليها فلا يقال فيا في اطلاق المفعول الخ على
الخمسة ان قلت فمن ورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح
القول بتصديق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات
معنى يشمل به قوله وفيه ضعيفه المفعول كما في زيد حسن الغلام
اسم ما في فعله فعل حقيقة او حكما فيدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول
بحيث يصح اسناده اليها اي على تقدير ان كان مثبتا او سوى كان بطريق
النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضرب ضربا شديدا   لان

عن

يكون فيه كما ذهب بعضهم ويشكل عليهم دخول الامثلة الاتية   وانما زيد
لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه يصدق عليه انه
المتكلم ثم اعترض عليه بان كلمة التي كون الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلا بد لنا
فقاله كان وقد قام ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قول المتكلم بل يصدق
عليه ان الفعل لا يثبت الا الفعل بل هما له في كما اصطلاحهم ولا لم يكن خلا
فيما فعله يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو يسلم الثاني ولو فرض انه في راسه
معقول الاسم فلا يخرج وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك الضمير من اهل الشمس و
لا تخرج عن صفات المدلولات التي على ذواتها انهم يجرون صفات
المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا
فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول العقل
للقول تحكما ولا يخرج مثل قلت قولا ولفظت باعتبار انه معقول ابن
اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس
سره فيحتج الى اخراجه بقيد الاسم   ويرد ما فعله الفاعل هو المعنى فلا بد
ان يقول اوله يزاد ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية
على ذواتها في باب الحدود والتفصيل قوله والى جعل التعريف المصادر كلها
ويخرجها عنه حكما كالاول بحجة الطلاق او اراد بالمصدر الاسم الحدث

على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه
منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق
على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون
مصدرا ح اما ان يدخل على الحدث نحو الويل والابد لعليك لكن يصدق عليه
نحو انبته الله نباتا اي انباتا الف   وهو اسم يعني ان الفعل الاصطلاحي الذي
كونه اتم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو تم او باعتبار كونه
فعلا كما افاد بقوله او لها معطوف على قوله مقدرا الى الفعل المذكور يتناول الا
المقدر والاسم الذي يتضمنه معنى الفعل   بل المراد معنى الفعل يشتمل عليه
الخ لوجود اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم ولا يخرج مثل طلبت حلبة
او ضربت شيئا فانه لكني به من الضرب بل اراد ان يحقق الفعل باعتبار جزءه
الذي هو المنسوب بتحقق مدلول الاسم وانه ذكره من حيث انه بيان الجنس
مقدمه ولا يخرج نحو المثالين وخرج كرهته كراهة لان الكراهة التي
مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي مفعولها في الحقيقة لتقدم وتاخر
بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب لكن
تذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لان فيه ل
قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهته كراهة فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد
السابق لانا نقول بقيد الاتحاد معه ثم قال بقي وتاديبه لا يصح باعتباره

دون

دون اعتبار اصالته   للتاكيد اي لتاكيد ما هو لمسند حقيقة نحو ضربت
ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان
ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة من نسبة دفع توهم السهو او دفع توهم
التجوز عليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بنفسه لا ترجمان بان
امره بالتكلم او نحوه   ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل
المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع او العدد
وان كان للنوع وجب ان يقال بل قال على بعض انواعه على الزيادة بعد العدد
ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما خصوصيا في
بجوهره وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عملا صالحا
او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصفة نحو ضربته ضربتين
او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او من اضافة الدال عليه مع اعداد
عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب وبعضه والتي ضربت اي الضرب وقدمت حين
مقدم قدوم الحاج واسم المفعول لبعضها ايضا فان اليه واك ان تقول المتمايزين
المصدر مقدم اي ما هو مقدم والضرب الخاص الذي ينبغي ان يبين
عنه بانه اي ضرب هو   او على عدده اي وحدته او كثرته بعينها
او خصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على الحدث
حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او سوطا اي ضربتين

او ضربا السوط وهو مجاز على الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفعول
من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييز نحو ثلاث ضربات نحو
قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو اتيته الفا او الفين اتيه وان
نقل المصنف قعد محذوفا اي رايته رؤية الفا   لانه دال على هكذا
قيل لا نظر في العبارة لان ينقل لانه دال على الهيئة التي القابلة العدد وفي بعضها
بخلاف غيرها فانه ... لكان او فيهما ... ذلك ولهذا جاز تثنيته
لكونه صيغها الدالة للفرد ومنهما   المحدود لا يكفي في قصد العدد الصيغ
تجدد الامثال ... بخلاف ما في المعلوم ... ولو جلس في زمان الاوقات
كان ذلك قياما واحدا   وقد يكون ترهينا للتقليل لا للمرة كان كثيرة
في نفسه تقليل الاضافة اليها اذا كان بلفظها او المكثر بحال الا في قوله
تعالى فنعم تقلب ... ... كان اللغو والحكم ما كان بلفظه
اي مغايرا للفظ فعله وهو اما مصدر لغيره مصدرية ... اشتقاقه
ومنها العنبر الراجع الى ضمير ... نحو زيد ... اي الذي ... عن
الضرب التحقيقية   ومنها الاسم الاشارة المشار به الى نحو ... عامله
نحو اعجبني ضربك ضربت ذلك   مثل قعدت جلوسا فانه يفرق بين القعود
والجلوس بان القعود للقيام والجلوس للنائم   نحو انبته الله نباتا فانه
مصدر مجعول منصوبا بانبت اما لانه في معنه لان معنى انبت انه طالع

اولا تجعل بمعنى ابات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى المثبت كالسلام بمعنى التسليم
وقيل اسم مصدر من هذا الباب لانه بمعنى ابات   وسيبويه يعتقد بلا ملاحظة
فيه ان الاحتمال المجرد وان التعقيد لا يجري من قوله تعالى لا يضركم
شيئا اي ضرا قليلا   فقولك لمن قدم خير مقدم وكذا
قيل لمن رجع الى السفر يكون ثانيا   لحكمها المضيف اليه كما ذكرنا انه
مضيف المضاف اليه   اي وجوبا سماعا موقوفا على ان الحاكم بوجوب الحذف لاجل
طريق السماع بخلاف حذف القياسي فان العلم يحصل من طريق القياس لاجل
ثبوت الضابط فيكون وجوبا قياسيا استدلاليا قيل مقاصد ... في حذف
اي يجب حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي قياس ... حذفه وجوبا قياسا
لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف فيه   مثل سقيا ورعيا
دعاء ... بالتعريف ايضا ... الا الحمد لله فانه قد يكون ... جدعا
بالدال ... بالدال المهملة قطع ... من المذكورات ...
بدله ... او ... لكان اظهر   وبعضها بان وجوب الحذف
... قال الشيخ الرضي الذي دعا هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها
او مفعولها بالاضافة وجب الحذف فيه ... وجب حذفها
بحيث ... واذا لم يبين لم يجب ذلك مثل صبغة الله وكتاب الله
وسبحان الله ولبيك وسعديك ... الداوما

انتصاب مثل حمدت حمدًا نايب عن المصدر   بل هو مفعول به على جعل
معنى الفعل ويجوز ان يكون العامل في حمدًا لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي
كان قوله تعالى وقد مكروا مكرهم فالمنصوب الوضع كذا وكذا اي في المواضع الخمس
فيما ذكره منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ اقعودًا والناس قيام قال ما وقع
مثبتا بعد نفي الخ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من
مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل ولزومه له
ووضع الفعل على التجدد فيناقضه وصفا واذا لم يلحقها ما يستعمل الا اذا
قد يستعمل للدوام فان اراد وزيادة المبالغة جعل المصدر نفسه مخبرا
عنه فقال زيد الاسير وزيد سيرا وخرج عن الكلام معنى الحدوث وانشاء [illegible]
صريح الفعل معبر المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة
[illegible] المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك
فانه لو لم يذكره الخ وذلك لفوات الحصر الذي قصد ويجب الحذف كذا
الحال اذا كان مثبتا الكون لم يكن بعد نفي قال داخل في الصفة لا يرفع ولا
يقال الصفة لكلام من نفي ومعنى نفي قال على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداؤه
بالعامل قال الشيخ الرضي ويدخل النفي على الاسم لم يوجد لها الجواز ان يكون
نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على
انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا لكان ووجد مشترطا ان يكون

ما ضمنه

ما ضمنه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه فلا يكون خبرا عنه
بلا تاويل او مبالغة   لانه لو كان خبرا عنه الخ ان قلت هو ليس مفعولا
لانه موضع قلنا المفعول قد يكون موضعا ان قلت فيفوت فائدة
تدوين علم الاعراب قلنا اذا اتقين مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا
يخفى انه لو اعتبر الشرايط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم من تلك الشبهة
لكن ما ذكره قد بين شرح اللب بقوله   اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة
لا تفيد هذا القيد الا بتكلف   نحو دككت الارض [illegible]
والفاصل بين القايلين لا يخفى انما يتحقق في ما زيد الا سيرا
وح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب في الا سير البريد قال
ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجمل المتقدمة على
المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي مصادر ونتايجها
قيام عواملها قال لا بد ان يكون من جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب
ما قرأه وبعدا وسقيا وخيري طعاما فاما [illegible] واما اكلا وانما
جملة ليخرج نحو له سير سيرة او نقيم اقامة لا يخرج نحو له صفحة
سفرا قريبا او بعيدا الا ان السفر القريب والبعيد ليس من اثار السفر
بل من انواعه قال مضمونه بيان للواقع او اصلا اذ حين تقدم التفصيل

اما تنوين هنا اى تقدون نداء شديدا   مصدر بها اى المصدر المفهوم
ههنا   وبابه عرضه اى غايته وانما هى غاية التى اوا لانها يحصل بعد
كالغاية الذى يكون بعد الموت   لان تشبيه بها اى لان يشبه بانا
منا اسم فانه الواقع بعد الجملة بحب الظلم كالمفعول المطلق كالتيالة ذ ان يخرج
عن الضابط اذ اذكر المفعول المطلق تشبيه لان نقول تخرج عبارتهم على
حذفه ولزوم المصدر وقع فى موضعه فخلطه هذا القيد قوله ما وقع
للتشبيه بوضع مصدر وقع لان تشبيه بها اوسلم عن المناقشة
نحو لزيد تصويت صوت حسن قال سيبويه يجب فى صوت هنا الرفع
على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كالاسم الاول الى انهم جعلوا الحال
الموطئه حالا لان فى وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تاكيدا
لفظيا لانه قيد بالوصف لا وله قال الشيخ الرضى لا منع عندى ان
يكون تاكيدا او بدل المصدر او وصف نحو له صوت صوت حسن قال الى
الايقاع فى مجوز النصب على حذف الموصوف قال علامتنا الميرفى كتبه
المنتج وان لم يكن فى نسخة الشيخ الرضى ولذا قال وكا بد من شرط اخر
وهو ان يكون الاسم عارضا عن الاول لم يدل على معنى الفعل المقدر الذى
الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو

لدى ركة فى المفعولات حركة فى الصوت خلاف الشرط كونه علاجيا فانه ايضا يخرج
قام مشتملة على اسم الخ انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة اذا تشتمل
لها على الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه يدل ما لا بد للفعل
منها من الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغنى عناء التقدير وخمسه
الشيخ الرضى ان قبل ام يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما يقال بعضهم اجيب بان
المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح ان حسنه فعل امنه ولم يصح ذلك فى مررت
به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان بصوت ليس قطعا بوقوعه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى
الاولى فى مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا للتفوه منه ويقال جاز ان
فيه على الحال بالمصدر لكن لا يحسن حذف العامل قال فاذا له صوت صوت
صوت حمار بان اشتباه على الحال على لعل تاويل المنهبه الوصف كما سد
كرم وذو فى الحال الضمير المستكن فى له ولما غير سيبويه وضعه كما انه يدل له
عطف بيان او وصف لما على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه
الخليل او يجوز وصف المعرف باب يقال صوت الحمار لان مثل لا يتعرف
بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لجاز هذا لجاز هذا فقير الطويل
اى مثل الطويل واما على انه صار بالحال مشتقا سكونه كما لو عرف كان بدلا
او عطف بيان لا غير   عن هنا قال الخ بعضها صوتا لبل مصدرا بعيد

التصويت يعني بانك فلا حاجة الى القول بانها تجمع الاعضاء او اداءها مستعمل
استعمال المصادر كالاعضاء. وان عامله مصوت بعضها العقوبة قيل وتراخ
بانك كون فعلها اسم استعمل استعمال المصدر قيل اما وقع مضمون جملة حال
اوضح ويقع على انه بمعنى كان وهذا الظاهر معنى لا معنى له ويحتمل الاعتبار لاحتمال
الجملة من المصادر فنحو قيل مصدره جنس غيره مفعوله قال بخلافه على الف
دون هو لعجز وعلى تعلق به او على العكس بالكل بجد لفظي و معنوي ومن
هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق تعالى الى الحق لا انه دعاه الى الصلوة
ومنها ايضا ان يزيد القريب هنا بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق ان
والله الى غير ذلك التي تخرج عن الجملة المذكورة في هذا القسم وما قبله
عاملة لان بها معنى الفعل لا يخفى عليه هذه التسمية من المتاخرين الذي يوكد
نفسه ونائبه كما وكده باوضح شيء باضافته الا ان يكون الموكد بها مضمون
المفرد او معنى الفعل فحسبنا يوكد مضمون الجملة الاسمية قال اما وقع مضمون
جملة لا لكن محتمل غيره احترز عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو
القهقرى في جمع القهقرى ان الرجوع غيره هو مضمون مفرد من قوله نحو
اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على تقدير ان ثبوت
خبر اثبات كونه على يقين ووقع كونه على حق لانه من محتمل لا من الجملة
كما ان الباطل والكذب من محتمله تماما ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف

اي هو

اي هو كذلك حقا كما قال الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد غيره لا تابع
الفعل واما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق ومن فعله البتة
اي قطعت البتة بحيث به قطع واحد لعن فيه تردد وحيث البتة بعد ثم في
ان لم البتة بمعنى الذي يكون قطعتان واكثر اي هو قطعة واحدة لا يبقى فيها الشك
وكذا اقوالهم اصله البتة اي جزمت باتا اصله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها اي الاصل العهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها
معمول المفعول والاصلي في شرح هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها
للالتباس النوع القول المنصوب معمول الجملة المتقدمة لان التكلم بجملة
في معقوله قول ويجيء هذا ايضا من المتاخرين ويحتمل اليه فعله
دون تعلقها بحسن الانفصال لان اللام في كتب المتقدمة للصلة لا للاجل الا ان
الا ان يعرف من الله يجعل الاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي الخ
اصله البتة لا ان هو التلبية لانها ماخوذة من لبيك فحذف الفعل الخ
كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاداء المامور به تمثيله
ويجوز ان يقال اصله البتة وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب العين ياء كلديه
اي بني لبقاء يا. مضافا الى المظهر مثل المفعول به قال المصنف انما سمي به لانه
واقع الفعل به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود المحل
ولم يذكره ابن الاجم لذلك اذ فوق الحاجة اليه لانه معروف

صفات المدلولات المطابقية على زعمهم كما ذكر وفيه منافاة لما سبق
او متضمنا ومثلا ذكونه مفعولا بها وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلو
لاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية   والذي وقع
فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمتعلق به اولا يخرج الحال الاخر
والمستثنى والتمييز والذي وقع فعل الفاعل عليه متعلقه ما لا يعقل الا به
ولا يخفى ان خروج المثال ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو
لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد ليس تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بفعل الفاعل ما هو فعله حقيقة وان لم يسم فاعلا ظاهر لفظا واما في مثل ضرب
زيد عمرو فعلا حقيقة وان لم يسم فاعلا كذلك فيه بحث في علية
وصحة جعله مفعولا به اي تعلق الفعل به من حيث الوقوع   ولا يقال
في مررت بزيد الخ لانه لا يصح اخراجه لان مفعول به لانا نقول لا نسلم
انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي   فان المفعول المطلق
يعين فعله فيه تامل   تخرج مثل ضربت ضرب زيد لا يخفى في وجه
بذلك القيد لكن في صحة تخريجه تامل   وقد يقال المجرور في الى
انه مفعول به لكنه موضع   وقد يقدمه المفعول به وكذا سائر
المفاعيل سوى المفعول معه لما كان اصل الواو هنا في الاصل العطف

اثناء الكلام   واما وجوبا فيما تضمن وكذا ايضا اذا كان معمولا لما بعد الفا
التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
كوقوعه وضرابه وكوقوع فعله موكدا بالنون لان تقديمه دليل
ظاهر الاهتمام الفعل بغيره وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهتما
فان في الظاهر   تخيرهما بالذكر اعم وذكر الجمهور ان ذكر العمدة
في شرح المختص   ليوجب الحذف في باب الاغراء الخ اشارة وقد مر
في الحاشية الى تعريف الامر الادعية باشتغالها حيث قال نحو اخاك اخاك
اي الزمه نحو الحمد لله الحمد الحاصل ومنها ما ينزل منزلة المثل الخ
القرائن نفسه واما بعضهم ومعناها تقريره ولسانه   فقط   ما
خيرا لكم اي ما انتم فيه القرينه على تقدير الفعل انك اذا انهيت عن شيء
ثم جئت بالانتهاء فصل بحصر عما بعده انساق الذهن الى مخاصمه
وانت امريته بهذا الحد ولست هذه ضابطة لوجوب الحذف بجواز
ذكر الفعل ههنا وانما جاء اذ ترك الفعل في جميع الاستعمال الا نحو حسبك
خيرا لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وانت خير لك ووراءك
اوسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الى
محتشم انته امرا قصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله فيرجع ذكرناه
اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة فيه ظاهر غاية

باب المنادى

التوجيه مانه لما العلامة التفتازاني قدس سره اراد مرلها من حيث انها قرائن
الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بتاء التعيين لا يجوز ذكر
فعلها لكن القران مثل هذه الحيثية لا تستدعي وجوب حذف امر قال وسهل
على تعلق ذلك شال اما صلة للاجابة اي كلما جاز اي يكون فيه مكان
جاز ان يكون الداعي التخصيص في مقابلة الاجابة جمع العضبي كانك قلت انما
هلك وقد يك وطيت الحزن كو تحت داه قال قدس سره في الحاشية السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض ترجيحه اه وطيته فيه انه خرج
من اهلة مثل دانة تعالى محار التنبيه تعالى من له صلوح النداء ولا يخفى ان القول
بان صيغة الخ للتنبيه مع ان القول التنبيه معنا سفلا ولى ان يحال الكلام
بكونه مطلوب التنبيه لكونه مسؤول الاجابة مثل يا شيئا وياناس الخ ان
نداء من لا يصح ان يشبه اله صلوح النداء منزلة من له صلاحية النداء
لترجيح امتثال الامر في المنادى ايضا كما ان البعض الخ مع البعض ولي
فاصعد في الموالي لا يتعدى اي تهلك كانه من صحبها اعتبت تصور وجه حيا تكرهها
صوته فانه لا يتعدى اي تعدت ولا هلكت ولا اولى تحاله مع انه
ضم نشر قول مثال ادعوا الانشاء ان الجملة الندائية انشائية فالاولى
تقديره وعوت او ناديت لان الاطلب والاولى الانشائية صحيحا اللفظ
الماضي واخر بعض تحوالتقبل نبيله مثل من نحو اطلب اتي اليه

كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون فيه مطلوبا اقباله بل مخبر عن
اقباله الا ان يكون مما ليس من اقباله وناصبه الفعل المقدر
وهو منصب المصدر انما تأخر بابه دعا خفية والحال التاعند المبرد نحو باب
دنا اذا نادته مما الفعل عند المبرد حرف النداء لسد مسد الفعل
فيه ان القول الفساد سد الفعل بسببه يجب ان يكون نسبة العمل
اليه مجازا ان القوم انصبوه من هذا المجاز وقال ابو علي حيدر ان الهمزة
من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون الكلام بدون المنادى لكونه جملة
واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها تصحب حالا يجوز فيه غيرها
الى ... الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر فيه ان عني التضمير من الثالث
بانه قد يعرض الجملة ما لا يستدل به كلامه كالجملة القسمية والشرطية قال
وبني على ما يرفع به اي بالضم ... لامكان العام لا يقتضي التعريف
بالعلم الموصوف بابن مضافا الى العلم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
لعلها باعتبار الحالة نعلها اثان مفرد معرفة مستحقة
بخلاف محل المضاف فانه يتنبه او فعلها تحت التحقيق والاسم العلة فيه
بحث طلب الخفض اما بالقياس الى ابي علم بعينه من مواضع
المضاف عن غير صالحة التي تحصلها على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور
والمبني قبل النداء مثل يا هذا وهؤلاء وبالت حيدا بما ان المقصود اذا

[illegible]

[illegible]

وكالاستثناء المنقطع ومعاني حكمه والنكرة المنطقية فان قلت ذلك
الخ ان قلت مشابه البيّن لا يلزم ان يكون ثابتا للذات البيّن لجواز انفكاكه
في وجه الشبه قلنا المشابهة يستلزم مناسبة بالمناسب البيّن صاحب
ذلك البيّن فلعلّه الواسطة ولو قال المشابه بجامع فقول المقصود
ان المشبه مشبه به يمكن تعقله بالمشبه فيكون هذا الكلام
ادعية وان ثبت انه كان اسم حكما وهو منبه لم يقل ويرد ان
ويرد ان قيل العلم اذا اتى او جمع او عرف باللام بعد من تعرضه الواحد المنكر
فكيف يصح هذا المثال الا ان يجاب بان لفظة اذ تم مقام الاعتبار قال بعض
حض لفظه للاستثناء وهو الخصوص معينة لا يعتبر لفظه
بالاضمار دلالة على انه مخصوص من الدلالة لا يقال يكون الاخرى
به ولك من المعنى ويجوز ان يكون لامة او نفيا او تنبيه الاخر فذلك
لكن لم يقع في الدلالة المطابقة الدالة على الكلام لا يدل على المقام
لها الكلام في المعنى التي يتعلق بما تعلق به الكلام الاستثناء ويجعل التنبيه
امامه من نوع الفرض من العرف الذي وهو متعلق بما دل عليه بقوله من الكلام
او مستثنى منقطعا من العرف الذي لان علة ثبات الحكم فيه الا كل الجاد
على الذهب الا بسكونه كيف يجيء على البيّن ان علة
بيانها في غاية الضعف بما فيه من العلم وما يسبقه الا هو هذا

التنبيه وهو باعتبار خاص من الافراد فيه ان البدل يجري مع بعض وان
الافراد هنا في مقابلة الجماعة لا في مقابلة التركيب فلا يبعد ان يجاب
حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام فيما كان من تابع الفاعل
واجيب بان الخ اجاب قوله مثل الحمد لله الخ من جملة الذي
وقع جوابا عن كل المتعدد ايضا بالتفصيل ولا تدافع بالعقل لان
الحكم بدلا من الزيادة فلو طلبنا من نوع الزيادة كان لابد
من ادوات المؤلف يا ان تكلمه فيه انه لو اعتبر فيه على ضعف
معناه فلم يصح له ان تجري كونها قال الجواب وانكره من صرف عنه
اللفظ لا يفرق بين المنوي والمذكور المقدر يكون فيه من غير الذي
جملة جاز ان يكون معرفة فيها او يوصف بالنكرة فكيف يجوز ان يكون نكرة
نكرة الصفة لا الذي الموصوف او وقع موقع الموصوف حتى تعريفه
وهذا التوقيت لمشبه ان لم يكن ايضا البيّن الكلام وجه
بتعيين الكلام حال بعض مثل ما هنا وجه تطبيقه
من قال في انا اليّ نا بقولنا لو جاز يكون ناقضا كونه نكرة
يقصد به معين فانه اوقع به من اقل ما هنا وجه الاول يعني الي
ان مثل المعنى له التقسيم من وجه تعرف وصفه الا اذا كان
معنا الجملة او قربت اما من البيّنة فلا يقال للطلبي لا لعلة الكلام

بل ابتى لـه روشا وقال لانه لو وصف المبنى بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
فلان كان ذلك قبل النداء قال وتابع المنادى المبنى لم يقيد بكونه غير
المبهم الذى يجئ وتوسط انعقادا على ما سيذكر   لان توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الاولى حكمها   تابعة اللفظ فقط سواء كان منه وبناه
محرورا نحو يا زيد عمرو ولم يحملوا على محله النصب كما فى اعجبنى ضرب زيد عمرو
ويقيدنا المبنى لكونه على ما يرفع به هذا التقييد مستفادا من الحكم
فان الرفع لا يتصور فى تابع المستغاث بالالف مثلا وكذا لا يتصور الرفع
فى توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولكن ان يقول ان اللام
فى المبنى للعهد على ما تم من قوله ويبنى على ما يرفع فلا حاجة الى
التقييد   او مبهما بالمضاف الخ انه لاحاجة الى قيد راجعة المفرد
الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس مضافا فعلى اخراجه يحتاج الى
محل كما اشار اليه   فانما لم يثبت فيها انه على حكم المفرد لتحقق
العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانت منادى
ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا   ابى المعنى وشرح
فى شرح المفصل   لان التاكيد اللفظى فى ذلك كان الثانى عين الاول
لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول   نحو يا زيد
زيد معنى لكنه من باب التاكيد وفصل ابى على ذلك بلا وجعل سيبويه

اياه عطف بيان نظرا لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصف الثانى فا
وبضم الثانى على انه توكيد لفظى موصوف ابدا منصوبا بما حصل له من الوصف
كما فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز اى يكون صفة لان العلم لا يوصف
والوصف فقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر
وانتفاع العالم او لمشابه فى مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه
لا يلزم من الشبه التساوى فى جميع الاحكام   وعطف البيان ذهب الشيخ
الرضى الى انه بدل منه   والمعطوف الممتنع دخول يا عليه لم يقل المعطوف
المعرف باللام مع اختصاره ليشعر الى مانع الاستدلال وهو امتناع دخول يا
عليه والخروج عنه نحو يا والله لتعين الرفع قال ترفع ولا تبنى الصفة كما فى
يا ايها الرجل لان النداء متوجه الى الصفة دون المنادى والرافع هو حرف النداء
لشبهها بالرافع فى كل ما كون اثر كلامها من مطرد ولعلها ثم هذا الشبه
فى المنادى لمكان البناء   الفصل المقدر مثل يا فتى وهؤلاء فانهما
تقديره مرفوعة كما ذهب اليه الشيخ الرضى والظاهر على ان هؤلاء مفعولها
ولا مفرد معرفة لم يقع موقعه لزم ان يكون معربا لان له نصا على ما
لان مضاف يقع موقعه لما كان منصوبا   فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه
يعنى ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله مختار   مع تجويز
النصب لان الاصل لاختيار الحكم بالاولوية لان المعطوف يحولى انه ابو طه

الحاجب الانفه ونظر الخليل الحاجب المعنى واستعمل له فجعله موضعا جنسيا على
الاستعمال فان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان متبوع غير المضمر لحين هذا
الجد لبيب بان اراد البيته على سائر الاستعمال مع رعاية الاتباع اللفظ ولا
يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع معرفا لان الحرى الشيء الوصفى كلام للتبع
لا بد لعلها ما ليتبين اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخرت مذاهب الخليل
كان الالف واللام كمعطاها منه ولا يبعد ان المعرفة ابتع لم بها الوصفية
الاصلية كما خرج منها وان كانت اللام في الحين اخرت مذهب الجاح
كان اللام اذا افاد التعريف فليس الاسم كالجرداني ان قلت يجوز ان يراد بعض له
كالحسن ما يشبهه في كونه [illegible] واللام قلنا كلامه في شرحه [illegible]
بهالث وجه من وجه اي كاسم الجنس فجاز نزع اللام منه بما [illegible]
او غير علم فدخل فيه الجلة وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة
نزع اللام من العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام وجب دخول
اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وقلت
لمح الوصفية وقصد به مدح او ذم وان لم يكن كذلك لم يجز [illegible] فقال في محمد
على الحسن العلى وكذا ان كان [illegible] معنى الحسن فقصد به مدح او ذم كا
[illegible] الكلب [illegible] فجاز نزع اللام على ذلك العلم وان كان موضوعا
باللام لم يجز نزع اللام لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون

في الاصل

في الاصل الجنس ثم كثر استعماله للواحد لخصلة مختصة بمعنى بين ذلك المعنى
فتعين ان يكون معها الف او اضافة فيفيد الاختصاص وهو العلم الغالب
والاتفاق في هذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت هو به المعنى
العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء
الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام
الاسبوع من الثلثا والاربعا والخميس وانها لم تثبت بمعنى الثالث و
الرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته
للمعنى العلمي كالمشتري لكوكب فانها لا تدري ما معنى الاشتراك فيه
هذه الاقسام الثلاثة اعلام بالتبعية عند سيبويه لكن يجب التقييد بالا [illegible]
بما هو الغالب في الاعلام الازنة لانها ان يكون اجناسا صارت اعلاما
بالغلبة   مثل اليتيم كما نظرا الى ان يتيما في نفسه غائب وهنا النوع
الوضعي نظرا الى الخطاب العارض [illegible] ذكر العارض صلة او بدل اي
حال كون كل واحد منهما مطلقا او حال كون كل واحد منهما ثانيا المفرد الى
اي العلم المنادى المبني على الفتح نحو يا [illegible]
اذا جعلته على   تخففوهم بالفقه ويحذف خطا في ابن وابنه وخففوا
العلم الجامع لذلك الصفات وغير النداء يحذف تنوينه والالف في
ابن الخط   التحركة اصلية اي [illegible] ذلك كون الفتحة حركة منتجة

في الاصل

واذا نودي المعرف باللام الخ فيه ان نداء المثنى العلم وجمعه المعرفين باللام
يحذف اللام لا بتوسط فيقال الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون فقد
يجاب بان اللام تجرد عنهما بجعل الزائل المنكر للتعريف فيخرجان بعد ما عن المعرف
باللام اي اذا اريد كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبدأها اي
الارادة قيل [illegible] لان قصد نداء المعرف باللام على [illegible]
قوله يا ايها الرجل [illegible] خصوصها [illegible] ايضا في تصحيح الاستلزام ان يريد
بقوله يا ايها الرجل [illegible] الكلام الذي يتوسط فيه اي ايهذا او بهذا كما قيل
في لكل فرعون موسى [illegible] لكل [illegible] يتوسط اي هي موصوفة [illegible]
[illegible] هي موصولة حذف صدر صلتها [illegible] المناسبة [illegible] المنادى في [illegible]
كثرة وقوعها موصولة [illegible] وقوعها موصوفة وانما [illegible] المنادى بها
لانها احدث [illegible] مبنى على الضم مع هاء التنبيه المتدارك حرف النداء
في التنبيه لان النداء ايضا [illegible] هذا التنبيه [illegible]
متوسط هذا [illegible] في الصلة [illegible]
منها ولذلك [illegible] تابعه [illegible]
يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لانه
في حكم المعطوف عليه فيمتنع وصف باب هذا الابدي اللام ولا يجوز الا
على انه [illegible] بل [illegible] تابع [illegible] فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله

لامتناع وصف ايها الابدي اللام متوسط الامرين معا الخ فتوسط كلمة
الاصعاب تقع النداء على ما قصد نداءه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا
على ما هو معلوم الماهية [illegible] يقال يا اي [illegible] او قصد التحقير [illegible] كان المنادى
ان لا يكون الواسطة [illegible] والا [illegible] الانسب ان يكون
ذلك المبهم يكون [illegible] بما يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشعر الحاجة الى [illegible]
الاسم فيجب ان يكون ذلك الا المبهم يكون [illegible] بالمعرف باللام فيقع
عليه [illegible] وسط ثانيا باسم الاشارة لانه مبهم [illegible] يجب [illegible] ان
يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد [illegible] ما يشار اليه وثانيا
باي اذا قطعت من الاضافة وليدل ما اضيف اليه التنوين [illegible]
فانها [illegible] مبهمة [illegible] اذا لو انقطع [illegible] ما اضيف اليه التنوين في [illegible]
معينا لما اضيفت اليه [illegible] يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او توصيفه
باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما اتى باسم الاشارة
لما فيه من التدريج في التعيين وتكرار المبهم الذي [illegible] زيادة شوق
[illegible] لان المقصود بالنداء [illegible] بحسب اللفظ [illegible] ذكر [illegible]
على [illegible] في المتبوع لانها توابع المنادى [illegible] معرفا [illegible] المنادى
ما [illegible] مع ان التابع المعرب [illegible] فيه الوجهان [illegible] اذ [illegible] انهما
[illegible] بالنصب والرفع [illegible] ايضا [illegible] التنوين [illegible]

فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عرضها في المثال المذكورين تابع للمعرب
فاصحة فى زيد باعتبار تعدد اعرابه معربان لان معرب واحد منه
ان المعرب باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى
معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله اختص هذا اللفظ بانها كما
اختص مسماه بجلاله باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف حرف الجار
مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم واختاره تبركا به
نحو اللهم بانه لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء
المختصة بالنداء ومعناها نحو قل يا فومان اى كثير اللوم وملاذيقا [illegible]
ونحو قل اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستانف وصفت
اللام منها والحذف الا في جمع منها الا قليلا نحو قوله فلذا لاماله ان يكونه
كاللهم فلا يقال لوضعه الكلام اداه ويقال في غيرها نحو قوله
صلعه من ابى رباح يسمعها لاهم الكبار بضم الكاف اى الكبير قال خاصة
اى خص حمولتها من اظهره [illegible] بالوصل في قوله
فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبانا شرا قال [illegible]
خطاب لمن يصلح له الخطاب قوله في تركيبا [illegible] ذكر للمنادى
مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه [illegible] اما ان
الاول منه صريح فقط واما الثاني ففيه [illegible] ان الاول

بينه وما بعده خالد مجهولة بحسب الفطر اما الضم في الاول قبل نصب الثاني
حمله على انه تاكيد لا يخرج عن العلمية بالاضافة وان القصد للمضاف فانما
الى المضمر وان المضاف اضيف الى المضمر فلا يكون بين الاول ... الاول ان جعلكان
الثاني بدلا وان كان لولا ان كان الثاني عطف بيان ويتم الثاني تاكيد لفظي
لما جعل تاكيد المضاف فيه وبين المضاف اليه لا يتكرر والثاني باعتبار البعض
وكلا شيئين موضوعين ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانما الاول
بلفظه حركته باعتبار البناء كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول
يا زيد انه مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وامتنع ان لا ابا لكم لبا
واستعان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم فذا المذهب سيبويه والخليل
او مضافا الى العوض المحذوف للاول ... التقديم والتاخير والفصل لانه
لما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه ناكيد لفظي والتاكيد اللفظي
في الغالب حكمه حكم الاول حركته حركة اعرابيه كان الاول المحذوف
الثاني من الاضافة كذلك الثاني مع التاويه مضاف وتابع مضاف بالوصف كما
هو مذهب المبرد والسيرافي في [illegible] بعدى لا ابا لكم قال الجوهري في
لا ابا لكم هو مدح ومعناه انك ملطف شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك
قال الازهري هو ذم لا ام فيهما اى البتة ابن رسمه ... الاسم
المشهور وسكونها وهو الاكثر الكفاء الكثير وقد يضم ... في

الغائب لحمله الاضافة الى المبني العلم بالرجعة القراءة الشاذة وبالحكم   وقوله
ونه المفتوحة ولا تشديد القاف وهو رفعها المناسب للخفيف [illegible] اضافة الى ثم
بدل من الياء الواقعة بعد الكسرة التامة قبلها [illegible] وحق عنقا فعاد وجاءه ثنا
جاء له ملحق   وهو جاء شاذا قال الشيخ الرضي فيها بين لوا اصلها [illegible]
ثم ذكا شذ فيما [illegible] باب   ويكون للمنادى يقولان الياء في قوله بالها
المرحبة والظرفية مطوية على الفعلية الواقعة خبرا [illegible] وقفا اما حال او ظرف خلافه
فقيد [illegible] معطوف على الفعلية اى توقف بالها وقفا   وبالها وقفا قال الشيخ
الرضي اذا وقفت على يا غلاما [illegible] الهاء لبيان الالف اذا وقفت على يا غلامي
بسكون الياء [illegible] الوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما
قبلها كما يوقف على حذفها وصلا وذلك على مذهب من وقف على [illegible]
باسكان الياء واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان الوقف [illegible]
الحاق الهاء بالساكن [illegible] الفتح   ابدال التاء بالياء لانهما اشتبها
في انهما زيادتان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير محضة التأنيث
جوزت الهاء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد خلاف بنت لانه
تاؤها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق علامة التأنيث بالمذكر [illegible]
الله يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر [illegible]
لما معه الياء ويقولان الكسرة [illegible] في البدل [illegible]

وقد جاء الضم وعليه قوله يا ابت بالضم اجراء مجرى المفرد المعرفة لانه اسم فتح
اسم تام التأنيث فيه   وبالالف عطف على محذوف اى بالالف وبالالف
فانه جاز [illegible] جمع العوض [illegible] بينهما في قوله [illegible]
اى واقع بقولان الجوان [illegible]   في صحة الكلام هذا القيد نبادر
الذهن [illegible] مقابلة الجوان [illegible] ذلك ان [illegible] يجعل الجوان [illegible]
للضرورة وانما [illegible] ترخيم المنادى [illegible] المقصود [illegible]
سعة [illegible] مع ان الالف [illegible] في حال النداء اكثر
انت هنا لا [illegible] في النداء   اى الضرورة شعريات [illegible]
[illegible] الترخيم المفهوم من الكلام [illegible] صفة [illegible]
والضرورة والاضطرار صفة [illegible] والوجه [illegible] وحذف اللام [illegible]
باب الفاعل والمحل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف
مذهب المصنف [illegible] على [illegible] الترخيم في غير النداء [illegible]
[illegible] الاصل [illegible]
[illegible] الترخيم [illegible] المقصود [illegible] ترخيم المنادى ذى الوجه
بالمعجمة كالوجه بالمهملة [illegible] وفي الكلام [illegible] والترخيم
القطع والحذف   اى حذف [illegible]
اخر المنادى [illegible] الاعراب [illegible] ودخل [illegible] حذف الكلمة الاخيرة

في بطلان بدليل اجراء الاعراب عليها فتركه اي بحرف التخفيف فخرج نحو منو لانه حذف
الفاعل وكذا نحو يد لان اخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الاخر
واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وكلاهما ثقيل وقيل فيما خرج به
ان الترخيم حذف في التركيب والحذف فيه حالة الافراد لا للعلة اي
من ثم الحذف في الاخر بلا علة اوالى على سبيل الاعتباط اراد هو المعنى
والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة بايجاء الغير المرخم الى الترخيم مطلقا
لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق والغير المرخم الى الاسم كان الترخيم
لا يحذف منه الاسم اوشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى ولك ان ترجع
الضمير الى قوله ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا ولو قال ان يكون مفردا
لكان اولى لان المراد الخارج به المضاف اذ سيقع منه جعل المفرد في مقابلة
المضاف وشبهه او حكما مثل الكلمة بذكر المضاف من الشبه اذ هو يجد ان
حكما لانه لا يجري اجزاء المنادى بل نظر الى المعنى بهذا لاهو اذا كان المركب
الاضافي علما لان الجزء الاول بمنزلة ناديتها اذ لم يكونها فيما ذا ان المضاف
من حيث انه مضاف لا يتبدد دون المضاف اليه ولا من الثاني خلاف الكوفيين
فيه حيث ذكروا ذلك العلم الى العلم كيف لا لانه يبلغ اجزاءها هذا هو اذا كان
المركب الاضافي علما اذ لكان غيره كما ان المركب الاضافي عن روح جعل الجزء قبل
العلمية باستقلال لكل من الجزئين باعرابه فيمتنع الترخيم فيهما بعد جعله

الاول

لفظا والمعنى ولاعلة بعد العرب برخم الجملة الحذف بجوها بجوها
ولزيادة على الثلاثة لئلا يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب
ما وصى واما نحو يد والحذف فيه شاذ والشاذة ما يوتي به بلا علة موجبة
انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصى ل واما بباء الثانيث
قد كثر الترخيم فيه لانها عوض الجزء المرخم منه في بعض المواضع معاملة
المرخم من فتح الفاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره هاء السكت فيقال
في يا طلحة يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخرها ليبين حركته
اعرابية ولا يشبه بها وقد يبقى ما يوقف على السكون وقد يغني عن
في الشعر الف الاطلاق نحو قيل يا صبيا قال يا زيد لا يقيل الاميد وان
بعض نحو حصب ل في حكم الواحد صفة لزيادة قال ومن قبيل ذلك
في العادة في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة بمعنى تغاير معنى
الاخر كزيادتي سلمان وعثمان وعطشان وعلى الزيادتين سبب اصناف
زيادتا التثنية كما مرو زيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين
وزيادتا جمع المؤنث مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان
الف التثنية وشبهها نحو كوفي وكوسي والف والتانيث وهمزة الالحاق مع
التي قبلها اوكان في اخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الحرف به بل
قيد كونه غير تاء التانيث حيث قال كان قبلها من تعليل نحو يا النهم

ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه
لتصادقهما في اشا وافتراقهما في نبري وضال ومعلوم انا لو رخم
مثل معدوية محى مخبر فحرف العجر لمدة السابقة وحكم الصحيح
اما الهاء فتحتمل لبقاء الموجب عليه او واو ويا ساكنة احترازا عن نحو
كهنور علو بدن سعنجل غلم التماريف المحرون مدمج اي مقطع [illegible]
وهو وق النوع اذا لما دكوجي فغلطي هنا ومنقطع حركة ما قبلها
فحينئذ يخرج نحو سنور بطريق تحت لتعلق الجر فانه لا يحذف منه اخوهما
للاخفش فانه يحذف المد ايضا لان نحو [illegible] يحذف زيادة بالمؤنث مع
ان لانهما بمنزلة تاء الواحد فكانا بمثلين جمع المذكر السالم كمسلمون اما في الاول
لما كانت علة الحذف في القسم الاول تغاير علة الحذف في الثاني كما ترى
فصل هذا الفصل بما يقال يحذف حرفان في ما قبل اخره مدة ويليه
الشعة ل قد [illegible] في الحاشية [illegible] لقي الصلاح فقد
[illegible] بين [illegible] انكو سعند كتاه دست [illegible] نشت [illegible] نقص [illegible] قال
له لبيد وفي خمسة عشر لو اذا رخمت خمسة عشر واثنا عشر واثنا عشرة
حذفت عشر مع الالف والياء من اثنا عشر لانه النون في اثنان قال المصنف
نظر في جهة ان اثنان اسم برأسه يا خمسة في الوقف تقلب الهاء
كما انك لو سميت رجلا بمسلمين وسلمت ووقفت قلت يا مسلمه الهاء

قل

[illegible] للحدامة المحذوف واحد [illegible] فا بالجملة الاسمية بقرينة الفا
تكون هذا الحذف كثيرا لستم ان قلت استمرار تجددي مخصوص بفاد
من المضارع لا الاسمية قلت هذا اذا نظر الى فرد الحذف اما اذا نظر الى
الطبيعة فمشوف والشارح قد من مره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى
مناسب المضارع الماضي الواقع في حيز السابق [illegible] المضارع والفا الجزائية تدخل
على المضارع المثبت لانه في حكم الثبات ان قيل انهم يجعلون المحذوف في حكم
الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة فينبغي
ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يدعو اجيب ان المحذوف هنا لعلة
قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف لعلة الموجبة فينبغي الحرف الآخر اي
في موضعها اسم ان الترخيم ما يوجب [illegible] ليس ضعيفا في اصون وقا
صنون واعق وتعاص [illegible] اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي الكون ان
مدغما في ذلك المحذوف وقبلها الف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت
فيسوبه بفتح الاخير وكسره [illegible] الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل
حركته ان لم يلتق ساكنان نحو يا راد وان لم يلتق ساكنان فالتقا [illegible]
على سكونه نحو يا محمر والقر واصل حركته وهو الكسر وقيل الفاء فيه
[illegible] كذلك [illegible] عطف الفعلية على الاسمية المادلة بل
الفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه المحذوف ثابتة

قال وازيداه ويا زيد ويا زيد مثل بثلثة امثلة لان المتفجع في الاستعمال الاول
اما بالحركة فقط او بالحرف وبكليهما   وفي وا زيداه قال قدس سره في الكافية
وا زيداه حيث طول النفس انتهى قال في الصحاح هو لما يقال لما المجاب بها
اسلاه كونه كفى بعكسه بالكسر ايضا جمابه كونه بالكسر اصح حاله على غير
الفصل   فلا وجه قلنا لا الاعلم استعمال في كلام العرب مع تمكن لحوق الالف
الا في قلب الواو يا والضمة كسرة في المقام ... وحكم المتمكن لعروض بالبناء
قال وقد استعمل صيغة النداء في المندوب من معنى الاختصاص ويكثر لما جعل العرب
بالنداء الحق على ... لاشتراكهما في امر عام ويكون الحال ... ما كان
عليه من هذا المجموع اعراب المتفجع عليه ... اما المتفجع ... الظاهر لانه
ليس ... ولانها الاسم لا يصرف ... المتفجع قد يتعدى الجوهر الى
بقا ان المندوب منصوب ... ونحو ... موضع خاص من مواضع
خذف النصب المقول بصفات   يعني الماهيات ... جميع المنادى حرف
صيغة النداء الهنا في هذا التقدير ... في هذا الباب قال المتفجع على المتفجع
وا سيداه ... اللام ... له ... لام الجحد ... في المجرور
عليه ... او ... والا ... المتفجع ... التنبيه او الامتنا
... الاختصاص ... التمني ... الاعتبار
... المقصود ... على المقصود عليه   ...
لا حقيقة ... سواء ... او ... في ... يا ... البتدا

في

قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال وجملت في ... الندبة كلمة يا ...
ابها ولا يجب الا لما يخالف معها   الحق المندوب في الجملة آخر المندوب
في ... الشيخ الرضي ... بالحركات الا ... الالف لا يخفيه
في الاعراب نحو وا ... الرجل ... البناء
الا عند اللبس والضم ... حركة البناء ...
سيبويه فتقول في ندبة يا غلامي ... يا غلاماه قال الشيخ الرضي
الاولى ان يقال ... يا غلامه ...
المذكور ... بل ... المخاطب
... النداء ... الخطاب ... الى
الى هذا ... قال الشيخ الرضي ... المندوب
قبل ... الساكن اما تنوين ... او ميم جمع ... اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين
... لا الالف ... الالف الندبة نحو وا غلامكما ...
الضم ... من الف الندبة وان كانت ... واو ... كانت الحركة
حركتها بالفتح ... يا غلاماه ... فسيبويه يقول يا
غلامياه لان اصلها الفتح ... بقول يا غلاميه ... الواو والياء
في الحركة ... لكنه ... الالف الندبة
غلاميه ... بالالف الندبة

لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه واغلامهموه بالواو والياء نحو واغلامكيه الالف
حذفها في الجمع لاستثقال مد المد المبنية واما الالف المنقلبة اما او ياء
واما الساكن في هذه التثنية فيفتح وتلحقه الالف نحو يا منا في المصي من
لبنانا او يحيا الالف تحذفانها واذا جئت بعدها بها ساكنة بقيت كما بقي
بها الحركة فهذه الالف تحذف وصلا وتثبت في الوقف مكسورة او مفتوحة
اجراء للوصل مجرى الوقف الا المعرف ويجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان
قبل الندبة او بعدها ويجب ان يكون لم يتفجع عليه مشهورا ابذلك كما كان ان
علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله واجبلاه
شاذ لان اتصالها بالصفة ليس كاتصالها بالمضاف اليه ولهذا
جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف
اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا
كاتصال الموصول بالصلة لان ذلك لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي
اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك فقيل لا يجوز الحذف من النكرة لأن
حرف النداء انما استغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول
ولا يكون هذا الا في المعرفة ولان المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي
حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به لانه باق على اصل
التنكير لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما ... اللفظي

ثم

وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا فقد تظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك
الاصل لتصحيح الخطاب ... تدل على قصده وجعله مخاطبا من حرف النداء سواء كان
مع ما يعوض لجواز الحذف لم من ان يكون مع بدل او لا ... في الاخفش
من ان اسم او يكون لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وعوض منه لانه لا يحذف منه الا
ايها الشيعيين من قوله نحو يوسف اعرض ... عليه مانعه لو كان كسرت السين
... الا العلمية فقد يرفع بانه يجوز ان يكون معها علما ...
ولفظها واذا وصف بذي اللام فيهما لو كانت اجنبي ... النداء
للمقصود ... بالنداء لما كان ... كما ... قبل النداء جاز حذفه
المنادى ... عطف على قوله لظاهر او مرخما المدخل في النداء
تقول ... الطلاق وهو مثل في ... قبل
مثل ... المغير قاله مخصوصا ... على ... من ...
وفي ... ولكن ... وكون
ويحرقيا اذا ... الاخر ... عليه ... اد ... بكونه
تواضع ... والمعوان ... اي ذكر ... يكون
... اعتقاد العبد ... النعام ...
بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله تعالى ...
اما ... لا يستقيم الا ... الا يسجدوا ...

لان يجعله لا يهتدوا وان يهتدوا ان يأتي به بدلا من السبيل اي فصدهم عن السجود
وكذا ان جعل على التقدير ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان
ان لا يسجدوا او تعليل اي وزين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا اي مفعول له باعتبار لكن على الاول يجب تخصيص الاسم بقوله
كل اسم بالمفعول به واللام لو كان التعريف فانما الصفة على وجه الجنسية
الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع بعد المحدود ثالثا من المواضع لا دليله
لانه يجب فيه تقدمها اي تقدم ايضا فيما على شرط وقوع الشيء
على المنفي عليه وانما يجب حذفه لان المفعول بقوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية
لمجرد التفسير بل بيان التبيين المحذوف الاولى فيه باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا   كل اسم لفظة كالمبتدا المعرفة

البحث في بيان الاشتغال

بعده فعل مشتغل او شبه الفعل الظرف   فيه اشتغال عنه لا بد من الفعل
عليها ما قبل الاسم المحذوف ونحو زيد ضربته ونحو زيدا ضربته او زيدا مررت به
المذكور مثل زيدا ضربته عمرو على ان يكون عمرو صفة لضاربه   مشتغل
صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او بكل من الامرين على سبيل التنازع
منه متعلق الاشتغال المتضمن معنى الفراغ او المتعلق الاشتغال بمعنى الاعراض فالمراد
مشتغل ضميره فهذا التوجيه صريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير لا يكون

من جهة تعديها وتعلق بغيرها كذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير
كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه او ابنه
نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا الفعل
الضمير معطوف عليه موصول العامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا والذي
يضربه او رجلا يضربه   لو سلط التسليط وكان شبه جزئي   او مناسبه
كما في اكثر النسخ المعرفة شرعا من كتبه وانما الحصة غيره ولا يدخل فيه الاصالة

خرج

ويمكن ان يعتبر تسليط التسليط عليه او يلائمه فالجملة في نحوها الحال
ويفيد الفراغ من العمل الى ... ايضا اسم بعده فعل او
فعل لا يعمل فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا وصفة مشبهة
او مصدرا ما بالصدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما ان من حروف ا
دون لو ولن ولا اوبان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا
موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو ونقيضه مطلقا
او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي بما فيه موقعها اما اذا كانت
زائدة او غير واقعة في موقعها فيعمل فيما بعدها نحو قوله تعالى واما
نعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شيء فحدث نعمة ربك فحول
ما في حيز الجزاء سابقا وجعل جزء الجزاء اجزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء
تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان

زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذا لم يجرد الاشتغال بتعلق الغير
ما نحن العامل فيه ويلزم فساد المعنى مانع ايضا اذ الغرض لم يقع وعلى زيد لا فساد
فساد المعنى فيه مانع عن العمل فيه حتى لا نقول يعمل فيه مثل كل شيء فعلوه في
الزبر العمل الا ان يعتبر جهة الحق في التسليط في يكون فيه التسليط ضعيفا
ولم يكن مال وهذا القيد مساعيه ولهذا كان له الشيخ الرضي باللزوم
فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات باللزوم ما يناسب الفعل
ولو بواسطة كما اذا قلت اسما منصوبات عقيبها نحو زيدا اخاه غلامه
ضربته او لا مست زيدا اهنت غلامه اخاه ضربت غلامه ولا يتصور الا
تقدير تسلط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير
نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير
ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر
ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في
زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل العوض
ينصب بنفسه ما ينصب بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان
ما عدا الصورة الاولى يجوز ان ينصب ما نصبه اسم المحدود ناصبا بتكلف
بان يقال الفاسد [illegible] لان فيها وفي [illegible] المتجاوز
ما اهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل

قال

طالب بمعمول واحد بغير لين اما انه متعلقه باحدهما بطريق التبعية كما
لعدم ايهما بد من الحروف فان كان الثاني بدلا من الاول لو قدر تعلق الفعل بالبدل
منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لو قدر التابع
على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة في مواضع الاضمار قال قدس سره في الحاشية
اي في مواضع الحذف بابه النظر اذ من قبيل الاضمار على شريطة التفسير لكن ان لم
منتحل الواقع ويختار الرفع ابتداء لسلامته من تكلف تقدير عامل
بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كان ناصبا اذا نصب فعل وقيل [illegible]
اختيار الرفع او قرينة ترجح الرفع اراد ترجيحه على جانب النصب سواء كان
مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالموجبة لان القرينة
المطلقة المرجحة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان اشتغال القرينة
المطلقة [illegible] وجوب الرفع لا اختياره نعم لو حملت [illegible] قوله عند عمرو
ضربت [illegible] لحسنا الحمل على الرفع فلم يحتج الى هذا التقييد وقيد بعد
[illegible] الذي [illegible] الاصل ان قلت على تقدير
الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلت انه كذلك لكن
رجوع الجملة [illegible] عن حذف المسند المسند اليه
وفيما انه يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة وان ادرجه
في الضابطة التي فيها كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة

النصب ويكون اقوى منها شيئا ان نصا على ما ذكروه اما واذا المفاجاة
مع بعد الطلب فلو قيل مع الخبر مع انه اذا حضر للاشتراك الى اشياء ما يوجب الخبر اما
والاولى ان تقول ايضا ومع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا
جملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته فجوابا يوم اكرمت لان
القرينة التى تقوى جانب النصب هو التناسب والتطابق المذكوران
كالامر والنهى والدعاء وحرف الطلب [illegible] اذا كانت مع بعدها كالاستفهام فلا
يمكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم فان الرفع تقتضى او ان
الطلبية فلا يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل وحروف الاستفهام الا العرض
فلا [illegible] السلامة من الحذف كثيرة وقوع فى كلامهم فالمراد بالمرفوع لا
اولا لوجود الاسمية فى غير هذا الموضع لوجود المنصوب ههنا بسبب عطف
جملة فعلية حقيقة حكما نحو مررت برجل ضارب عمرو وهو اصلها فان اسم الفاعل
لشبهه بالفعل حكمه واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو
زيد [illegible] لكون فعل التعجب مجمودا [illegible] وتجرده من الحروف [illegible]
بالافعال الفا ان الجملة الثانية فى [illegible] للظروف [illegible] لان العاطفة [illegible]
لو عطف الجزية على الاثنية [illegible] ولا [illegible]
معمولها بحث لهذا يختار الرفع فى اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم
المحدود واما اذا كان الاسم المحدود بعد كلمة الاستفهام [illegible]

الفعل ثم لو قيل او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره فلا يكفى فيه تقدير
الفعل مع جواز التلفظ به والسر فى ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل
لم تجد الفعل تسلت عنه كان فى هل زيد خارج ولو وجدت الفعل تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج واما الشرطية
كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم
[illegible] الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية
[illegible] دخولها على الفعلية الدلالة على المجازات لكنها اقوى من ان دخلها
[illegible] على خطر الوجود لا قطع الحصول وحيث ومن حيثما فان حكمها
حكم متى اذ هو واقع الفعل فيه انه حيث المنفى [illegible] تقدير فعل رافع
[illegible] اذا [illegible] فيمكن ان يقال الاولى ان الحالية
[illegible] ومنه قوله تعالى وعطف على قوله فلا ان انما
ان لفظ الوقت للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند
[illegible] وفيه واجب والثانى عنده رجحان البعض [illegible]
[illegible] لان اللفظ اذا اريد كونه خبرا صفة كان الاول احتمل
على الخبر [illegible] المقصود الشيخ الرضى
[illegible] وبين كونه صفة لان المراد بالشئ الحقيقى
ومطلق الشئ [illegible] المعدومة فاذا اريد بالشئ الحقيقى

ويجعل خلقنا صفة له كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بعينه نظرا الى الاثم
شاملا التي المعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهبنا اليه اهل السنة ولئن سلم
تناول المعدوم جاز ان يخص بالموجود لانا بالمخلوق وعلى التقدير لابد من تخصيص
الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا يلزم من المعنى
كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق
اعم من المخلوق لنا فيجب المفهوم لا يجب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقنا صفة
لم يحصل المقصود ويستوى الامران في الاختيار قلت هي معادة بعقب
المعطوف عليها الى العامة من حذف العامل معادة التقرب للفعل بعد حذف
العائد مرجح للرفع لما فيه ليس فيه الا ان الحذف ايضا حذف العائد بل من باب لا
يوجب التركيب اتفاقا على ذلك باب الخبر لا بد له من عائد الى جملة فرفعه
من هذا التمثيل وقد يقع سيبويه في ذلك ليس الا من حيث الصفة تعلية
العجز عطوف عليها او على جزئها قلت هذا باعتبار المعنى اذ اصل الجميع خبر ان انما
اذ اجعل الفعل محلا جزءا او اعتبر اسناده الى المبتدأ الذي هو في حكم الملفوظ كما
قيل في زيد عرضت كانت الكبرى معقولة باعتبار المعنى الذي هو العين
بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الواقعة في الشرطية والا بالنية
جوز التحليل فيها التخفيف لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك
ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني لها اختصاص بالفعل فكان

القياس اختصاص بعضها بالافعال الا ان بعضها بقيت على الاصل كحروف التحضيض
وبعضها اختصت بالاحيث كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين
مع اولويتها بالافعال كحرف الاستفهام وما ولا للنفي بعضها في اختصاصها
كالعرض وكذا ان الشرطية فان الموقع في ان اخوه هلك يجوز عند الاخفش
ان يكون مبتدأ فانه وان صدق عليه انه قال الشيخ الرضي حاصله ان
الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال
عنه بالضمير الاستغال من نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز
باعتبار استناده الى المصدر المدلول عليه بالفعل بنفسه ويجب ان يكون
المصدر التأديب بابا لله على خصوصها فيكون تقديره زيد لا سيما الذهاب
به الاظهار ان يقال يذهب بزيد الذهاب به وفي هذا المثال لا يلتفت الى
الموصوف وفي المثال موجبة مبتدأ الصفة لموصوفها مع اتحادهما
اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدم عامله بشرط التفسير يقع من عامله نوع
الاسم المشتغل به المفسر لا اثره اذ احد واقع من اشتغال المقدر مقام
من اشتغال المقدر مقام المقدر زيد في ان زيدا ضربته واقع ضربت المقدر
موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد المرتقب الاهوان
في مرتد زيد المرتقب لا هو لا اشتغاله من النفي بالا وكذا في ان زيد المرتقب
الا اياه ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيدا

قوله

الى هلا ولن وانتصب لين لتبة به الى ذهب به لانه مسند اليه وزيد امفعول له واجب كما ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون وضعا لما انتصب المفعول له لرعاية الاستفهام ويوافق هذا بلة ذكرها فى شرح المفصل وكذا اجل بقبله وفيه قوله لا يقادر لقوله لقوله تعالى ولكل صغير وكبير مستطر المسطر يسر وحيث لا يقادر اى لا يترك صغيرة ولا كبيرة والفم لما لمنع الى عجب الكلام دخوله فى هذا الان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فهو قوله تعالى ويلك فكر من بعضهم هو عيسى ابن عمران ومن الزايدة الزائد الواو واما العطف كل شيء فعد معه فيكون التقدير كذا الزائدة والثانى قوله الى معنى الشرط تعليل وجملة قوله وجعلنا ن متعلق المبتدا اى هذه جملة ن هى تعليل او معطوف على اول واما العطف على قوله وكذا الاية كل شيء فصلوه جملة وقوله الى معنى الشرط المشيرة الى التعليل جزء لقوله من الزائدة الى آخر متعلق والعايد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب ويسقط بعض الشراح يكون الباء صلة ويجوز ان يكون السببية عند المبرد قيل ظرف لما مل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف المستقر بين المبتدا والخبر كما ان قوله تعالى عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر ليوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت بائنة او غير واقعة موقعها العوض كما فى قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما

قبلها

قبلها اذ الزائدة فوجيه المبالغة من هذا التوجيه لانه لعدم تعلقها بما قبلها ولذا اقترنها المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الاستثناء متصلا محذوف المضاف اى غير كذلك والتقدير هنا لكم الزائدة والوالى كما يقول فى الفصل والباب ان ثبت زناها اشهد على ذلك باربعة شهداء او بالاقرار وقيل انه ثم ما بعد استيناف كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد او المقصر لان الجلد والعقاب الاجمال يتضمن الوجوب الذى هو الحكم وجزء الجملة الخ يجوز ان يقال ان ما بعد فاء والفصل والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها واختيار النصب بطريق ان الظرفية اشارة الى ما استثنى فيه فيقول الله فى الجنة بعض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه انما جعله على ذلك اذ لو حمل عليه لكان ان اختيار النصب الخ على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذة لا يبادر لغير الوصف فلا قطع التحديد وهو ما يتفق فى القسم الثانى منه ولهذا لا يذكره المحدث منه وقوله لملاحظة الغرض منه لكل عليه لتعلق القيد ولكن مقدرا او محذوف لهمه اى اسم عمل فيه النصب شبه به الى ان الحروف الظرف على الفعل باعتبار انه محل لاثر العامل قال تقديره اى النصب لصاغهان يقال بعد التقدير قد الخبر اما بعد هذا القسم الذى هو المحذوف لما لها او معرفة لها وهى لا معنى الى الخطاب والمعنى

سوى شيء في الاغلب لا في الجبان وقد يجيء مكلما نحو ابان والشر وسيبويه يقول نحو لا جدي
ومنو تعقد ونحو حد خطايا الاول اولى كذا ذكر الشيخ الرضي اعد ذكر الحذر منه
هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او
مخاطبا او غائبا   على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي قوله وذكر الحذر منه نظرا فكر
مصدر ينبغي عطفه على قوله معمول بصيغة المفعول لان التحذير من انواع المفعول
والذكر ليس منها وينبغي للشيخ ان يذكر بصيغة المجهول ليس يجعلها اوصافا الفعاله
اي لميت امثاليه ينبغي ان ليهما مثل المذكور غير معهود مما عليها جملة والمخالفة
المخالفة اذا كانت امثالية واشار بذلك من الاحتمال العزيز هو المشهور المستفاد قال الفهم
ولم يجعله معطوفا على قوله معمول لعني ليلزم ما ذكره من الحذر بل جعله معطوفا
على فعل مقدر قال اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول
ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا له للتقرير والمعنى
على ان تقديرا يقع بعض من الافعال للتحذير لان التقدير التحذير لان التقدير
المحذوف بعد الفضيلة لا داخل التقدير في التحذير لانه لو ذكر يحصل التقدير فيجعل
معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يتوقف
ياء في الحدود وانما يجوز اذا كان صدق الحد منا ولا للمعطوفين ليكون اشارة
الى تقسيم المحدود وليس المحدود هنا ولا لنا لا نقول لما كان التقابل بين
المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فينبغي ان له

معمول

البحث في بيان المفعول له

المقصور او بجنب المحقق   الا ان يراد بذكره معه لا يقال يخرج المفعول له الحرف
من حيث الشمول لان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة
المعتر والمتعدي   فان المنادى لما تحصل تحصيل الضرب انه قلت كيف تحصل
المنادى بالمنصوبية ترتب عليه مع انها من عجب الذات قلت اراد ترتب عليه
التعريب الفعل الذي ترتب قال الشيخ الرضي الحامل الذي يصلح ان يترتب لتضمنه
العلة الحقيقة صورة ولكنا نحدث في الفاعل الزمان ولو جعلت بالعلة لتحققه
ولم يترتب بعد الجناة   وقعدت عن الحرب جبنا لئلا توقع لحوادثه
لكان الحسن بقام المنادمة للنجاح والنها والجلادة ويحتمل اذ يقال فيه تعريض
عليه بانه على عدم قعدت لا اكتفى بظاهر الحس   والعامل اخر القول كونه
المفعول له مستقلا اي من الكلام خلو النجاح
متوسلا صالحا للشكر   فضربت مصدر مصدر ايها اي عن كونه معمولا
مامن مفعول له فصلة ويا ان الحكم قد ضربت تاديبا في معناه اديت
تاديبا   وجبنت في القعود من الحرب جبنا فيها لان القعود مغاير للذات الجبن
فانه مقدم على القعود حسب التحقق كيف يجوز ان يكون مصدرا لمغاير اللفظ عليه
اللهم الا ان يراد بالجبن الكيفية القائمة بالنفس هو القعود عن الحرب كما
تعريفا بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية هو الاقدام ولا اتحاد
في ذلك فخالف من وجه اخر   ادخل ضربه تاديبا وقعدت عن الحرب

الظم ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور والمذكور مصدر عليه لنيابته
من المحذوف كان ضربته ضربا سوطا فالقول بانه على حذف التقدير معه
من غير لفظ فعله لا يخلو من شيء ورد قول الزجاج رد المصنف ايضا بان
ضربته تاديبا اي ضربته للتاديب اتفاقا وقولك ابو يعقوب لا مطلق
فكذا تاديبا الذي بمعناه ولو كيف بارجاع ضمير الى ما قيل انما وضع
المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان
التقدير ثبوته في اللفظ مع الابقاء في البنية والحذف هو ان ترك في اللفظ
فاليه اي اخذ فاعله وفاعل فاعله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط
ذلك وهو الذي يقوى في ظني ان كان الا ان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول
امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فتعطاه الناظرة استحقاقا للخلة
واستماعا للبلية والمستحق لهذه المعنى الناظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون
حالا لاستلزامه عطف الفاعل وهو الاستماع على حال المفعول وهو اي
ومقارنا الجار فاي عليهم المقارنة في الوقت لقوله قمت لي في القوا
الى ذ هذا ايهم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب او لصدقهم في الدنيا
ولا يخفى انما تدل ايضا على اتحاد الفاعل لا نية لا على ان يكون نكرة كما
بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب في التنكير كما كان الغالب في الحرف
والمعرف . اي كونه [illegible] وجود احدهما بان يكون اخص اول الحدوث

او بالعكس

فقال
او بالعكس او لبعض ذلك كانه يعني الشرايط المصنف انما شرط ذلك لان علة الا
كثيرا ما يجامع الشرايط المخصصة بها دليل على الذم المقدر وفي بعض الحواشي
ان هذا اولى شرط تحصيل الحد ما حصل الغاية فيما مقام الفعل والخلو عن
تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نايبا بباب الفعل من
غير تخصيص او تحصيل بين الحبر المز وانه قال قدس سره في الحاشية الغير المحا
الوحشي والاصل لان الوثب ومنه قدس سره في شرح الوثوب خيش
سواء كان المعمول شرط الى بعضهم كون المعمول فعلا ونظر الى ان اعرابه
كقولك ضربت زيدا اعني اعطيت الغلام اي مفعول مع يحقق ماله
حسبك زيدا اي الكاف في موضع المفعول اذ المعنى يكفيك الى
والخشبة هي تسوي الماء والخشبة في علوها وصل الماء الى الخشبة
ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
والماء مصاحبة الفعل الحاضر فلا يجوز التقديم فيه وطلوع الشمس كما ذهب اليه
خشي مصحوبة [illegible] لا يبقون باذلت [illegible] في الماء الا بين
ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل السير والجريان
المستمر للاكتفاء بصحة الرهان به
قال قدس سره في الحاشية فصيل بجهة شركة ان [illegible] باشند
اوضع البصريه [illegible] قوله لنا اعلم ان مذاهبه [illegible] قال

قاله م

هم

هو منصوب بنصب الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها عاطفة
ولو نصبت مجوع [illegible] لنصبت كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب بنصب
الظروف لانها اقيمت مقام مع لكونها كانت في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها
واصلها او العطف فلهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله في صاحبه
اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى مانعا من تقديم
المفعول معه على عامله اذا كان من المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله
اذا تاخر عن المعطوف عليه فان صح معنى العطف في الصورتين او يحتاج
اي حيث جعل كان تامة قوله لفظا ومع المصاحبة تقييدا بحاله ويحتمل ان تكون
ناقصة والاول اولى تامل تعرف لوجوب العطف انما وجب العطف في مثل هذا
في هذه الواو والعطف وانما [illegible] المعنى على المعطوفين في المصاحبة وفي الشرح
المعنى انه يمكن التنصيص على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي
هو الاصل الظاهر ان قلت فما عرفت الله في المذكور ليس مفعولا معه كما ذكرناه
فلا حاجة الى قوله يجب ليخرج قلنا ان الكلام هنا لاحتمال والا لم يصل ببعد
تعين العطف فان العطف فيه ضعيف ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة
المذكورة ضعيف ولهذا قال [illegible] ان النصب مختار حيث يحمل على العامل
المعنوي لا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة
ولهذا اجاز القوم النصب مع امكان العطف قال [illegible] الاولى ان يقال لقصد

على المصاحبة

المصاحبة وجب النصب لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكرار الخافض
باعادة حرف الجر مع انه لا يبعد عندي قول الكوفيين ان يجوز العطف على ضعف
ويقصد النص على المصاحبة وهو اولى [illegible] لوروده في القرآن كقوله
تعالى [illegible] به والارحام بالجر في قراءة حمزة وانما الحكم بجواز العقل
العقل في ذلك لان الاولين [illegible] الاستفهام [illegible] للعقل وفي
انهم [illegible] كلمة الاستفهام والبيان الذي [illegible] النصب [illegible] الفعل
الاستفهام [illegible] المعنى الفعل في هذه الامثلة [illegible] بخلاف هو كما
هذا لك ومالك ونحوهما [illegible] فان [illegible] لفوات
حرف الجر الاستفهام في المثال الاول وفوات [illegible] الاستفهام بالاجزاء
في المثال الثاني [illegible] لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي [illegible]
الحكم بين الاخيرين [illegible] الاخيرين لان المعنى ما يصنع وما بالك [illegible] تعلق
بمفهوم الكلام السابق [illegible] قوله [illegible] وان يكونا [illegible] الان
قوله مثل ما لزيد وعمرو [illegible] مثل الزيد وعمرو اي
العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو [illegible] الثلاثين
الاخيرين [illegible] الحكم [illegible] حكما
بمعنى الفاعل في هذه الامثلة الحال من حال التي [illegible]

حرصه القسم بالاندماج من افراده فغالبا   ما يبين هيئة الفاعل المعينة
في الاصل الحالة الظاهرة للمتقل الشي كذا في المغرب والمراد هنا الحالة
اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحالة المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال
المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب
قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرة نبوته وايضا اعم من كونه
باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاءني
زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب
المفصل في دفعه انه قال ان مفهومه يبين ان زيدا قائم يبين هيئة لازم الفاعل
والمفعول به اعني زمان الاتيان ويكثر استعماله في كلامهم التعبير عن اللزوم باللازم
فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك يوجد لان قيام زيد لم يوجد هيئة لزمان
الاتيان الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان زمانا مقارنا لقيامه جعل الاتيان
ومن معفو له يلزم تجوزا لاتحادهما على ان المبادرة القرينة لا يدل
عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة
ولكل واحد منهما اصل الاصطلاح باعتبار تحت المنتقلة جزء كلام يتقيد
بوقت مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول
او بما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة التي بعد قولك كيت
وكيت مع كونه على ما ذكر لم يجعلها حالا الاصد الموكد اعم من حيث

يجئ

بحيث يفسر المعنى بدونه وقولنا بقيد يخرج ما ضرار عن نحو جمع وبعضا
ان جعلنا مفعول او مفعول في دلالة الحال على ان هيئة الفاعل او المفعول
من حيث انه فاعل او مفعول نحو تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول قوله
تعلق الفعل بهما   ولا يجمع اذا وقعت حال الفاعل والمفعول لجاز المعرف كقولك
ضربت زيدا راكبين او الجمع كقولك راكبين واذا اختلفا فان كان هناك قرينة يعرف
بها صاحب كل منهما جاز وقد يكفيه كما في نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان
لم يكن فالاولى جعل لكل منهما ما يجب لصاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا مصعدا ويجوز
جعل حال المفعول بجنبه وجعل حال الفاعل بعده الحالين يجب صاحبه هكذا
قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان يرتب على حد ترتيب
صاحبها   لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول اي حال منهما لفظا كان او مقدرا
كما اشار اليه في الشرح   اي لفظيا ان يكون كما في شرك الهند يفصل على
فكان الفاعل والمفعول من تعلق فعل يخص بهما من علاقة اتحادهما
فكان الحال من المضاف اليه من الداخل في الذات في حكم الذات   ولو قيل
تخصيص لما بعضهم فجاز الحال من المفعول معه ومن المصدر بلا تاويل
والجمهور يجوز الحال عنهما ايضا بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قيل
كذلك لزم جواز الحال من المفعول فيه   وزيد في الدار قائما اللفظي
الملفوظ حكما هذا التخصيص لكن المصنف لو صرح في شرحه هنا الا الفاعل

للفعل المعنوي ويتجه عليه ان فعل الظرف فعل لفظي لان عاملة معنوية
وتقدم الكلام المبهم الا ان يقال ان اعتبار عامله الذي يكون لفظيا جعله كان في
حكم المفعول معنى الفعل ولا يجوز ان يقال ان هذا حال من زيد مع مبتدأ لكنه على
معنى كان فاعله مع المعنى الذي هو فعل الظرف لانه يلزم ان يكون عامل الحال
وصاحبها وذلك لا يجوز عند الاكثرين على ان نظم مبنى على [illegible] المذكور
بل المجتاز معنى الاشارة والتنبيه اذ الفعل اولى لان [illegible] عليه
فان المبتدأ بحقيقته هو ان ذا زيد مع تنافي بين الاسم والفعل [illegible]
الخ فصل الحاصل هذا التحقيق [illegible] الفعل والمفعول ومعنويتهما او لم يكون
قطعه لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقديمها على اللفظي
من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان يفصل بين مباحث التقديم والا لكان
المناسب ان يذكر ما هو متوسط لمعقب ذلك الفصل وهو كثيرا اي من
صيغة كالاشارة حرف الاستفهام للمعرفان وان من الحروف المشبهة
لعدم ورود الاستعمال على حالها والتمني والترجي قال الشيخ الرضي انهما
ليسا عاملين لانهما ليسا بفعلين [illegible] العامل [illegible]
ان قلت ليتما [illegible] المعنى ليت ابني [illegible]
المعنى على ذلك [illegible] كتبت ابني [illegible] فانما [illegible]
[illegible] لان النكرة

قيل بان ان الحال جواب لكيف والسؤال بها في المعلومية فيه ان المقول له جواب
لكم مع انه يصح ان يكون معلوما ان الحال ان المعلوم باعتبار ويجوز ان يكون مجهولا
باعتبار اخر نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة لتشمل المخصوصة
بالاضافة لكان احسن لاستغراقها بعمومها [illegible] او نفي او
نفي اوما بمعناه قوله انتصبت [illegible] على الاعتماد لا استثناء
ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي
امرين [illegible] او من ضمير مفعوله ولا يخفى ان [illegible] كل امر [illegible]
انها في المقصود لجواز ان يكون [illegible] من حيث انه مخصوص بالاضافة
او بالوصف او واقعة في خبر الاستفهام لان شبه النكرة الواقعة
في حيز النفي في كونها غير موجب او بعد الا نقضا للنفي [illegible]
نفي من صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون صاحب الحال الا
نكرة موصوفة او معينة غنا المعرفة او مستغرقها او واقعة في حيز الا
او بعد الانقضا للنفي او مقدما عليه الحال اشمل قال شارحه في قوله
بعد الا نقضا لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول ان من قوله بعد الا
قوله مقدما عليه [illegible] على قوله الحال [illegible] فعل الظرف [illegible]
او نقضا على المذهبين لتعميم النكرة ولا يخفى انه لابد من [illegible] لصحيح
وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقييد بالا [illegible] قال

لو قال او قيل الا لكان سالما من التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول
اتيا لا لا الداخلة على الحال فيكون الكلام بخلافه ملاحظة ذلك ونحوهما [illegible] خصوصا
وانما قال لقصد النفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا
والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب لا نادرا في المعاصر اغاحسن التنكير هنا لان
الا تقع ما بعدها عن ما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لما قبلها لانها عنه
وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا او معتمدا عليها الحال اما حسن التنكير
ح لان التقديم يومن الالتباس بالصفة او بجعل قوله وصاحبها الخ وح يكون
غالبا لمطابقة الاشتراط بين المبتدأ والخبر والمعنى فعل سيتعاد من قوله معرفة اي التعريف
غالبا ولعينه دما قال قدس سره لا يشق في الجوف والنقص بالقاف المهملة
والعين المعجمة المفتوحة من بعض الحيل بعضا او لم يتم ولى انتهى في الصحاح
نقص بدانا ناما صيد وبلى بعد من شر والا في جمع اناد جوساده
تعويد من العطن قال قدس سره في الحاشية العطن ملاحل الحوض والمبرز من مبارك
الابل والمربط المناخ سبيحا بي شرحا بابنية وجربت بوحدة قال
قدس سره المصدر مصدر وصدقا وصدق نحو بعد بيد وبعد ا معنى
انتهى الشيخ الرضي وحده المذكر الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر لازم
المضاف الافي مواضع مخصوصة قيل الجيد ان يقال اوليها لانه ثم حذف ليقا
المضاف اليه مقامه كما هو منقول في اقام الصلاة ثم نقله حداية صفة

الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم ضمها
المجتهد وقيل الفرق هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة متناول الى كل واحد
منها او نحوها وتاولها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة لفظا ان كانت
مصدرا كان تعريفها بالاضافة او اللام تاولها على الوجهين وان كانت غير
مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت
بهم الجم الغفير اي كثيرا ساقا اكثرتهم وجه الاوحد نحو ادخلوا الاول فالاول
اي اولا فاولا او لا نحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم اخمسهم فمن هذه
الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ملاقته منصوبة في الجملة على الحال
لو قوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وتاكيد لما قبلها في تميم احد
انها مصادر الافعال او الصفات اي معتركة ومتفرقة والحزن غير واجب في المثال
الاول واجب في الثاني نحو قسم الشيخ الرضي معارضه موضع النكرة
يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة فقد كان صاحبها نكرة والحال
مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم ولم يكن الحال مشتركة
نحو جاء رجل وزيد راكبين لتخصيصه ان الحال اما عن الفاعل او عن
المفعول به وكل منهما مخصص الحكم المتقدم فالحاجة الى تخصيص اخر الا
الا ان في الحال حكم اخر لاوجه الفقيه عن الحاصل بالقياس الحكم اخر
والا فلا لبس بالصيغتين الا ان هذا الالتباس لو كان نحو زيد

لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس ولا يتقدم
على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها
بالواو او لمراعات اصلها وهو الوصف او عدم تصرف في العامل كفعل التعجب او تصدير
عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي جاء راكبا
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين ضاربا عدا
قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وضارب زيد عمرو وزيد ضارب
من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث
مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا
التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان او الزمان او المتعلق
او الحال او غير ذلك واذا اختلط امر وجب التمييز بعبارة تحقق في كل
منهما ما يتعين به التمييز اي المتعلق صاحبان الحدث المصحح
بانه لو ذكر المقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والخوض
على البيان فيقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
وهذا بين لا خفاء عنه رطبا فعلى هذا معنى الكلام ويكون قوله خلافا
الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما قال على غير لانه قدم على
الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ واما اذا
جعلته داخلا الى آخر الذي ذهب المصنف في شرحه كما مر الاشارة اليه

والمراد

والمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي في الجملة
يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم
الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي وقد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان
ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل
البسر المكون بسرا من قبيله حال والعامل بسرين ولا على المجرور على الصحيح وجوز
تقديم الحال اذا كان ظرفا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون
فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مضمرا
والحال مؤخرا عن العامل سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا
كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز
التقديم لكن على قلة نحو يتولى ما شئت يديه وتبع ملة ابراهيم حنيفا
لان الحال تابع لذي الحال لا يرد عليه نحو راكبا جاء زيد لان الفعل
من حيث انه مسند اليه عامل قبل الفعل وان اشعر بامضاء الالتباس بالمبتدأ
قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثيرا الحال عن المجرور ومكون
عن الخفض قد تقديمها فلو جاز لوقع وجعل كافة حالا من الكاف والمعنى
ما ارسلناك الا كافة للناس عما ابن عمران قالت انه صلى الله عليه وآله
وسلم كما ارسل ما انا نا هيبا ارسل فكيف يصح الحصر عن الحاجة الى الحضر
كما اذا جعلته حالا من الناس لانه صلعم مبعوث على الثقلين ان قلت

فيعمل العامل فيه لجواز ان يكون الكف في وقت الارسال ليس كذلك لان فيه
عنه تلك الحال مقدرة والتقدير كالا يجوز ان يكون من ملصب كما ورث
الاشارة اليه والتاء للمبالغة كالتاء في الكافة والتاء فيه وكثيرهم [illegible]
الى تاء المبالغة مخصوصة بفعال او فعول او مفعال اى ارسالة كافة اى [illegible]
شاملة وبعضهم جعلها مصدرا او يكف كفا والجملة حال مقدرة والكل
تكلف وتعسف لان كافة كلمة لا تقع الا حالية في صفاته كما صرح الشيخ الرضي
ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى سواء كان الدال مشتقا او جامدا
قال الشيخ الرضي من الاحوال التي لا تشتق قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال
في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا واما
اما هي فيه بالتشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد شجاعا ومنها الحال
في نحو بعت الشاة شاة ودرهما فيها ايضا فيه قصد التفصيل بتفصيل الكل جزء
من اجزاء الجزء قطعا وبضعف قال القسط على الحال وتاتى بين نحو اما بوليد
والعطف او حرف الجر نحو بعت الرقيق بين ببيتهم وهو ما يقع فيه
جموع [illegible] فيه نوع جموعة قال [illegible]
[illegible] ثم [illegible] ثم [illegible]
[illegible] وهو ما [illegible] والحاجة الى ان ياتى

بالجبر

بالجبر وهذا اذا كان اذا اشار الى التمر كما هو [illegible] لنفع
تفيد المفضل المدرك او بغير المدرك لانه اذا اقتلز بشئ ملحه مقدم تفصيل
ذلك في نفس الحديثين ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحال
مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم [illegible]
وفاه الى في شاد [illegible] بيدا بيد [illegible]
الشاة وشاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا اقوام [illegible]
ودرهما الواو بمعنى مع كاى رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان
ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل
بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم لان الحال بمنزلة الجزء ولذلك
يفيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يفهمه
من الاثنا وقوع مضمونه الا بالضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة
احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة
خبرا ووصفا الا اذا اتصل بهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا
نحو ما جاءني الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير [illegible]
وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لان ليس الحرف النفي على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فقد تخلو الاسمية من
الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو [illegible]

قوله

لانه انما يدل على الواو ليه في الفعل الامر لا منها في الاصل الجميع مع ال ق
فهو دا منه الى المنظر اليه يقول والمضارع المثبت بالضمير وحدها الواو وحدا ان
لانها جملة وان شابهت المفرد اولانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع
الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما المشتملة
على المضارع المنفي وان كان الجملة مما لا دليل فيه فانه لا بد فيه من الواو
وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخل الواو
واذا انتفى المضارع بلا لزمها الضمير والا الاغلب تجرده من الواو لبدل الخ
هذا التحقيق ذكره السيد الشريف والقوم هنا كلام بعيد من التحقيق نعرض عن ان
لا نذكره ويجوز حذف العامل وتقديره ما شاء في مواضع منها اذا أجيب
الحال اذ ديا بتحو ... مقرونا بالفاء او ثم تقول في الثمن بعشرة دراهم
فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن او فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن
زائدا الحذف اي الذي زاد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن
فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في زيادة والصعود
وهو الحال المؤكدة وهي الحال المؤكدة وهي التي تقرر مضمون
الجملة تأكيده واما الاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو
والمتقدمين العامل لخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا له
للعامل فالقول فان الحال المطلق قيد العامل غير صحيح الا ان يراد انها

فيه

الشيخ
تبدله بحسب العبارة والتقدير احقه ذلك التقدير من سيبويه قوله
فيما طار لا معنى لقوله تيقنت الاب وعرفته فحال كونه عطوفا وان اراد المعنى
انه المعطوف فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
من ان العامل معنى الجملة كأنه قال تعطف عليك ابوك عطوفا ولهذا لا يتقدم
المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما او يجيء انه معطوف على قوله
بهذا المعنى فيكون لا حق مشتبها بين التحقيق والاثبات ولعل مجرد معنى
وهو التحقيق لما بين المعنى اللغوي بما اراد ان يبين ان متعلق التحقيق في
الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الغيرية هو الاب من حيث انه اب
لا ذاته اذ لا معنى لنفيه واثباته فقال ... ابوك الخ اي ... وجب
حذف عاملها او شرطها في وجوب عاملها انما قدرت هذه الاسمية الملازمة
لان النحو ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا
في الارض مفسدين اي لا تفسدوا مع جمع المؤكدة بالجملة الاسمية اول
اشارة بالمصادر فجعل قوله تعالى مفسدين مجمعة وكثيرا ما تجيء صيغة الصفة
مقام المصدر في الحمية ... البنين والمفسر والمبين ...
قال بعضهم لان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويرفع الابهام ما يرفع
الابهام الا في ضمير لانها ... ذكر التمييز واحد منها بالذكر والاصل
ضبط التنكير لان التعريف يابد على الغرض ... الكوفيون تعريفه باللام اولا

مميزه رايه والولية ومنه نفسها الوجه ذلك وعند البصريين او تمييز اية وان الرد بنظيره
متضمن منه شكا وان معطفه فلما حل العقد الى العلم شيب ما بعد تمييز
المتقدم عليه فصار ومعنى سعة بالتشديد   في المعنى الموضوع له من حيث انه
متنوع له ولعل الوضع مثل الوضع المعنوي المجازي لان اسماء العدد والكيل
والوزن الحقيقة وهي العدد والكيل والوزن لا يميزه تمييزا وانما يتميز
اذا اريد بها المعاني للمعدود والكيل والوزن كما سيجيء وهي فيها مجاز
لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر
لا يدل على الثبوت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة
المعدوم وقد يقال في مقابلة الحدث الطارئ والمراد هنا هو الثاني
كما [illegible] بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منها
فيها بخلاف العشرين فلانه [illegible] وهو حقيقة منه مجاز   وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها
خارجة لذكرها فيما بعد [illegible] وحاجة الى ذكر المستقر الا صفة المشترك
قد خرجت بذلك الا انه [illegible] ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن لا
المبهمات او من المشترك   والابهام في هذه المفهومات هذا
لا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرهم نصبوا الحال
مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الحال عنه وكذا

قد جاء

في رجلا في حبذا رجلا قلنا الفاعل مبهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما
في حبذا رجلا ونعم رجلا   ولا ابهام فيها الا من حيث دلالته مساهلة لذا
البطل المعنى المذكور وهو الصحة ولا ابهام فيها انما الابهام فيها يوزن بها كما اشتهر
وسيشير اليه قدس سره   والا من حيث [illegible] فهذا بالحقيقة راجع الى الوزن
ما في قوله قولنا طاب زيد نفسا [illegible] قال الشيخ الرضي ان ذات المقدر
اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى بزيد رجلا
وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء [illegible] له
قال المحقق الشريف قدس سره في هذين المثالين ايضا [illegible] الا انه اذا قلت
كفى بزيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا اهو رجوليته او شهامته
واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته   [illegible] فيه
من [illegible] عن [illegible] بما ينساق اليه الفهم في الشيخ الرضي [illegible]
فضله بعيد ان ما بعدها [illegible] لما قبلها كما في [illegible] من
اي [illegible] المنتصب عن المفرد [illegible] لابهامه [illegible]
في حمله اي النسبة سببا له الا انك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر وانما
اليه في الحقيقة [illegible] النسبة فذلك النسبة اذا سبب لذلك
لا نفس [illegible] عن التمييز وكذا [illegible] ان كان
يصح حمله [illegible] عنه او الاسم [illegible] التمييز عنه

كزيد في طاب زيد نفسا لولا انه اسند طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا
بل يرتفع اذ هو في الاصل فاعل الطاب نفس زيد عن زيد هو سبب لا تمّ نصبا
نفسا وكذا امتلئ قوله ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعطان
تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجب بتمام الفعل
ويجوز ان يقال ايضا ان من في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى
طبقا عن طبق والاول اولى   وهو ما يقدر به الشيء وكذلك اما قياس
مشهور موضوع كذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا والملاء مقدار
ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك
رجلا محمول على مثلك بالصفة نحو بطولك رجلا وبعرضه ارضا
ومنوان سمنا منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد
وهو السوي لفظا او تقديرا كما في قدمة عشرون وكم رجلا   والعدد
سواء كان في التثنية او الجمع نحو عشرين الذي في الجمع نحو عندي حسنون رجلا والامر
فيكون عن ذات مقدرة   لان المضاف لا يضاف ثانيا لان
الاسم الاضافي الى اسمين ... وان اضيفت معجزا
البدل من خلاف الغرض   في ذا تم الاسم بغيرها اي كما قال الشيخ الرضي
قدّم الاسم بنفسه فنصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير
وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة للتفخيم نحو نعم رجلا
وبالهاء

وبالهاء نحو لله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما ثانيهما الاسم الاشارة
نحو قوله ماذا اراد الله بهذا مثلا والنصب التمييز في الصورتين هو نفس الضمير
والاسم الاشارة   عند الراوي خلافا ... فرق
كرهه قال في الاساس الراوي ... المعروف باصل المراجعة اي ...
صاعا   فيفرد الى قوله ويجمع في الفصلين راجع الى تمييز العدد بقرينة
الاحاد وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء
كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الا
نواع وجب كونه مع الف   وهو ما ثبت بماخذه اي بتشاركه الجزء في
اسم الكل اي اذا كان للجزء ما ... ذلك لان الاول قد يحصل مع ان المراد الجزء
ويمكن ان يجاب عنه كان ... مبني على التنزيل الا في
هذا الحالية بفتح الفاء او كسرها ... الذي هو مستفاد
هنا ما هو المجرد من التاء كالجلوس ولو قصد تعدد انواع الجلوس منه
لو يصح التثنية والجمع   وعندي عدد الثوبين عدد لثمانيا وما أنه
او المجرد اذا جعل التمييز هذا الاحتمال مناسب السياق   تثنية المجموع
مشتمة لفظ الجمع   ولا يعلم منه وجه اصلا فما عشرين لا يحتمل ان يضاف
لو كان تمييزا لكان كرها ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون حالا بل الظاهر انه
حال لا اللبس اولا ... ان يكون تمييزا   ومن ثم مقدار قال الشيخ الرضي

هو كل فرع حصل له لا بالتفريع اسم خاص اليه اصله ويكون بحيث لا يطلق
اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او هو منتصب عنه التمييز واما الفرع الذي
لم يحصل اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما اليه على التمييز نحو قطعة ذهب
ولعقد منها المقدار من طلب التمييز واذا وقع عن الطلب لم يحتج الى نصب التمييز
الذي يكون للتنصيص في التمييز ان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طلب الحقيقي
كان الفاضل يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات
المقدرة التي هي ظرف النسبة لكن لما كان ذات الابهام مستلزم الحصول
في النسبة حسب احتمالات الظرف او دفع ابهامها التبعي مستلزما الرفع الابهام
الظرف حتى قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم
للقسم السابق باعتبار انه هناك نسبة كذلك باعتبار عدم ذكر الذات هنا
وذكرها هناك الى الاشارة ان نعم وجه لا مندرج في القسم الاول مع ان التمييز
عنه مذكور وهو حاصل كلامه قدس سره او المصدر وجعله الشيخ الرضي
واخلاق في شئ الجملة ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما
يشمل على نسبة تمييز من النسبة في المدح وليست الاضافة كذلك
نحو حسبك زيد رجلا كفيك فكانه قال طاب زيد الخ اي قوله كانه مثل
بفعل وينفعل من ما في نفسا ولا كذلك فيما عطف عليه الخ
والدرة في الوصل الابنية قال الشيخ الرضي الذي في الاصل ما بعده وما يزال

من الفرع من اللين ومن القيم ومن الماء وهو هاهنا كناية عن فعل المدح
والصادر عنه وانما نسب فعلها اليه تعالى قصدا للتعجب منها لان الله تعالى
منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب فيه ينسبون اليه تعالى
ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله
الا انها المتعلقة في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي تناقض الشرطية الاولى
بطاب زيد نفسا ان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه
وطاب نفسا ليس بتقييد معناها يكون التمييز ما لم يكن تمامها انتصب عنه
وكذا في مقدم الشرطية الثانية بذلك المثال فيقتضي مثل طاب زيد نفسا لفا
الفضل المتعدي ان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب
زيد من حيث النفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه ان يكون معناه طاب
من حيث ان النفس المتعلقة به وتحرير هذا الجواب قال الفاضل
فيه نظر اما اولا فلان النفس لها معان ذات الشئ والقوة المدركة
والقوة الحيوانية فالنفس ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه يصلح التعلق
واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية
بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه الا ان يقال الخارج عن هذا
الحكم لانه في حكم الصفة اذ يعني بها هنا الكامل في رجليته ويمكن ان يجاب
عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذه لكان لطاب فلان ولو كانت

المثال الاول تمثيل لما يراد بالعقل القوة المدركة والقوة العاقلة كان المتعلق
قطعا ولما يراد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليست
لها الطيب أن ذلك المراد حيلة التحقق مع جميع صفاتها فالنافع كان في حكم
رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز لما يكونه لما اقتضيته
صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحتهما كما اشار اليه الفاضل
الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة
العقل اليه لا بعض الشرح من جوابانه هو تقدير معطوف وقوله
الشرطية الاولى التقدير ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه
جاز ان يكون له بالمتعلق وانما لم يعلله بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي
وقد يقع المقدم بكونه قبل جعله تمييزا ويقيد الثاني بكونه بعد جعله تمييزا او
ثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نقيض مقدم الشرطية
الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفائهما
فيلزم ان يكون التمييز لما انتصب عنه فقط اذا لم يصح لمتعلقه واذا لم يكن
التمييز لما كان للمتعلق ويدفع بعضهم بان هذا التوجيه واقع والاعلم بتقدير معطوف
في الجانب الشرطية والتقدير والا فهو متعلقه او له وكلا يخفى ما يجمعه الجواب
والمراد بجعله له الا انه يجعل الشيخ الرضي صفة مثال كالعلمين تمثيل
ما يصح جعله لما انتصب عنه ان يكون تمييزا يرفع الابهام عن صاحبه

وهو لذات المقدر الذي المنسوب في زيد طاب ابا كما ذكرناه يعني الواو
مع وهو تقييد مشاركة ما بعدها الجزء كان من جهته فعلا معنى ونظيره قول الشيخ
الرضي وعوان المنسوب فعباني الحالة في صحة لم نتراهن ما بان التمييز
انما نحل معنى تمييز من النسبة تقديرا اي كاين مبتدأ انما بعض كاين للمقطع
مبتدأ وكاين منشاء تعالى وشاه كثير في كلامهم كلا من تراب فالتمييز في مثله
مطابق وتسمية الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلق هكذا قال الشيخ
الرضي وقال في المقتبس يقول ... من فرس وكلا يقال عنه عشرون
درهم بالفرق الاول كلا يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تحصل للتمييز لكونه
من حيث المعنى فاعلا ولو كان العرض في التمييز وهو البيان مستقلا كالحال لا يكون
او مع لكون البيان عن الماهية كلا يمنع من التقدم كما في قوله تعالى خشعا ابصارهم
غيرهم اذا جعلته كونا منتصبا لا مخلوطا مع له فكان التمييز باعتبار المتضمن
الفتح كذا الحال في العكس وضعا مع فضل تقدم من ذلك الفعل نحو قوله
الادعن عيونا اما الذي بالجملة والتمييز منع اليها مذهب للجمع ومنه قول الشاعر
ماله ونام عن ذلك كون الشكل الاقتصار بقرينة والفعل ان الجامد غير
وقال ابن مسعود الذي ذكر نزيد فتجارة كقوله تعالى وما ربحت تجارتهم
خلافا للمازني فانه استدل المبرد وقال الاخفش نظرا الى قول القائل
قال سيبويه كلام العرب استقر لا مانع وقال الشاعر وهو من شعر الشعر

اتجه امتحن قبل الرواية الفقهية ما لم يقتضي فلا شك بالقرافي في بعض الروايات
بالعراق وما قيل يحتمل ان يكون المراد الطيب المذكورة معناه الطيب المقدر قيل
نفسا غير مخرج في الثبات انما يتكلم على الظاهر الذي يقبل الطبع السليم
المستثنى استثناء من الشيء وهو العرف واما ما يجيء بهذا القسم من المضروب
بان يكون للمتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه حكم ابن سعيد من الدخول فيه
لكنه عبر عنه بالصرف لانه كتب معنى المنع وغيره والتعبير عن منع وقوع الموصين
في الكفر باخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور
كانه في تقسيمه في الحكم عليه ولو فتش فانها غير كامنة في الحكم عليه
اجيب بان تعريفه منهم من تعريف تقسيمه كما يشير اليه تدرس مع هذا الحق
لكن الخصم قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلف
لان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف
واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
قبل التعريف لحد الحيوان والماهية المشتركين بين الاصناف في ذلك الفرس
فكذا هاهنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
فيما اثبتنا مع انه يشكل عليه على المطلق من المضروب تعريفه على ا
ويرجح الضمير في قوله لاتفاق وهو منصوب اليه فيحتاج في نفسه الى التكلف ...
مجازا ولو جاء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الا

الحالي

الى المعنى المجازي في المستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا
القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه ولا يمكن
اجراؤها عليه بخصوصه الا بعد معرفة خصوصه ثم المتصل لغة المتفسير
هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له فهنا اشكال مشهور وهو
ان زيد في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنهم وعلى الثاني يلزم
ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع
والعقل الصحيح فانك لو قلت على دينار الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار
وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء
واجيب عنه بوجوه واختيار الشيخ الرضي منها اختيار الاكثرين وقال هذا هو الصحيح
وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا عقدت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها
عنها الا ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة
منه عن المنسوب اليه لانها كالرابطة متاخرة عن المنسوب والمنسوب اليه فها
القوم الا زيد القوم الخارج منهم لا المطلق وهذا جواب الشافعي وفيه ان هذا الجواب
لا يمشي في بعض ادوات الاستثناء الا في خلا وعدا فانهما فعلان وقيل ان
النسبة فيكون متاخرين عنها ثم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن ا
متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد ثبت
ولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب للناس الى الكل

اوالايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان
تقرر الايجاب والسلب بعد تمام الكلام فان قلت لا بد ان يتصل لاجل القول
تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس لما بعده من معنى الاخراج الا
المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن
هناك اخراج   من متعدد اي ذي عدد وكثرة   بالا غير الصفتية
للمواقع فال واخواتها ادوات كلمات مخصوصة لا ما هي بمعناها مطلقا حتى يلزم
ان يكون جا القوم الا زيدا والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك لان
كلمة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المخصوصة صارت بمعنى لاستبعد
الاستدلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما كان علق له الشيخ الرضي
دفع شبهة الاستثنا   ولعتبر به عن نحو جا القوم الا زيد قيل ما لا يكون
لاستبعاد اخراجا ولهذا استعمل بخصوصه لا يتصور فيها الاخراج كان يقول
جاء عمرو لكن زيد   اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير
الي بين نفي الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكر غير الموجب وغير المثبت
اصطلاحا ما يقابله ويعتبر به عما اذا وقع في غير موجب لفظا وجب نصبه
اذا كان بعد الا في كلام غير موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل في حكم
العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب
فلا يلزم ذلك فيجوز اعتبار تكرير اصل العامل بل شائع البدل الذي هو كلام

منه في حكم المنفي فيكون في حكم المفرغ وهو في الايجاب ممتنع وبهذا
اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة
تكرير العامل واما في الثاني فلان البدل عنه ليس مطروحا بالكلية حتى
يفيد المعنى وفرق بين نفي الشي لها وحكمه   وهو ان يكون الكلام
الموجب فاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فرغ قوله ان
يكون انكر الكلام الناقص اصطلاحا في الباب الاستثنا ما يقابله   مقدم
على المستثنى منه الاعلى الاستثنا العامل المقدم او بذلك اذ حصر قبل المفرغ فمعنى
ان يكون داخلا في الاول   والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال
في شرح المفصل العامل فيه المستثنى بواسطة الا في الا بمالا يكون هنا
فعل والا معناه نحو القوم الا زيدا اخواتك والبصريين ان يقولوا ان في الاخر
معنى فعل وهو الانتصاب بالا ثم قال ولم يكن في الجملة معنى الفعل
لجاز ان ينتصب المستثنى   او معه ما عطف على قوله بعد الا صدا
هو الظاهر الى الفهم لكنه نحيه الى التصابه مشروطا بكونه بعد الا
غير ظهوره من العبارة وكذا الحال في كونه منقطعا ويمكن ان يحمل
على ان معنى كلامه ان حتى لا يجئ ذلك وهو ضرب اخر لكان او حال
اي المستثنى منصوب ايضا الخ ذهب بعضهم الى ان المنقطع منصوب بعامل

الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعدها لا مفرد سواء كان متصلا

او منفصلا او لا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف لكنها العاطفة في دفع

المفرد بعدها والكوفيون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها انتصب

الاسم وخبرها محذوف في الاغلب   نحو جاء القوم الا حمارا اي لكن حمارا

لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا

قال الكوفيون الا ان في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان معنى يجيء الى المغير لحذف

المضاف واقيم المضاف اليه مقامه في هذين الوجهين ايضا والاستثناء

منقطع سمي به لانه ليس للاستدراك والاعتراض للاستدراك لا يشاد فيه توهم

المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها   في الاكثر متعلق بمنصوب

الملفوظ بطريق الاستيعاب او خبر محذوف   واما بنو تميم الخ في بعض

شروح المفصل اي بنو تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله

على سبيل التغليب لان اسناد المنقطع عائدا الى المتصل كانك اذا قلت

ما جاءني احد الا حمار فمعناه ما في ها احد ولا شيء الا حمار   واما

لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحال   بصحة

صدقه كان او غير صدقه نحو ما جاءني زيد الا عمرو   لا عاصم اليوم من امر الله

الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء منقطع فمنهم من قال ان عاصما

بمعنى معصوم كما في عيشة راضية ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة

ومنهم

ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف

والتقدير الا مكان من رحم رحمه او مكان رحم والمعنى لا عاصم اليوم

من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك

ان الجبل الجبل عاصما من الماء قال لا يعصمك من الماء ومعتصم من جبل وحده

سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة

الا وهي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليس موضوعة

بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي

وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة   او الى اسم الفعل

منه اذ لا اثر للفعل على صاحبه   او الى البعض مطلق كما ذهب اليه بعض

وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فاذا كنت في ضمن الكل لان صيغة

الفعل مفردا وما قال المطلق محتمل للابعاض لان مجاوزة البعض المعين

لزيد لا يستلزم المطلق لا تدل على البعض فيما قبلها وقد يستعمل البعض بمعنى

الكل واريد منه ههنا هذا المعنى   والتقدير جاءني القوم عدا الخ اذا

عدا في كذا كان معناها تفسير عن كذا فاذا قلت جاءني القوم عدا بعضهم زيدا

كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا

بعضا منهم واذا قلت خلا منه كان معناه انتفى الجائي زيدا او البعض

عن زيد اي بعضه   ولا يكون لا يستعمل فيه وضعه بغير مثل

كان ولم يكن وهو يجيء بلحج اى اسم الفاعل الخ قال الكرمونى فيمجا
القوم الا زيدا او لا يكون زيدا معناه الا زيد فعلم فعل زيد ولا يكون فعلم فعل
زيد فيما بعد الحال من الضمير المجرور فيل بدل عنه توجيه الشيخ
اولى لان المقصود بيان قال المستثنى ولجعل بدلا لكان المبدل عنه في
حكم التنحيه ثم قال الا ان في بعض النسخ لفظه فيه وح يكون قوله فيما بعد الا
متعلق بجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لافيد
كل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير
النسخة الاولى متعلق بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب
متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب
في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط ايجاد الموقع ولا بد هنا من
لابد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا
نحو جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مجازا وان لا
يكون رد الكلام يتضمن الاستفهام نحو قام القوم الا زيدا في جواب من قال
اقام القوم الا زيد فان النصب هنا اولى لتطابق الجواب السؤال
على البدلية ارادة البعض من الكل وانما يحصل ذلك من اسقاط ضمير المبدل
لان الاستثناء المتصل يغني عنا الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من
المستثنى منه لا بالاضافة اى نوع محل ويعرب على

حسب العوامل اى على قدر ما اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه
فان اريد الثاني ينتقض بنحو ما جاءني الا زيد فانه معرب بالعامل لا بعامل المستثنى منه
وان اريد الاول فلا معنى لقيد تحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذا المستثنى
ابدا معرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد العامل عامل المستثنى منه بمقابله
ان لم يجيء لفظا ونصبه محلا وعامل جوه هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى
منه وعامل نصبه هو من شيء متوسطا الباء وهو الاصل في النصب المحلى للمستثنى
اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى
منه لان المنسوب اليه الجزء المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب الجزء الثاني منه
بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب
بالنصب معنى بعد حذف المستثنى منه اعرب المستثنى في حيز الفضلات واعطي ما هو
حقه من الاعراب لانه الجزء الاول ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين
دلالة الفعل على الاثبات التركيب على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جوازهما كل
احد الا زيد لمقتضى ان يكون جاء الا زيد فيمكن انفصال الارادة بالدلالة دلالة
الكلام على المراد وهو متحقق في غير الموجب غير متحققة في الموجب الاولى
فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي صحة
اول لم يكن قرينة مخصوصة حمل على العام واذا لم يحمل عارض فيقين المراد
اما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن بعد صحة المعنى

توضيح على عدم ارادته نحو وصف بذلك فلم يتعين الاول ثم ان استقام المعنى مع
نفي توجيه العامل لا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى هو استثناء من مفهوم
الكلام اى كل تعين بحسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت
استقامة المعنى نحو تعين المولد اذ معنى ما زال الحدث الا ظاهر اذ يقال
دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي الوصف يفيد دوام وفي ان دته يجب
لان نفي النفي يفيد الاثبات اى يستلزم الاثبات لا يتوقف عليه بهوا مرتبة
ما جاءني من احد او مثل بالى الوجه المذكور في غير الموجب نحو ما جاءني زيد يستثنى بهل
زيد يستثنى استثنى الصور الاربع التي تقدم فيها حمل البدل على اللفظ كان اولى
نحو مجهول فجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فيها ويجوز نصبه على
الاستثناء لكنه ضعيف لانه يوهم انه بدل محمول على لفظه لا ضعف ضرب لنصب
نصب لا اله الا انه لان الى محل فيه محرم لا يجوز من ما قبل الاستثناء
او بعده كذا في الاستثناء الاعلى قيل انما وصفه بدل لم يوصف بجلد مع اينما
فهو انه اراد بالتنوين المختص فمن الاستغراقية انما قيدها بها
لان قد يكون زائد في الموجب عند بعض اذ الكون مستغرقة لانها
لتأكيد النفي او في نحو بها سواء باشر او لا نحو ما جاءني من امرأة
لا بعد ان اى لا من ضابطه فعالمين تمييز او حال او مفعولا له فتضمين
معنى الحيل لانها على الدفع يبنى لا عمله على السواد او هو على

او جزء الصلة الاخرين بامتناعه بتعني الصلة اا فهو موضوع على انه اح
المناسخ اذ ادخلت على المبتدا والخبر لكنه يبقى تقديرها علمها اذا كا
العامل حرفا الصفة ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى كان اعتبار ذلك
المقدم بلا ضرر نحو ان زيدا قائم وهو ان غيره المعنى فلا يعتبر ذلك
المقدم الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه لنفي معنى النفي الى متعلقه فهو
مصدر مجهوله وهو الفعل بدلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدل
الحرف علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على
ما في الماضي فكلها حكم ما كان ولو لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يبقى نفيه
يتبع ما له ما كان يليه بدا او بيا لحق معنى الكون بعد الا مع كسر الشين
او مقال الشيخ الحنفي كسر الشين مع القصر وفتحها مع المد مشهور ان لكونها
حرف جر واليه ذهب سيبويه والدليل على جريها قام حاشى من دون
نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطلقا او دخول ما عليها او
الاسم بعدها فيه نحو وما جاز بعضهم النصب بها بدليل حاشية لتدبير
ولحاشية قيل الذي يكون بمعنى ثلث حاشا نحو الا الليث لو قلت لا لا اولو
اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليها الاسم يقرر فعلية
قال الشيخ الحنفي الاولى انها مع اللام اسم الحيث منونا نحو حاشا الله في بعض
القراءة ولم تنفع فيها الله يجوز ان يكون حاشى في جميع الوضع

مصدرًا بمعنى تنزيهًا فاما حذف التنوين في حاشاك وحاشا لك فلاجل مشابهته [التنوين]
بما غلب عليه تجريده منها الاجل الاضافة كما قال بعضهم في نيفًا من علقة القاف
ان ترك تنوينه لانه بدل على علية لانه لاجل اتفاقه على صورة المضاف لما
غلب استعماله مضافا   ومعناها تنزيه المستثنى عليه لماذا استعمل
حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر لما
اداة تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله تعالى من السوء ثم تنزيه
هذا وادعى تنزيهه على معنى ان الله تعالى منزه على ان الله منزه عن ان
لا يطهر ذلك الشخص عما نسب اليه فيكون آكد وابلغ   اشتغل اعرابه اليه فا
لاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد
وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد وقيل لما كان اعرابه مثل اعراب [المستثنى]
بالا كان الاحسن ان يقول واعرب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف
وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيها عارض   وغير صفة
غير مبتداء وما بعدها مضاف اليه   باعتبار قيام معنى المغايرة لها مثلا
بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال غير [بحسب] الا
الثاني مجاز   وذلك لاشتراك كل منهما الخ يعني انه استعير غير
لالا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غير زيد يدل على مغايرة مجروره
لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم

فجاز استعمال

فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة   مذكورا انما اشترط
ذلك ليكون الظرف كونها صفة   نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ
الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس
وليس زيد اثنين منه   وانما قلنا الخ هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان
مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب
التعذر وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا او
منعكسا فوجب ان يقول بجمع معلوم شمول المستثنى ولا بعده وقد
يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم للتلازم بينهما غالبا   فالاولى [الاخفى]
صفة قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف يعني بخلاف ما قبله لانه لا يكون
الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان نفي المعنى
ليس كالنفي اللفظي الا ترى انه قال ولي ومنع وصرح بذلك الشيخ الرضي
وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء   يجب ان لا يتعدد
الالهة اي يجب ان يكون لا اله الا الله لان التعدد يستلزم التمانع
برق والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء
الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها
اي بناء على طريقتها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى
في الاصل صفة ظرف مكان تقول مررت مكان زيد قال الله تعالى مكانا سوى

اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان فى افادة
معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل كائن مكان
المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم
بدل زيد اى دون زيد افهم بانك لم تجر عن معنى البدل المطلق الاستثناء
فظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد لمن نظر الى المعنى
نظروا الى المعنى لما وصل الى المعهود فاعربت منصوبا الظروف بعد حذف
موصوفها ذلك بمقتضى المنصب والكوفيون نظروا الى المعنى الحاصل
فجعلوه فى حكم غير والمراد ببيته المسند الخ المراد باسمها وخبرها
ما يقع اسمها وخبرها والاظهر فى العبارة ان يقال المراد ببيته المسند المدخولها
ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها فان الاسناد الواقع بين الجزاء اللذين
لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بذلك انما تدخل لحيثية الاخبية
لانا نقول ذلك الاسناد قد تقرر بدخولها كما في خبر المبتدا فى تتمة
قال الشيخ الرضى ما حاصله ان خبر ليس تختص بعض الاحكام منها ان خبر
كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيصح ان يكون
ماضيا الامع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قال الوافى اصبح وامسى واضحى و
ظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا ليصح زيد يقول واخواته والاولى كان

ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد وقيد بعد ما فى قوله تعالى ان
كان قميصه قد ومنع ابن مالك وهو الحق معنى خبر صار وليس وما دام وكلها كان
ماضيا من زال لان الدوام فى ثبتها انما صار نكرتها فاهرق فى الاشتغال الى الزمن
الماضى الى الحال القسمة تقرعان جاز مع القرينة ان لا يتميز والحال المستقبل اليها ما لم
واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لانه
يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المصدرية للمدة تقلب الماضى الى
الاستقبال غالب واما ليس فهى لنفى الحال مطلقا كما ذهب سيبويه والمستعمل الدال
هو الجامد والصفة والمضارع وكذا انا ما اشبها لاعراب اسماء وقع
فى بعض النفى فيه وقوله تعالى ما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر والعلم ذلك
مبنى على انه الاخفاء فى تعيين الدعوى لان كون تلك دعوى وهو كان
عمى الى الخلاف ليس بجيد فى مثل الناس ة الشيخ الضعيف كان
مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضمير اما علم من غائب او حاضر معنى
العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو
ما بينك لدن فى ما اى لدن كنت قائما وهو ان تجى بعد اسم جاز
تقدير مدلوله به معه او نحوه وبعد ذلك مع كان المحذوفة واذا القرينة
تعين المنصب خبرا مثل كما بيناه راكبا فراكب وان راجلا فراجلا ان كنت
راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل ان بعد قال الشيخ

وما جوابها بعد ان وان لا مع ما بعدها في هذا ان صح رجوع ضمير كان المقدر
المقصود بها عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف ان
كان قتله بسيف فقتله ايضا بالسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح الا
الا صالحا فطالح اي الا يكن المرور بصالح فطالح بالطالح ويجوز في
الثاني تقدير فعل لائق نحو فمررت . ورفعهما قال الشيخ الرضي ورفع
الاول ضعيف معنوي ولفظي اما المعنوي فلان مراد المتكلم ان كان نفي له جزاء
لا ان كان في محله او معه خير واما الثاني فلان حذف كان مع خبرها الذي
هو في صورة الفعل تحذف ليس بكثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا
بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان خبره مستقلا
قلت له لا يقبله بالرفع كان الاول مستقلا يضعف تقديره فالقول سواء
ولا يحذف التخفيف الاكثر الاستعمال ولكون الشرط دالا على المحذوف
فكان جوابها انما صح دخول الفاء على الماضي لكونه مقدرا بعد الفعل
المقدر المسبب له عن الناس وفصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان
ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال
الشيخ الرضي لادعاء قولهم مستبعدا من العوامل لمساعدة اللفظ والمعنى
المعنى فلا نفي فيها التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون اصله

لان

لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم يأكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها
الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير ونحو مثل هذا عند البصريين من الحذف
تعسف وتكلف ثم في اللاجواب ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة
فتحذف شرطها لجواز العوض عن صورتهما وكذا ان حذف وجوبا مع ما عوض
كما في ان زيد كان منطلقا فان حذف شرطها لا بد وجب ان تغير صورتها
من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما المكون كالمة لها من مقتضاها عوض
الشرطية ثم لا يخفى عليك ما عندك من ان تحذف كان مع اسمها في انطلق
اما ان يكون موجودة في منطلق ولا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط ان
كان التي في لغتها لا بعد بل يجوز حذفها واثباتها المنصوب بلا التي
لنفي الجنس من غير تبعيه فلا يرد نحو غلام رجل فلا اماحسنا من انه معمول
بلا ولم يرد به اي المفهوم صفة الجنس اي ما نفي ما اجري عليه لما
عرفت من معنى التبعية او الدخول لا يخفى ان الحاجة الى اخراجه عن
تعريف المنصوب بلا انما هو على اخراج بقوله يليها نعم انما الحاجة
اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك اصح قوله وهذا القيد كاف
في واحد اسمها وقيل الخولية المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما
ذكرناه مع حذف معنى لما قدمناه واسند ذلك بعد دخولها وهذا
القيد كاف في اخراج ما ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة مع
اسما لها في التعريف عن الغير لا الصفة لان يعني بالدخول عليه الصلة منه

تصحيح

اوصبها له ان قيل ما يقال في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم ولا
عليكم نفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلة للمصدر واسم
الفاعل وهما الايمان بعد ومن صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف فيجب نصبهما
مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم
ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم
ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا جزء منه
كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان الجر هو صلة المصدر جاز ان تجعل
من ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يفرق غير ما يتعلق به الجار
والمجرور لتضمنه معنى المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل
لم يجز ان يجعل جزءا من اسم الفاعل لانه تقول بئس مار على ان بئس خبر من مار
اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب
كما يتوهم ولا الى اسم لا المعهود ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر والكسر في جمع
المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح بلا تنوين لانه وان لم يكن
للتمكن مثبت به له فمنع من الدخول الى المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع
التنوين فيا لاسمائها نظرا الى ان التنوين للمقابلة والياء منهم من قال
ان هذا الياء اعراب المثنى لان المثنى في حكم المجموع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه الذي جعل اسما واحدا وقد مر في باب المنادى انه مضارع
المضاف لانه جاء به لانه نص في الاستغراق والنفي نصب من

الاستغراقية

الاستغراقية لا نفيد النص على الاستغراق فان ما جاءني رجل يحتمل الاستغراق لذا
جاء بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل لان الاضافة اي الا
الى الاسم الصحيح يرجح جانب الاسمية فالمضاف الى الاسم الصحيح لا يكون
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه والتكرير وكذا اوجب التكرير في
النكرة المفصولة بلا انها لما لان القرينة على دلالة نفي الجنس
ونصب الاسم انتفاء وقد انتفى فلابد من التكرير لانه عليها لكن
مطلق الابنية يعني ان تكرير النوع لا تكرير الشخص ليكون مطابقا
اعادة السؤال المكرر اذ لو لم يكرر لكان قضية لغير والا لا استثناء ولقوله
عليه السلام قضية ولا ابا حسن لها ونحو قضية ولا ابا حسن لها اعلم ان نزع اللام في
علم ان سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الاول نحو عبد الله
وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلق على غيره تعالى حقيقة وتنكيرها اما
في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصطلاحه واما في الثاني فلامر واضح
ولما كان النزع على في الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير جعله متعلقا بالتأويل الثاني وفي فصل الاول ولا قوة
لعوامل ولا قوة في الخاتمة فيها خمسة اوجه لانك
اذا فتحتهما احتمل ان يكون في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي
الجنس والثاني زائدة من العمل وثانيها ان يكون في الموضعين معطلين عن العمل وثالثها ان
يكون

او في الموضعين معمولين وثالثها ان يكون الاولى معمولين والثانية زائدة
ورابعها ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ونصبت
الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة فلا اذن ولا تكون
معمولين ورفعه على انه اسمه وان يكون التبرئة ملغاة ولن رفعت الاول
وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وخبرها محذوف
واحد موضع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم
بحكم المماثل المحكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان اي لا حول ولا
موجود الا هو موجودان ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه
فان العاملة عندهم في المبتوع والتابع واما عند سيبويه فلا يجوز تقدير
خبر واحد لان لا مع اسمها المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا خبر فيه
يقع بحيزها ملابس محالفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر فلا ونكرة
قال الشيخ الرضي يجوز ان يحمل لا غير الثانية على لا بمعنى ليس لكن بلغنا عن العمل
بموان الغاؤها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة لتشرط التكرير المتضمن ذلك
او الثانية او كليهما والنصب معطوف على محل الاولى والقياس في
معنى كما كان فان وضعف المصنف الشيخ الرضي لا لكونها بمعنى ليس
انه ثبت في كلامهم عمل ليس لا يجيء الا كون الاسم بعدها مرفوعا
والخبر محذوفا مع الاجاج والاستعمال فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق

لفظ للتبرئة

للتبرئة لكنها ملغاة للفصل وزنة واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه
فانه اذا دخل الجر حركت بلا جار وعضبت من لا شيء وربما يقع النظر الى لفظة
لا كما ينبغي مع الملازمة نظر الى الى لفظها اما الاستفهام كما هو في تتمة
المصنف المصرح في المثل لكن لا يضر فيها الجواز ان يعني المعنى بها الانكار الحق
فنح ولا حال ان تعرف المعارف من الخاص ويقال انه حصل التثنية الذكر
لمكان انحذوف منها قال السيرافي لا يكون الجرد الاستفهام قال سيبويه
لا يجوز حمل التابع على الموضع في الصورة المقررة لان المعنى تغيرها عن الخبر
فيصير اسمها معمولا لمعنى الفعل اي اتمنى الغلام وقال الاندلسي ما نقله
الشارح قدس سره واما قوله لا رجل ونفى كان النفي من الرجل بالبناء
اخرج يدل على يحصل نفيه المحصلة المراة التي يحصل بها المعدن بيت
اي بيت بعد كنا لمكان الاتحاد اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال
لفظا وتوحيد المنفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كسبان
كانك قلت لا ظريف وهو معرب لفظا رفعا ونصبا محمد ابن قويما
والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه مما في الا في او وان
ويحمل مرفوعا بدرة لا القيس من معنى الخبر لكن ينبغي ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى ثم لا تفخر ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا
كان مفردا نكرة في المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي

يجب فباع واما المعنوى ولا يكون فى المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضى واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الا فى المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الاذونة فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضى فلا دولان والاب والاخ واجرى الاحكام المقتضى عليها غالبا او ذلك لما يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذا كان كذلك لمن يلا ابا له كما يقول الحسنا وجهه ولم يحذف النون فى الاغلاطية اى مشاركه اسم الجنس المضاف يعنى انه صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبارا والاضافة بوجود اللام مثل ذلك المضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاولى اما المعنى الثانى فلا يعتبر فيه الا صورة المضاف فاخفض الاعتبار مشاركه وقيل لاختصاص حيث الاختصاص اصل معنى الاضافة لان جزء من المقترب والمعنى فى الاخر ندالوق لعا المعنى فى المعنى والنفى لو كان مضافا لزم النفى والمنكر ومنه ان تعرف لما يلزم ذلك لو لم تحامل عليه النفى قصد النفى عن غير تكريره لا تحقيقا وذا لا يتيسر مع المعرفة ولا يجيزها الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والمقاصد خبرها ولا فيه ما لا على البناء كما فى ريب وتحت الثانية الكلمة والمبنى لا

سرتمم

تدخل على انحين مضاف الى نكرة وهو الغالب تعطوا وان اوهنا صنعا للزمان نحو لات حين مناص والغالب وحين الفصل يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص وقد يمنع بان يكون محذوف والمقدر لات حين مناص موجود لا يستعمل الا فى الحالة المشبهتين فى النفى قال الشيخ اى هاب النفى اى اعمل النحاة الحق انها المطلق النفى اى خبر يعنى ان الغير راجع الى الجنسية المستفاد من خبرها ولا قال الشيخ الرضى لا يقبل احد رفع اسم لا و خبرها واما بنو تميم حيث لا ينصبون وذلك لان من الجواز ان تخص بالقبيل الذى نقل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا بنوبتها فى مركبها وما اشترك بين الاسم والفعل فانه مؤكد قال لان النفى على النفى يفيد الاثبات وفيه انه هذا انما لزم ما لو امن انه لا يجوز الجمع بين حرفين منفقى المعنى لا مقصودا فيهما او لانتقض النفى بالا من يوسلة يجير الفعل مع الانتقاض وانشد فى ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى محمودان محبوبات معذبا مسعدهم كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيما اشتمل قوله ما انا الا سيرا وما والقديم الخبر او تقدمه ما ابن الظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ندا عمر وضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين اى على خبرها منصوبا كان او مجرورا اما الباء الزائدة حملا لحكم المطلق النفى

جزما ولا التهديد

قوله

البحث في المجرورات

على الحال قال الشيخ عبد القاهر هو جزء مبتدأ محذوف اي بل هو صادر لكن
قد عد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع جزءا وموقعا عند انتزاعها
يعني الجر بيان الواقع ولا يتوهم الدور   لفظا او تقديرا او بعيدا او يقال
لان المضم ذكرات والمجرور   بالحيثية ولكن معنى اليه كاموفيا
اقسام المعرب واما لو قيل بل حواله على علم المضاف اليه على علم الاضافة
لانه قصد انها خبر او كلامها من قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء
معلوم الى المجرور   لكن المشتمل على ما هنا اعم منه لجواز ان تحقق علاقة
الشيء بدون ذلك الشيء   والمضاف اليه بالظاهر موضع الضمير المستغني عنه
المراد لا احتمال انه اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه الذي ذكره اولا
بان يكون قوله اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله شهيدا
المضاف اليه المذكور هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة   اي ملفوظ
كان اشار الى انه قوله لفظا كان المقدر معا بتقدير كان قياسا فيما كثر
وقوعه ولا يخفى كثرة وقوع اللفظ التقديري في تركيبهم وما ان يكون
حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والاصل انما في الواسطة من معنى التوسط
والتوسل فيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان
المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا رجل مشيا وبطوء والقتال بان
اللفظ والتقدير من اقسام التوسط لا يخلوا من تحمل   وهو جر

بيان الواقع لان الاثر الملحوظ هنا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف
المجرورات يصير دوريا لان المجرور في المجرور باعتبار الجر والماخوذ في المعرف
ما يتوقف على الجر لا نفس الدور   اي حاصل الحاصل ان التجريد يقتضي الا
سابق ولا حاجة الى القول بان القلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين
فيما لعله او ما قام مقامه اعترض عليه بان الجر الوجه الحسن على وجه
ان وجهه فعل الحسن وفعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه
الفاعل في المعنى وقد قدم القائم مقام التنوين من فعل الشيء بمنزلة
حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع المحذوف ما الف
الرجل محمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما اليه فيه التنوين والنون
يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون كما في كم رجل وجاء بيت المقدس
الرجل لا يقال هذا الزم من ان العالم بما لعمرة فان التقدير
نعم الا يلزم من تحقق الشرط المؤثر تحقق ذلك الشيء ... ان يكون من شرطها
شرطها هو هنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف   حيث
قيل ان متعلق حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار الحاجة حسن الوجه لانه هو
ولا في ضارب زيد لانه متعد لانه بنفسه في عامل هذا المضاف اليه
اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لو عمل المضاف
المضاف والاضافة على المجرور بما ادى الا كان ذلك لنيابة حرف الجر

الشيخ الرضي يجوز ان ينفصل المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون
لاجل الاضافة   لانها تفيد معنى اريد به ما في ما يليه وهو معنى التعريف
والتخصيص واذا بالمعنى المذكور في المدعو بها بل اللفظ   عارضها ان
اذ لا يصح على قوله ان يكون ايم على الاضافة المعنوية لان حقيقتها مبنية
بواسطة حروف الجر مقدرة مع ايهامها معنى ومن البين امتناع الحمل واعماله
يقل نظيره للمعنوية ان يكون ايم لان الكلام مبني للاضافة المعنوية لا
كاسم الفاعل الخ المنسوب   بل لما كان المراد بالمساواة
الشاملة للاخص والمساواة   او ايهم مطلقا كاحد الموصوف الحد
ولا يصح الحاق اللام فيه اذ لم يستعمل بغير الاحد وكذا الحال في البقيع
في مسجد الجامع وطور سينا والاسماء اللازمة الاضافة تستعمل عند ولدن ولدى
وما يستعمل مقطوعة اذا قطعت وجب تنوينها عوض   ولا يشكل فيه
الى التكلفات الخ فقيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاجل الجزئيات
كل ما صيغ هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع الحاق اللام الا
التاويل بالجزئيات والافراد مثلا ولا لازم لك كل من الاضافة واللام الا
يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد مخلوط من جانب المضاف
اليه كما نقلنا في المراد فيمتنع اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجري في تصحيح
اضافة كل الى الجزئي او الفرد   فان مضمون اليوم الخ يعني لان هذه

الاضافة

الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة
انها تشرع في اتخاذ الاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان المتأ
المدبر المهيئة للامور في اوقاتها   واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة
وايضا لما كثرت لفظا وكانت بمعنى اكثر من ذلك لان الاضافة بادنى ملابسة
مجاز   كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم
نسبة الفعل وتعريفه   قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضي ان وضع هذه
الاضافة المقيد ان الواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه
ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان يشير الى غلام
من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر
بكونه غلاما له او بكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب وبالجملة حيث
يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها
ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام
في الاصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى واحد معين هذا
حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو
ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع
للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان الحرف
بلام الجنس يكون تارة لاراده نفس الجنس وهو الاصل وتارة

كوادة تمام الطرد او العكس عن صفين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض
المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز
ان يصرف الى هذا بادنى عناية   ولم يعتبر صحة الحكم في نحو غير ومثل
انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى
غير ذلك واما الوصف فلعدم الاعتداد بها لقلتها وقد يوجد في الخلاصة قول
ابن سعيد بانه ذهب الى جواز اضافتها لتعظيم لانها بمعنى اسم الفاعل
فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل الا الى
الماضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وانما لم يعتبر صحة
الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونحوك وهناك لانه صح حسبك
زيد بكفيك زيد ولو كذا الحالة قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه
وعبد بطنه نكرتين لاجل العلة في نكيرهما ما قال بعضهم ان واحد امه مضاف
الى الضمير ومضاف الى ضمير واحد لم يعرف بضمير ولكان كتعريف التمييز منفيه
لان الضمير فيه لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب
ذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى ما في نحو رب رجل واحد امه فانها
عائد الى رجل ويحتمل ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختص بكونه فان كان ذلك
صاحب المقصد معرفة معرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة وكذا
ينبغي ان يكون قولك مررت برجل ... درهم ونحو ذلك
لنوالها في الابهام الا ... في صفة لا يختص ذاتا وكذا اضافته

فقد يشمل كل ما في الوجود الا ذاته   الا ان يكون المضاف اليه هكذا قال ابن
سراج وقد صرح ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل
على معنى كان فسادا وضد الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة ليصح توصيف صالحا
بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه يدل على الاصفة ولئن سلمنا صفة محمولة
على الصالح مع عدم التعريف فيمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد
كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد   نكويانه كذا قال الشيخ الرضي
اراد بعضهم فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشتهاره بصفة او ارادة ما هو الغاية
في التنكير اما اذا اراد تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذا قال الشيخ الرضي وعنده
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يصح عن اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب المنادى وذلك اذا اضيف العلم الظاهر ... بمعنى نحو زيد
الشجاعة فانه يجوز ان لم يكن في الدنيا الا زيد   لكان طلب الادنى به هو
مستنكر في بادئ النظر   لكان تحصيل الحاصل فيجوز ان المقصود من الاضافة
الى المعرفة حصول اصل التعريف تحصيل المعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان
تحصيلا لما هو الحاصل فيها فيقول ان اصل التعريف   ... على انه
ان المعرفة في الصالة المذكورة هي الاسماء المركبة والعلم هل المركب فلو لم يكن
المعرفة علما   بل انما ... التعريف ... ان العلمية لما كانت وضعا
ثابتا ان التعريف مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لكان ...

اجتماع تعريفين في الارادة   من ترك اللام فقط   قوله في الوثلث
الاثنان في انه نقل [illegible] في احد شيئين وهما ابا [illegible] سلام
هل الاذهن اللائق مضمين [illegible] وهل جمع التسليم او يكشف الهموم [illegible]
الاثنان في دار الدنيا البلاقع   وقوله فهل جمع اي [illegible] السلام وفي ولو
يكشف الهم من المنجي الذي هو [illegible] عن سال [illegible] في ثلاث الاثنان في
جمع انثيه [illegible] واحد من الاحوال الثلثة التي [illegible] عليها [illegible] جمع
بين الحالي   صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي [illegible] ان الصفة
المشبهة تجاوز العمل [illegible] هي [illegible] واضافتها اليه لفظية [illegible] الفعل
والمفعول [illegible] في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الحال او الا
الاستمرار [illegible] الى مرفوع هو سبب [illegible] [illegible] وهو [illegible]
سوا الى المرفوع لم يكن سببا [illegible] في [illegible] وهو مضروب [illegible]
بكر [illegible] من المفعول به [illegible] اذا كانا بمعنى الحال او [illegible]
او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به [illegible] لفظية على [illegible]
[illegible] المعنوية [illegible] باسم الفاعل والمفعول [illegible]
لفظية [illegible] القيد بالمقيد [illegible] او ضمها [illegible] المرجع
بالعاد   [illegible] ومنه الحمد لله فاطر السموات والارض [illegible]
بمعنى الماضي حقيقة ومن [illegible] يوم الدين [illegible] بمعنى الماضي [illegible]

دونهم

وقوعها واعتراضه [illegible] اللام كما صاحب [illegible] ابن [illegible] الدين [illegible]
[illegible] اعتبر بعضهم بكون الاضافة [illegible] لفظية   والقصد [illegible]
[illegible] اللفظ اي [illegible] في اللفظ [illegible] في اللفظ [illegible] الى [illegible]
التصريح بالمقابلة والاضافة من جهة في المعنى كما اشار اليه [illegible]
واضيف [illegible] اليه [illegible] شبهها بالمفعول [illegible] لصاقة الصفة
الى [illegible] اذ الرفع من الصفات [illegible] بخلاف النصب [illegible]
[illegible] الاضافة اللفظية [illegible] في الاضافة المعنوية [illegible]
الصفة [illegible] الا في الفظية مع المعنوية   والمراد [illegible]
[illegible] المجموع المركب من [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] واحد من [illegible] الاسناد [illegible] العبارة
[illegible] على [illegible] الاسناد [illegible] على [illegible]
ولا يخفى ان [illegible] الى [illegible] التخصيص [illegible] بكون [illegible]
قوله ومن ثمة اشارة الى التخفيف واما التعريف او تكبيرها
كما يفيد [illegible] مع [illegible] بعضهم   [illegible]
كان الا [illegible] الى [illegible] اصل [illegible]
لان [illegible] خلافا للفراء اي [illegible] الفاهمة [illegible]
الفراء   [illegible] المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة [illegible] ان

ان كانت مفيدة لتبادر فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى
الذي هو الاصل لزوال الغرض الاضافة قبله ولا يخفى ان فيه توجيها
مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم والجاري يتوقف
على اثبات المطلوب الا ان يقال الذي يخفى بين ان التبادر ضعف الدلالة
في الاستدلال اذ لا مقوية على الحرفية لان رواية الجر شهرة وكافية
في الاستدلال مبنوع الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك

وفيه وجهان اخران الخ اما الاول فيصح لخلو الضعف عن الغنى واما النصب
فيه فمحل حيث جعل الفعل مشبها بالمفعول نصب يعني سيبويه واتباعه
تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فرقوا بين الاسم بناء على ما نقل عن
سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن من مذهبه انه لا يجوز فيها الا
النصب على الظاهر ولذا اسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ان المشهور من
مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله
حملا اي الحوالية اي لحاملهم بناء على حمله مفعولا للفعل
المقدر اي فحمله حملا ولم يجيزوا الضارب زيد الخ يتوقع على هذا
التقرير دون التقرير السابق شيء وهو انهم لم يجيزوا الضارب زيد على
ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقرير السابق
اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال ال

تماثلها في ان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فلو المبكي في ذلك الباب
النظر الى الخفة لم يقولوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظير ضاربك
زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت تقرير على هذا
التقدير نقض القاعدة المذكورة من السابقة وهي ان الاضافة اللفظية تفيد
التخفيف قلنا لعل المصنف يعترض بهذا القول اعني لان التنوين قد اسقط لاتصال
الضمير اياه في التنوين اولا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الا
ضافة فجاز اتصال الضمير كما في جواهر ... الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان
يجوز الضاربك الحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد الحمل على ضارب
زيد قلنا من الشارحين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك فان
حذف تنوينها لفظا قبل الاضافة واما الضارب زيد فمشابها الضارب زيد
في ذلك وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه
كما ترى وتعلق الفائدة الاولى الخ ذهب الكوفيون الى اضافة الموصوف
الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص جوازا تمسكا
بمسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان
المسجد هو الجامع بعينه فلا يحسن الوجه فتحسنا وان كان هو الوجه
حقيقة لكن جملته امتزج في سبب التمييز المنكر وقد يطلق اجزاءه وان
اصل جرد قطيفة قطيفة جرد فقدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين

والتخصيص وتفرع عليه امثاله لجانب المصريون بالقول كما اشار اليه المص بقوله
ومسجد الجامع الخ مثاله مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة
كان هذا اليوم جامع الناس مخصص للصلاة فاضافته كاضافة شجر جامع
وثانيهما الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام
العام الى الخاص وكذا اثنين سابر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة
طور سينا وصلاة الوتر وبقلة الكرمة وجانب اليمين مثاله لصلاة
الساعة الاولى وهو اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحمقاء
الحمقاء اما سموها الحمقاء لانها تنبت في مجاري السيول وممر الاقدام
ومثل هو قطيفه قال في الصحاح هو قطيفة خز ونسيج مثل كسكن وفرو
اي قطيفة جاء رجل صالح اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
اراد انك تشترط العموم والخصوص كالليث واسد فان ما يطلق عليه الليث
يطلق عليه الاسد بالعكس وكل ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث بالعكس
سواء كانا مترادفين اجاء الزل اثناء مما يشتركان في الاعم الخصيصة عند
بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي نحو مثل ذلك الدال اسم معين الشيء وكذا
بجذبه اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور
ان اسم مقحم فانه لو المضاف لم يحصل الضمير الى المضاف اليه لان
قوله يختص معنى من حروف الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه

ولان الكلام مسبوق لفائدة الاضافة سوى افادت الخ يعني ان الاختصاص
ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثال الان واما اذا كان للجنس فيهما
خفا واعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عنه جماعة ولا شبهة في ان العين
بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوي الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني
والخارجي عنه جماعة وعلى هذا لا يكون العين اعم منه لشموله كل موجود
هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما
اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم
الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه بحمل احدهما على المدلول
الخ من باب حمل احد المتقابلين على المدلول والاخر على الدال والصفات مع
متفرعة انما اذا صف المقصود بالصفة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب
هذا الاسم وذات صباح اي صاحب الاسم واليوم هو ذلك الان الصبوح
يشرب في الصباح يعني فاصبوح زمان هذا المشرب جاء بمدلول
هذا اللفظ الا دال هذا اللفظ المدلول في نسبة الحبيب الى الله الخ
صحيح لان قصد هو الاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات
الذي يعينه الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا لا يفضي
الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم مع ضيق تضمنه اوذم فاذا
ذكر اولا لا يحتج يعني عناء الاسم ولهذا بل يفهمون عنه فيذكرونه

الاشباع بان يكون عطف بيان اعلى سبيل القطع مرفوعا او منصوبا او مجرورا
غالبا والمغلوب لا حكم له ف ن من غزى اى منقلب سليب
وهو فى عرف النحاة ليس فى اخره حرف علة وذلك لان نظرهم فى اصول اواخر الكلم
او الملحق به يعنى كالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح لان الواو
المبتدأة بالساكن حقيقته فيما اذا كانت فى صدر الكلام وحكما فيما اذا كانت
فى الصدر فانها لا استقلالها فى حكم المبتدأة بها فان كان اخره يعنى ان
الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان اخره الف فلا يا المتكلم اعلم انهم لما رأوا
الكسر يلزم قبل الياء المناسبة فى الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس
الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فى غيرها الياء ليكون ما قبلها
قبله ر ولا تقلب الف المثنى قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب
واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قيل الياء لخفتها
وانما خرج عن ذلك القلب لما استحسن لكن لا يوجب القلب عند الجمع بخلاف
قلب الواو فى مسلمى فانه لما يوجب القلب من الجمع وهو اجتماع الواو
والياء وسبق احدهما بالسكون واما ولكن كيف لام المطرد اللازم لا التباس يعرض فى
بعض المواضع ويجب بقاء الضمة لان الياء الساكنة اذا كانت
قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ فقلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء كما يجب
اذا المرد الى المسلمين اما اذا ذى الحالين رفعا ونصبا فانت مخير فى

ابقائها

ابقائها وقلبها كسرة نحو لى فى جمع الوى اذ يشبه فعل فعيل وتفتح الياء
اى ياء المتكلم فى الصور الثلث وقد يجي الياء ساكنا مع الالف فى قراءة نافع
محياى ومماتى اما لاجل الوصل مجرى الوقف ولان الالف كالمد من
اخره فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاتقاء عليه ومع هذا فهو
عند النحويين ضعيف كما ذكره الشيخ الرضى فاخى وابى لعله نص الاخ
على الاب لموافقة قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاخ
على الاب فى الاية فلرعاية اسلوب الترقى فالحال الغالب خواى فيقال
واضافة الى بعضها ياء المتكلم اخى وابى وعلى هذا يكون عطف بيان وقوله
واجاز المبرد عطف قوله ويقول حمى عليه عطف فعلية على فعلية واما على
ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية وهو الواو بدليل
اخوان وابوان وابى مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره فى الحواشى
اوله قدما ملك ذى الحجاز مداري وكنت على قوله قدارى حضا وقال
ذو الحجاز اسم سوق بعرفة ومعنى ادرى اختل وقوله اراى بصيغة
المجهول معناه تحتمل لا يصح اثبات مذهب المبرد بمجرد الاحتمال
اى فى جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ ويقول اى ...
قائله تفضيل اعاما يجي بالقول خلاعن سنة الحرم والعن الى نفسه لو
قال قيل لكان اولى النحويين نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب

غير صحيح لانه لا يقال الالى لانثى اللهم الا ان يحذف المضاف والشارح
حمل صيغة تفعول للغلبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف   مثل اخ واب
وحم وفم اعلم ان اللام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان
وهنوان والمثناة والعدد المفتوحة العين يجمعها على افعال كاباء وانما
لان قياس فعل صحيح افعال كجبل واجبال لا ماض فلم يصح بناها
حتى يستدل به على تحريك عينه وسكونه وهو ضعيف لانه لا يدل على
تحريك عينه لانه ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل
تاء التانيث لابد فتحها وكذا الادليل وهو ان لانه يمكن ان يكون كما
والام الخامسة هنا وعينها واو بدليل اقواه وعينها ساكنة لانه لا دليل
على الحركة والاصل السكون لا يقال صيغة الجمع هنا على حركة عينها
لان فعلا ساكن العين ومتحركها يجمع على افعال حوض واحواض وانما
عوضت الميم عن العين لان لا هلها حرف نيابة منيثا عوضت الميم مكان
الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه
شونيه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في من
فمويهما ويكليفه حقهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين
بالحركات الثلاث السابقة الحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة
الاضافة بلا ميم نحو فوك وفاك وفيك   وجاء حم الخ لو راعي في الذ

درجات فصاحة اللغات والافصح ان يكون كدلو وعصا ويجب
وفيه لغة سادسة اوفق الكل وهي ان يكون كرشاد   وذو علم ان
عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات
بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان
باب الطي اكثر من باب القوة والحمل على الغالب اولى مع حقيقة اولى
[illegible] عند القراء والمشهور ان وزنه فعل اذ لو كان بالكسر لقلت في المؤنث
ذاوه كطيبة ولا بد للمذكور انفا جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر
لانه وضع وصلة الخ قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب صيغ لهو ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءني بذي فاتوه
اليه فقالوا ذو ذهب فلما كان نحو الاعلام والضمائر مما لا يقع صفة به
لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان قصد التوصل بذو الوصف هنا للمضاف
دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانه وان
لم يكن مما يوصف بها الا انها من حيث ما يقع صفة كالضارب [illegible]
لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه نفيا وعلم لم يجز قيامها
مقامه   كقول الشاعر انما يعرف ذو الفضل اللهم صل على محمد وذويه وما
وقع في كلام بعض المتاخرين واصل على محمد نبي وآله وذويه فذلك
اقتباس من الدعاء الماثور   وكان فضل الخ يعني ان المناسب

للمقام النظر الحال اضافة الى المعتبر الخاص لكن عدل الى نوعه واما

العدول الجنسه فبعيد اى ذو وكذا امتصرفاته وتدخا بعض

متصرفاته مقطوعا على سبيل التنزه وكن اريد به الدنيا والفعل

الاسمى يجمع على فواعل وكذا الفعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي

كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره فى الحاشية الكاهل

مابين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض متى لوحظ مع

سابقه الذي هو متبوعه وان كان فى الثانيه منه وان كان فى الرتبة

الثالثه او الرابعة ملاو بالقياس الى متبوعه كالصفة الثالثة والرابعة

نعته فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتاخر

لفظا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القائلين الجواب فى

فى التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة

الله السلام الا ان يراد السبق والتاخر بحسب الرتبة بحيث يكون

اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب العقد

فلا يرد المفعول بقراءة الكتاب بجزاوه لان اعرابهما واحد بحسب العقد

ظهر فى موضعين من جهة اى المقتضى للاعراب شخصية

فلا يرد المفعول الثانى من باب علمت مثلا لان جهتهما متحدة

نوعا لا شخصا ناشئ ان كان ايضا داخلا فى ذلك وهو كونه

نعتا

التوابع

التوابع

نعتا للفاعل لان المجرور المنصوب الخ لا حاجة الى التعبير عنه بانه يلزم

ان يكون المقتضى للاعراب زيد فى جاءنى غلام زيد هو غلام لان

المجرور المنصوب الخ فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تأييد اليه مطلقا

الا ان يقال المعنيه فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات

ثم ان لفظ التوابع لان التعريف المبنى ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع

ولفظة كل متحدان ايذانا بان الجمع للمنع النعت قدمه على سائر التوابع

لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجى يدل على معنى اى حال

ثابته فى متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه مدخل

فيه نحو جاءنى رجل حسن غلامه اى دلالة مطلقة حاصلة الدالة ان

لا دلالة على حصول المعنى فى متبوعه لانه نوع متميز عنه تكلف عنه

دون جعله صفة لحصول المعنى فى متبوعه وفرق يكون التابع غير مقيد

بزمان المعنى فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان النسبة

العمل للعامل فيها وفيها انها غير داخلة فى التابع لان الحالية التى تابع

وحمل التابع على المعنى اللغوى لا يرتضى به الطبع لتابع من حاجة الى التقييد

تخرج به السليم ومنهم من قال هو لخصم انه دافع توهم ان الحال داخلة

فيه فاحتيج هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه اللغوي

ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاءنى القوم كلهم فانه يدل على معنى فى المتبوع

مبحث النعت

وهو المحمول لكنه مقيد وكان مخففا للمتيقن برقان المبنية ولا يخفى
يبقى الى المبتدأ مثل محو المحيى عنه بعمله وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف
مثل المجيء زيد خالد واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهي ان
يكون مدلولا للاول دالة على ذلك فكما يخرج ذلك لا صور مخرجا لانه كيف يقيد
الاطلاق لاخراجه بغير ضرورة   وفائدة ليس من وصفة المعنى فقد
يكون لمجرد الثناء وقد يكون للتعميم مثل كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون
للترحم نحو اما زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض
العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة
مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما
ان كل بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشف كشف
عن تمام الماهية ولم يذكرها المحاقق لها بالمؤكدة وهنا بحث وهو ان كلا
من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف لعدم ارتباطها
نعت نعتي المبرد او سيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو حمل عليه لكان معناه
ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا في الشرح
كانتصابه   لضيق الوقت اي لو حصل التحذير ضيق وقت وهو اضيق
في القسم الثاني منه ولهذا الاية يذكر الا المحذر منه   وقولك الطريق
الغاية معمول فعل اليه لتعلق التحذير لكونه محذرا منه   اي اسم عمل

عمل النصب

عمل النصب اشارة به الى ان الاطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل الاثر الحاصل
بتقدير اي لا انسب الصناعة ان يقال باتق بدل المقدر   عند ايما
نصب هذا القسم الذي هو المحذر اظهارا وضمرا لما لا يجوز اما مضافا الى
المخاطب والضمير الاجنبي في الاعراب لا ضابطا وقد يجوز مكملا مع اياي مع الشرو وسيبويه
تعيد نحو لا حذر يقيده بحوف خطابا او الغلا والحكذا ذكره الشيخ الرضي   او ذكر
المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الهم مضافا او لا المضمر متكلما او مخاطبا او
غائبا   على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر لانه ذكر
مصدر بحذف عطف على قوله معمول تقديرا من حيث المعنى الا ان تقدير في العدل مقاما
انما هو ذكر معمول فيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والتذكير منه
وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان اوهما انما المعانى
الماهية ينبغي ان لا يهمل مثل المذكور وقبل المذكور قبل مفرد بعالمها بجملة
والخارجات المخالفة اذا كان شرطيه ولهذا قد مر شرح الاستعمال الظهر وهو
المشهور الملتف في الاخر ولم يجعله معطوفا على فعل مقدر بعد قوله اي العم
اعم منه او ذكر ويمكن ان يختار الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير
الحين انه يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق بعد غيره من
الفعال للتحذير لان المقدر لاجل التحذير لان المقدر لعدم العرضية ولا
مدخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او معطوف على قوله معمول

ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لايقال العطف ابدا في الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متنا ولا للمعطوفين بان يكون اشارة الى تقسيم الحدود وليس الصدر هيهنا متنا ولا لهما لانا نقول لما كان المنقسم بين المعطوفين باعتبار القيد الذى هو المعطوف اليه في الحقيقة ويبقى قوله معرا عن ذلك القسمين

قلنا لخ وقلنا بتقدير العايد والتقدير او ذكر المحذوف منه من نحو هداه استنادا منه في ذكر جعل المحذوف منه بدا منه مثل اياك والاسد قال الشيخ قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله محذوف فصار منفصلا ثم وارد على الحد انا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لا منفصلا والحد عندهم لا شعر قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لا يقصد الا كشف المجموع لان المجموع لانسان الحيوان الناطق في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه جرى على اجزائه كما في قراءة الكتاب حما بخاء والبيت سقف وجدران ولما كان غالب مواد الصفة هنا حاصل كلام المصنف في توجيهه قال الشيخ المحقق اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الصفة الاشتقاق ولذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد صفا ولم يستضعف نحو اسدا حالا وفي الفرق نظر ورده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكروه لا يصحح الا بكونه تفسيرا باعتبار المعنى نوع المشتق والافضل

ان يكون

ان يكون مشتقا او جزء الظان يقول وجه بالواو كان بين الشيئين الا الى وكلاحد الامرين عامله جعل او معنى الواو انما الى بها دون الواو لتشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذا لا ان يجمع بين المتعاطفين اذ الجامد وضعه متعلق بقوله من مشتق والوضع وهو يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذى في المجاز فلا يرد نحو مررت بسبع اربع بنا على ان اسم العدد في المعدود مجاز ومررت برجل اي رجل بنا على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في صدح او ذم مع ان حمو الحال الحسنة يحتاج الى الدليل عنه لغرض لعنى المراد بالمعنى الدلالة التى هي الدلالة واللام للاجل والمعرض معجمة ليبين على ان اللام لبيت صلة الوضع فان التمسط لخ ولذا يجب ان يكون له موصوفا لفظا او تقديرا مررت باي رجل اي هذه نكرة وصف النكرة ومعرفة الصاحب فيما تقرب منه كل بعد وحين يكون تابعة للمعنى معرفة كان او نكرة ومكون مضافة الى مثل صيغتها لفظا او معنى في ان الرجل كل الرجل اى الذى اجتمع فيه من خلال الحمد ما تفرق في جميع الرجال الوحيد الرجل ان كان ما صار له حق الرجال كان من سواه باطل ويغنا الرجل يعني بالمحسن بالنظر الى سم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ المحقق كذا لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجلية ليس وضعيا ثم قال ان مثل

لو لم يجز ان يوصف بها اسما الاجناس بما فيها معنا حاصلا على ما وصفت له ابهاما
يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بنحو رجل يسمع احدكما في الهدا
الرجل الذي ثبت الموصوف في شكله فان زائدة عليها ان يحصل من الاسما
الاجناس ولو لم يقع صفات اذ قلت مررت برجل يفيد التشبيه والتشبيه
السببيه بخلاف رجل للرجل لان الرجل يكون في هذا الجنس لهذا يجوز في الكلام
في الافعال اذا كان مع قرينه دالة عليه كالغراء المحضراء في الدعوى والسماء اما
قولك هذا الرجل ما للموصوف فانه قد جعل الوصف خطرا   وفيه هذا ان الشيخ
الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المعرف والى العلم والى اسم الا
شارة لان الموصوف اخص او مساو وما هي بحيز من المواضع فلا يقع صفة
وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا تقصد بدلالته هذا المعنى لا
المعرفة المعرفة اللام لا يشير بها الا العهد بعينه لان تعريفه لفظي   الذي حكم
النكرة لعدم الاشارة الى الصلوحية مضمونه لكن ما ليست كونها لا ابهاما
والمعرفة من افتقارها الذات والاسم وفي قوله فحكم النكرة اشارة الى الوجه
جيد وقولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا
وليس مع نعوت الكلام ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة
في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان فيه وجهه ذهب ابو علي تاويلها الى
ابوه وابو زيد في تاويل كاب ابو زيد   لان الدلالة على المعنى الموسوم

الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه
ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في تاويل المفرد   لان الانشائية
لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح تقييدها وحتى ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما
له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وهكذا
حكم الصلة ايضا وقيل بعيد وذلك في الطلبية الحكمية تقول حذف كقوله
جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول فيه هذا القول كما
يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله
وان لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبيه ان لم يكن حالا لنفس الموصوف
ولا لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في
خبر المبتدا   ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور معمولا لما لم يسم فاعله
وبما يتعلق بالمتعلق لم يجز ان يكون لها اضافة ونسبة اليه كما
والغلام او بما المبسط اي ما له ادنى السبب فعنه والاولى ان يقال هذا
تقدير ايك تعبير بتاخير العامل لجواز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول الواحد
اذا كان احدهما متصلا   ولا يخفى ان قوله غير صحيح فيمكن ان يتضمن
في اني معنى التعجب ويكون التقدير اني صعيد صعيد نفسك ولا يخفى
ان في تقدير اني مع تضمنه معنى التعجب تاكيدا اليس في تقدير فقد

لانه لا يقال اتق نفسك من الاسد لان معنى الاتقاء هنا ابعد ان
فالصواب انه يقال لا يكون فيه الاداة بتقدير اتق ونحوه   فان المعنى
عليه بعد نفسك وما يؤذيك منه تامل لان نفسك محذر منه كالمحذر
فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال
ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها انما هو لاتقاء الشخص في غيره محذرة
في الحقيقة هو الغير وهو محذر منه بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى
لا انه حذف حرف الجر لان ان حرف موصولة طال بها صلتها لكونها مع الجملة
التي بعدها في تاويل اسم فطال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد او لا
فيه الحقيقة قياسا حذف حرف الجر   ولا تقول اياك الاسد اما في
التقدير على اياك الماء فانه قاصر على السماع لان اياك اياك من باب
الاسد والماء منصوب بمثل اتق واحذر او لان المراد في تاويل ان تحادي
فلو ثبت ان حذف لا او غير في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت اي فلت قال المفعول له او فيه او عنه المفعول فيه او هذا باب
المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاصح وصح استثنائه
على الاعلية لما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة او
استعمالا فيه   اي حدث وهو الفعل العرفي قوله مذكورا او موجودا
تضمنها التي له او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدالة على المقصود بالاصالة

وبالتضمن

وبالتضمن ما بقا الهامنيه يدرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي
وماله مدخل الى المعنى   اذا كان العامل مصدرا او مبهما   فلو اعتبر
في التعريف فيه الحيثية الخ فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه
ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه
الحقيقي لا يخرج والحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي شيئا
نسبة الفعل اليه بكلمة في لم يصير شيئا من اعتبارها   ولا يخفى ان التحديد
يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يوجبه القيد
الصريح   من زمان او مكان فقد يجعل المصدر حينئذ من المضاف او
يجعل المصدر مجاز العين الحين لاشتراكهما في قصد لوليته الفعل وعلو فيه
المظروفية والظرفية وقد يجعل العين الحين مكانا نحو جلست في المرأى
في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم
انت في الحضور كقولك في زمن جاء صنادب ابا ه زيد.   يعني صفة اعتبا
انما صح الوصف بها لانها عبرة لحاله باعتبار نفسه في حصول الفرح
في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكنه اياه في المعنى مع استقلاله
لفظا به في التعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
المعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا او جارا لاخفش

وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قوله والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف
المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج
فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشج او بتأويل العزيز بالاسم المفضل
المستقل بين والثاني يتبعه في الخمسة الاول لانه منها ذكر مجملا
بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يميز ضمير الموصوف
نحو مررت برجل حسن وجهه بالنصب والجر وح يطابق الموصوف في العشرة نحو قلنا
يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشي بحال وصفه تحقيقا وذلك
لان نصبه للتشبيه بالمفعول محلا وتحقيقا والجر بالتبع للنصب كما صرح به فيلزم
ان يكون الضمير فيهما تحقيقا لانه بمنزلة تقييد وتعليله فلكن ضعيف فعلا
على انه اثار من ضعف سوقه عن علامة لان الالف والواو في الفعل فعل
في الغالب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما لا يعرفان قطعا وحمل
عليهما ضمير الغايب احاز الكشاف الوصف لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله على البدل للتنافي في المضمر معنى الوصفية بحسب
ستعمال ان دل على معنى التكلم والخطاب في الغيبة ومنها ان الضمير الراجع
الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية كوصبة ويمكن ان يدفع
بان ذلك المعنى اذا كان في مقابل الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان
يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا واشارة الى

هذين التعليلين ولهذا قيد به او اكتفى بموقع المدلول كما في نسخة
الشارح الرضي اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا ومنهم من حمل الاخص
والمساوي على الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان
او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة
بعد التوصيف مما لا يصح فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بلوغه ومن ثم لم يوصف
واللام اخص على ذلك الا ان يعتبر الاستعمال بان يكون ثم اشارة الى الاخص
بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا يبقى الاستعمال من الضمير بما يدل عليه تعريفه
اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير في قوته فان قوله ومن ثم فوق
قوله من اجله لان المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي محطا
في الوصف عما التبس مقصودا اذا عرفها المضمر اشارة قال الشيخ الرضي كون
المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغايب فلا احتياجه الى الخطاب فيصير
جعله بمنزلة وضع اليد انما كان العلم اعرف من اسم الاشارة الى هذا الاول
الاسم العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
فان مدلوله عند الوضع مبهم وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا
يقع اللبس في المشار اليه اشارة حيثما فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة
موضوعا في كلامهم ولهذا المعنى فصل بين اسم الاشارة ووصفه للشيء
لحاجته اليه انما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان الذي

يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف
بالقلب دون العين والموصول كذى اللام واما المضاف الى احدا لاربعة فتعريفه
مثل تعريف المضاف اليه سوى لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما
عند المبرد فتعريفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى المعرفة ولا يوصف المضمر
الاّ مثلها وذو لام الاضافة او الموصول خرج بالمبالغة في التعريف حتى لا ينتقض
بقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ ذات المميز او لم تتعين
ليس فيه كثير وانما الغلط اعنيه نقل الى ذى اللام او وكانه حمل الاضافة
عهدية واشارة الى ما هو المعرف عند جمهور النحاة الفيا لينبغي فيه الى وهوان
الموصول الواقع صفة ثانيا الى اللام نحو الذى واخواته دون ما ومن واى الموصولة
لانا نقول جاز ان يكون المصوريه امر من المخصوص نعم ينبغى استدراك قوله او باب
الامثلة لاسد من جعل المضاف ادنى من المضاف اليه والسادس فشرع
ذى اللام وح فينتقض بالاية المذكورة واجيب عن ثانى بان المراد ماهو ذو اللام
صورة وثانيا بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام فى دون الذى هو في
قوة الضارب وفيه تامل اما المقصود منه ينبغى ان يدعى ان لا نقض لان مخطط
الحدوجه ماهو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى ان الالف واللام ان
بدليل الاشارة والمضمر بل جعل تعريفه لذكر الاسم والصفة
العطف هو في اللغة الاعالة لعبد الاعيان التابع بالاعالة

حروف العطف

هذا المبحث في عطف النسق

حروف العطف ما بعده اى ما قبله وسمى ايضا عطف النسق لانه يكون مع
متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصود بالنسبة اى قصد نسبته الخ
قصد نسبته على مثل البيت مسقف وجدرانه خشا بالنسبة الواقعة
في الكلام اى في الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بخبر بالحال لانه غير
فان لخروجك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام
الذى فيه زيد لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعا انها وذلك لانك
تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع لذكر
اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه حسب الظاهر هو المنسوب اليه
في الحقيقة وهو اى لا يقع غلط ولا مجاز فى النسبة وان المذكور بلفظ العموم الخ
على عمومه ولا شك انك اذا جئت بها ثبت المقصود وهو تبيين الثابت
فيه واجيب بان المراد بقيد ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدهما انك
بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به
مثل هند نجم شمس وثالثها للنسبة البدل وذكرت المبدل منه
من غير سبق لسان ثم تداركه ولا شبهة فى ان المبدل منه من غير سبق الى
ثم تداركه ولا شبهة فى ان المبدل منه فى ثانى الاقسام ليس بواجبه فهو
بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قولهم يتوسط احتلافيه وقد يجاب
ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا

مقصودين باصل النسبة المدركة على نحو واحد من انحاء الادراك اعني الحكم
والتردد ونحو ذلك سواء بقي لمفصلات اولا بقا فباعتبار اصل النسبة دخل
بل لكن لا يشترك المعطوفين بجامع سابق بينهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا
وسلبا وباعتبار كونها على نحو من الادراك دخل فيها المعطوف باو واما وام لان النسبة
في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نحو واحد وهو التردد وبقيد اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض
منه ببل وقصد التابع   ولما فرغ الحد بما ذكره انه يحتمل معنيين اخر ان قوله
يتوسط حكم خارج من التعريف واحترز به عما يتوسط في ويريد
لانه يوجب زيادة توضيح لانه من تتمة التعريف لا لقصد تمثيل الحكم
ايضا وانهما انه داخل في المنع والجمع التعريف لانها فائق اليه الفهم ويريد
تاخيرها لكن ليس له دخل المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب
يتوسط بينه لا قبل يقع فكان فيه تجريدا   واذا عطف على ضمير اريد العطف
اكد وانما الواو كانها داخل لان الكلب ملحقة من الاعادة
لانه فرط الكلام وطال الكلام وتميز بما هو الواجب نحو قوله حضرا لي عني
امرء والحافظو عورته بالنصب   ولعل ان مذهب البصريين انه رد ل
المخالف القبليين لانه ارجب لك كيد حيثية لا كذا ان قلت يجوز ان يريد
الوجوب الاستحقاق قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه انه

اذا لم

اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا   حرف كان اولى من الشيخ الرضي
لانها العامل لا معنى لا انه المشترك انه لا معنى له والمفعول لهذا العرض كثير في
لا يتصور الا بين اثنين في التبس نحو قام زيد وعمرو هند وانت تريد علامتا واحدا
لم يجز الا اذا وجد فيه الاعلى المقصود   دليل قولهم بين يديك لوبين ايضا
الا المقصود فلا يصح عطف المضاف في نحو ويلك وبين يديك وان
ان يكون الثاني في معناه لم يكن استثنا في معنى الجار ويكون لسببا
استثناء له معنى لكن لما كان اختلافه كالاختلاف بين ان الظاهر ان يكون
حكم الحكمين   كما في الحرف بمنزلة اسم بدل من الحروف الزائد
مستدلين بالاستقرار وبقوله تعالى ولحمنا الذين به والارحام بالجر فزاده حمزة
واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء ويضعان حرف الجر المقدر لا يعمل في
الاختيار الا في نحو الله لا فعلن كذا وثانيها انه معطوف على مقدر وا
لتقدير بها لا وجين والارحام وثالثها ان الواو للقسم وفيه لم تقسم الوقل
لان ما قبله والقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء
لما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح صدق
القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ولهذا ان حمزة
كوفي والكوفيون اجازوا ذلك اعادة الجار ولو فيه ان هذه انما يتم
لو لم يكن القراءات السبع متواترة   وقوله والتقوى كما لا اعراب

كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان العامل يحتاج فيه لغير تعليه الاعراب كذلك لقصده عدم التعين بل وعلى ان الاضافة للعهد الذي

امحوا انح لعلم انهم جعلوا ما يحمل به كالضمير حاليا والمدخول حاليا باحدها مزيد عليها بان الضمير انما يكون نكرة اذ لم يكن له مرجع يقتضي به جلاء ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الفاء الواجبة الى النكرة اذا لم يكن ان النكرات مختصة بحكم وصفها كان نكرات

اذا لو نصب او خفض انح فلا يجوز ان يكون معطوفا على فى ثم ويجر معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمله في الجر المقدر فتعين الرفع على ان يكون انح يحتمل ان يكون ذاهب مبتدأ وعمرو فاعله ولما لم يذكر هذا الاحتمال لانه ح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية بان يكون معناها السببية لا العطف كما في الفاء في كرهه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع لكنها يجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك لا يقال فيهما السببية قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة لغوي متعلق بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاول جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء بما فيها وذلك لان التعلق يجعلهما واحدا

فقول

فقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقول الذي يطير فتغرب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب غيبته غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان الجمع المطلق ولم يجز ذلك فيه الا اذا اشار غديرة القرينة على التعلق كان نقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحالة زيد

وكذلك رجحين على ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف وانما يحذف المضاف ليعطي حكم في ضابطة ان ضابطه عدم الجواز تعدد الفصل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد هذا اي العطف فان كان يجب الظرف او انح كانه اشار الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان الشرف في قوله ولذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز في المقدم وان لفظه اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف عليه الظ متحقق والمتحقق يجب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع تكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكن يحكم بامتناعه لقيام الدليل العقلي وهو قيام حرف مقام عاملين وذلك ان نقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف ح فيندفع الاشكال المذكور لكنه يجب عليه ان عدم الجواز لا يبقى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق لكنه لم يجز عند الجمهور المشهور من كلام الشيخ الرضي انه

المتقدمين ومنهم لا فصل ان العطف على معمولي عاملين جائز اذا لم يفصل
بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو والحجرة فانه ممتنع اتفاقا
للفصل بين الى طرف الدعوى كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء
والمنع مطلقا وان المتأخرين منهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا
الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز
بعدم استواء اجزاء الكلام ولعله لان التجزية في الاول موجودة وفي الثاني مفقودة
وللمصنف استدلال بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار فيه على مورد
السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل يظهر
ما في كلام المصنف اما اولا فلان نسبة المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه
وافق سيبويه واما ثانيا فلان المفهوم من كلامه ان الجمهور ولم يجوز
الا فيما استثنى المصنف كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها
واما ثالثا فلان ما استثناه قد مر من الضابط وعدم جواز ذلك
العطف مخالف الفراء انما هو في جميع المواد عند الجمهور الا ان يخرف الدايع
فقد يتبدل لعدم الجواز بالجواز فالمخالفة الموافقة خلافا له لسيبويه
فانه لا يستثنى بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون في باب العطف
على معمول عامل واحد التأكيد جاء بالفصل وبالواو واعترضه للعطف

كان

كان العاطف وهو ثم ملغاة وقد زاد في ذلك كتب اللفظي كما يقال والله ثم والله
ومثل قوله تعالى ثم كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وكقوله ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اي حاله
ومثاله نحو قوله اما المتبوع في النسبة الى الشمول كقولك ثبت لك في العلو باب العلى
القطع ان يوصف وما يرى في العقل في باب العقل هو قبيل في النسبة تمييز
من الذات لما كون المقدم فكانه اراد تمييز اعجب المعنى عن الذات لما
كونه اذا كان لا يعجبني الشيء عن الذات المقدم اذا كان يمكن ان
يعني تجيء حالا اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرف الدلالة كما ان
نقل مجيء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الحالة مفهومة من مجيء
العلم كلهم لان امتزجت بالعموم الحاجة معينة فيكون حقيقة في مجموع
اي في كونه منسوبا ومنسوبا اليه ولذا اطلق المنبه ولذا لم
الدفع يكون بتكرير اللفظ او بالتكرير المعنوي فانه غير دافع لما قصدت
به من دفع الغفلة او دفع الظن الغلط فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور وقع
وقس عليه الصورة الثانية فذكر كل واجمع الخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم
اذا ارادوا الوحدة فالاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم
يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني مرجا في محل واحد

فرجلان اثنان ورجال جماعة وضع قصد تعيين الجماعة بقوله واربعة
الحيزقات واما اذا ارادوها باعتبار صيغة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة
عليها الا لفظ جمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار
هذا المعنى على ضربين فبعضها لا يجيء الا منصوبا على الحال وهو جاء فقط
وبعضها لا يجيء الا تابعا على نحو تاكيد وهو كل وشبهه وهو قصرا فانه اوجاء
ولا يجيء الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصب جميعا
وجميع حالين على قلة وقد يضاف اجمع الى ضمير فيوكد به لكن بناء زايد
نحو جاءني القوم اجمعهم بجاء قصيدة فانه يوكد بجامع البناء وبيد منه واما جميع
فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على حد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما
مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا
نحو قال نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مع تاكيد وغيره حالا ودنا
من الثلثة وما فوقها اتفق لجاءني القوم ثلثهم ولا يوكد بثلثة واخواتها لا يبعد
ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا فليكن تاكيدا بخلاف
الوصف في نحو جاءني رجل ثلاثة اما البدل والعطف فظاهر خروجهما لكن
في اخراج بدل الكل احتيج الى ضميمة هي ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن
ان يكون تقرير معقود النسبة فيهما فافادتهما توضيح متبوعها الخ
فكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن

ان يقال

ان يكون في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة الفاخارجة بقوله في
او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا الظهر
قال السيد قدس سره في الحاشية الوجه في المصنف يعني في اخراج الصفة
المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا
ان واحدة لا تقرر معنى نسبته ولا شموله اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة
التي هي مدلول النفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة تضمنا لا
مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انهم لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ
من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة
وفيه بحث بان مجموع اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم منصفين بالفعل
في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة
وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة محكوما بها ولا يؤكد
المعنوية ظاهر عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل وجميع
دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كشهر ويوم ويوما
قال الشيخ الرضي وذلك غير بعيد اي مكررا اللفظ الاول وهو بتكرير
اللفظ الاول ولا يبعد جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى

المقصود به التأكيد بطريق الاستقلال ولا يخفى بعده او يعترض عليه
بان صاحب المفصل ذهب الى زيدا في قولك يا زيد زيدا جاز ان يكون بدلا مع
صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه مقصود كما هو
الظاهر وح يكون تأكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر
غيره ثم بدا له ان يقصد به نفسه غيره فذكر ثانيا بهذا الطريق وح يكون
زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون بتقدير احد مقصودا او غير مقصود يجب
تفسيرين   او حكما بذكر المراد اعترض عليه بان التكرير اللفظي او انه مرادفه لجمع
فيكون تأكيدا لفظيا مع انه عدهما من المعنوي واجيب بانا لا نسلم
المرادفة ليست لا يجب الوضع بل من علم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد للجمع
بل هي تأكيد لما أكد به لجمع وانما في المصر تأكيد لمثل أبتع يجمع بعض معناه
انما تأكيد بمعناه انها اتباع لها استعمالا تبعا لها لا تستقل بمعناها
لخفاء معنى الجمعية فيها   ويجري في الالفاظ كلها العلم ان المؤكد اما مستقل
يجوز الابتداء والوقف عليه او غير مستقل يجيز المستقل ان كان على حرف ما
ولا يصح الا منفصلا بتكرير وجه نحو ان زيدا ثم تقد يجوز في تكرير الضمير
المتصل المرفوع والمجرور التأكيد المرفوع المنفصل نحو ضربت انت وضربت
انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل
والمرفوع المنفصل نحو ضربتك اياك وهو اما المستقل فهو يكون بلا فصل

نحو

نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون   قال لا معنى
لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان
يعيد اللفظ الاول وثانيهما ان يقويه بوزن مع اتفاقهما في الحرف الاخير
ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني ظاهر نحو هنيئا
مريئا او لا يكون له فيحاله او لا ومعنى نحو قولك حسن بسن فني او يكون
له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث البئر استخرجته
وفي قولهم اكتع ابصع قيل من التقسيم الثاني اى لا معنى لها مفردة
وقيل من الثالث وذكروا اشتقاقها ذكره قدس سره   مكان
استنباط مناسبات الخ اما التام فلان العموم هو التام واما
التام فلان العموم وتمامه لا فراد ولا اجزاء واما الذي فلانه تمام
الشرب وقد عرفت العموم هو التام واما السيلان فلانه يستلزم
انبساطا وشمول والعام منبسط شامل وهما الطول فلانه امتداد
والعام امتداد وجودي   ومن بعض العرب نفساهما او لا ولي
اما كلاهما احتياج مثلين حيث لا تأكيد ايضا لهما لفظا ومعنى
باختلاف الضمير وكلى وكذا في جميعه   اى جمع غير ذلك كلا لهم
فانه لا لاثنين   وجمع في جمع المؤنث وما جرى مجراه وهو ما سوى
جمع المذكر لعاقل خلافا للاندلسي فانه جوزه اذا كان مكسرا   ولا

حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله دون اجزاء دون تعدد بين بطريق
عموم المجاز فيتنا ول الاجزاء والافراد لان الكلي لم يلاحظ افراده
بجمعه جاز ان يلحظ افراد الكلي بجمعه ولو كان الحكم على كل واحد من
افراده كالدراهم البيض والدنانير الصفر كما جاز ان يحكي ذلك ايضا وهو
نقيض الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك بل انسان
وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي
يصح افتراقها حسا او حكما اى افتراق حس او افتراق حكم والظاهر
لا يلحظ الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح
افتراقها حكما دون الحال لم يصح توكيد بكل في جمع فالمعيار الافتراق الحكمي
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي
قد يكون الشيء ذو اجزاء لم يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا
اكد بكل يرفع احتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيتبادر الفهم اليه
فلا يحصل المقصود فاذا اردت دفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع
اجزاء العبد بخلاف جاء زيد كله الذي هو عليه يقتضي ان لا
يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس
والسماع واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
دون ذلك عن كلا فترتيبه ترتيب المحشى لكن يا فرق في تاخير البصع عن اكتع

فان الزمخشري وهو من ذهب اليه ومتبعه المصنف قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس
على الكل فلان كلا حاملة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمهما
على العين فلان النفس موضوع للذات والعين مستعار لها من الجارحة كا
الوجه المستعار للذات كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع
فلكونه جامدا وانباع المشتق اولى واما تقديم اجمع واخواته فلكونه اظهر في
معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر من ان ذو معنى
الجمع لانه من قولهم حول كتيع اى تام وبالنسبة الى المتبوع فيه اذ يفهم منه
ان البدل لا يكون من المنسوب دونه ظرف لنسبة او حال من المستتر فيه
اى متجاوزا من المتبوع بل يكون النسبة اليه توطئة هذا هو الظاهر في بدل الغلط
لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء وان
كان مقصودا انتهاء او لا تدخل ضربت زيدا يدل جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا
ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ولم يظهر من
ذلك ان هذا التقدير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء
ولا انتهاء مع ان لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ويكون ابتداء ان قلت قد وقع في
كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى
بالاستثناء كما قالت فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة

قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلابد من تخصيص ما ذكرت
بالاستثناء المحض او من يقال ان ظرفك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة ما قام
احد لا زيد لما كان في قوة ما قام غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد
وهو مقصود وهو ايضا بسبب القيام ومع لا حاجة الى تعميم النسبة وبدل
الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث
تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان ومنه ان يحمل كلام الشيخ
قدس سره على هذا فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة
لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على
الاولين وقد وجب ان يكون اضافة التابع والمتبوع من جهة واحدة تخصيصه
ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بجعل المضاف معطوفا
على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك او يحمل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
او فرق بين المذكورة والمقدرة ناب مناب المضاف اعترض بالحو
بتقدير المضاف بل لا او عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام
سيبويه والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يأت به الا المغلطة فان
كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر وان قصدت جعل النسبة
الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاني زيد قطع النظر ان يكون

اخاك

اخاك واذا قلت الوقت زيد اخاك فكانك قصدت بذلك الحمل على الحج
واورد ان الاكرام وقع عليه من حيث الذات وهذا الفرق مستفيد
في عطف البيان بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى البدل بل اجمالا
فلو لم يكن النسبة اليه لا اجمالا ولا تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا نقول في بدل
الاشتمال مثل الامير سيافه ونحو الوزير وكلامه لان الملابس مفهوم ضمنا
عند في ضرب زيد حمار وكلا يعني امثال ذلك العقد لاخراجه
باخراج ما ذكرناه فيدخل فيه الخ انه لم يفهم من قسم خاص نظرت
الى الغرض في ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف
يكون منه الا البدل الاشتمال وكذا الشامل له نحو بعيان غلطت القصد
شرطها سهو بالمنافاة او سبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخيرا
لا يوجدان في كلام الفصحاء لو قال لا وقع بدل النسيان في كلامهم فخففه الامرا
بدل يفرح بقيل لم يقل المبدل منه او المتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية
كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غالطا واذا كان البدل يجوز ان
يكون نكرة بالوقوع ومعناه اذا كان نكرة صح التقديم من معرفة
في المشتقات الشيخ الرضي على لانه بل هو في حكم بدل الكل ونقل
عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما لم يرد في
المبدل منه كقوله تعالى بالوادي المقدس طوى او يكون مقدس موتين

لئلا يكون المقسم انقص نقل عن المصنف انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل اما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال بغير تفصيل لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبتدع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان منه ولو كان منفصلا لكان موصوفا به ومضربين مخ الزيدين لقيتهم اما هم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا اقدم لفظ الزيدين والخوف والنجاة يوم موت في هذا المقام فيضربنه اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد انفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيد الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلت ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ابدا لا زيدا كما اشرنا اليه في قولك ما زيد زيد لان المضمر المتكلم والمخاطب الخ وقيل انه يلزم ان يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ لم يلزم منه ان لا يصح ابدال هذا الضمير من الاسم الظاهر مع كون مدلولها واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغاير وان غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قال انا يعنيه معقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه وانى على ناقة دبراء عجفاء فقيا الدبراء ليت ولى والعجفاء لا من و النقبا موصوفا بها ان كان فخرا فكذا بيل يقين فحج ام جعلته

هذا مبحث المبنيات

معنى المبني اي تضمن فيه معنى المبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال في الامر بصح لا اعتراض على تعريفه بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في معناه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا مفهومه كان مجازا والامر باللام كان معرفا والمراد المناسبة المعتبرة في التعريف الحرف هو فرق المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء ولقد ضل بعض انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة ولهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مخصوصة لاستلزامه الدور ولا مناسبة معتبرة لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للعموم مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع المراتب اما تضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا لا فيها كالالف في ما بلوغ بناء المثنى لانه تضمنها الواو العطف الحقيقي فكلمة اوجبنا لمعنى الحكاية لا الشك فلا دينا في التعريف ان قيل في او شيء يتحمل مما وقع في ملته مما وقع من الغزالي الجيب عنه بانه غير مخل بحكم باعتبار

قصد انك كلمة للسمى الى اخره من مركب نحوما يتكلم بالصياد لا يوجد بالعرب
من صونه لا نقليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا والقاب معبر عن حركات
البناء بالالقاب من الانواع لعدم اختلاف انواعها اى القاب المبنى من
حيث حركات اواخره وسكونها والقاب البناء المفهوم من المبنى من حيث علاوة
يعنى القاب حركات اواخره وسكونها والقاب علامة البناء والقى هو حركات
وسكون الضمة والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المثنى قد يكون مع الالف
والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد يقع
ذلك لا طلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وهذه الطرق
الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية
مجازا تسمية للنائب باسم المنوب ضم وفتح وكسر ووقف سمى الضم ضما
لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ والكسر كسرا
لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس على الحرف
وبالعكس بعض يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية
والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص
الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك لاختصاص من قوله القاب
لان لقب المبنى مخصوص به فحل ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور
القاب لحركات المبنى مخصوصة بها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات

الاعرابية ويطلقون الجزم على السكون بحذف الحركة حيث قال بالعفة
نصا وقد يناقش فيه بالفرق بين مع البناء وما البيت عنه و
الكنايات الاولان يقول وبعض الكنايات لان بعضها عن بكذا
وفلانه والصوات قيل انها ليست اسما لانها ليست موضوعة
لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء ولهذا عدها منها
المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس فى شىء منها اعراب ولا ايقاع فى
بيانه ولم يلزم فيه فساد ولا التباس وعليه بيانه احتياجا الحضور او
تقدمه لكن فيه ما وضع اى اسم ما وضع فلا يرد النقض بمثل كان ذلك
من حيث انه متكلم فيه ان ايا فى اياك مثلا ضمير اذ القول المحق
مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل الكل فيه مع قطع النظر
من حيثية التكلم والخطاب والغيبة ولما يفهم تلك الحيثيات مع لواحقها الكلم
ان يقال ان ايا ههنا مع تلك اللواحق باعتبار ذلك اللواحق موضوع
لما ذكر ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظى وتلك اللواحق لتعيين المراد
لكنه بعيد ويخرج بهذا القيد يعنى قوله به لفظا المتكلم والمخاطب
فانهما موضوعان للمتكلم والمخاطب بهما ولذا اصطلحت متكلم وانا مخاطب
وكذا يخرجان من الحد بالمقيد الى بين لان المراد بالمتكلم والى هنا لفظهما
واما لفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك

هذا مبحث المضمرات

يخرج زيدا اذا قال المسمى بزيد عن نفسه زيد وقس عليه حال المخاطب فانهم
من فرق لهما وضع المتكلم بقوله اى بمادة او بطريق الكناية وقيل بهذا
خرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان بصيغته وصريحا ولعله اراد بالصيغة
الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة المتكلم بناء على ان
الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق فكلا اسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا
من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى الاصل المنادى وتقول
المسمى بزيد زيد ضرب لا تقول زيد ضربت وان جاز يا تميم كلكم نظرا
الى دليل الخطاب ليس في زيد ضرب دليل المتكلم ويخرج بعضها القيد الاول
اسماء الظاهرة بذلك لكن قوله تقدمه داخل في الحد بناء على ذلك التفسير
قلت لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا يصح منه الاخراج به
اراد بالمتقدم اللفظي الخ اعلم ان تفسير تقدم اللفظي ما ذكره بدل لفظ
جعل قوله لفظا او معنى حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم
حقيقة لكن لما المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه
ولهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي ان تقسيم تقدم اللفظي الى التحقيق
والتقديري خلاف دابهم فانهم جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في
بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقل القائل ان يقول لا مضر لانه

فجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف فجعل الحضور
الذهني هو سببه قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التحمل ليس
الا في جعل المعهود في حكم المذكور واما التقدم الحقيقي فلا حاجة الى تحمل نعم لجعله
راجعا الى الحضور الذي سببه الحكم المحمل في التقدم بان يقال الوجه لكن يدفعها
وضعه مقتضا الغرض اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق
التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالعدل جعل الثاني من باب السياق
الاطلاق كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
اذ العشي يدل على توارت الشمس والشيخ الرضي جعل من باب المفهوم من السياق
والظاهر انه ليس منزلة المفهوم من لفظ واحد فكانه مقدم من حيث
المعنى لفظ ومن سياق الكلام السابق على الضمير
فيه الضمير وان كان مع ضميمة او منه خارجة كما قال الشيخ الرضي في قوله
انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر الذي هو في رمضان
دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القرآن وكذلك الضمير في باب التنازع للتحرز عن التكرار
وضمير الفصل قبل المستقل الفاء المتصل المستقل بنفسه في التلفظ
بضان المخاطب لقيامه مقام الكلم مع عدم الاختصار والمانع
ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلت

لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل فيهما مطلقا قبيح الاولى
ضربت ومن ضربت قبل الاولى ان يقول ضربت وما ضربت الا عن بن وبغير بن لا يكون
اخو ان المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد تفريع صيغة
المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التمثيل لا استيفاء
العدد فان قلت لم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف
الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم هذا اولى من بيان تعدد
الضمير قيل الى هنا المراد الحكم الا الاسقاط فيلزم ان لا يبطل
في الحكم اجيب بان معناه الفعل المضمر ضربت وما ذكره ذلك الى ضربت
وضربت فيكون الوجه الاسقاط فيه فصل وانما بدا بالمتكلم الى
ضمير بيدان بالغائب المجرد من اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي
انا نحن قد تبدل همزتها حاء وهاء وقد تحذف همزتها ويقف بكسر
نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف يثبت في الوقف
والضمير في انت الى انت هو ان اصاحبها قال الشيخ الرضي مذهب
البصريين ومذهب الفراء ان انت بكمالها اسم وقال بعضهم ان التاء
هو الضمير وان عماد كما ان لوحق اياك واخواته عماد عند الكوفيين
واياها عماد لكنهم جعلوا المتكلم لفظين بدل الفتحة لان الشيوع
على شاهد على الفرق والعطف انا بحكم المخاطبة وذلك

مبنى على تناول الواحد الغايب والواحدة الغايبة قياسا على المرفوع
المنفصل كهو وهي خاصة قيل حال من ضميريتين حالة المبالغة او
كالكاذبة منصوب بحذفها اي لحق بالاثنين خصوصا والجملة معترضة
التي وضعها للاختصار اي المطلوب في هذا الباب الاختصار لما
او الخالي عن المعاني الغير العرب في صدد لما من المائز فيحتاج الى الجر
واما ثانيا فعلة الحروف وهي في المنفصلة ظاهر واما في المتصلة فظاهر
واما في المتصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك ابعاضها
وجب غالبا ان الضمير لحروف فاضها واما الثالث فبعدم الاحتياج الى
الى قرينة تبين لا التباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا اطلقت زيدا
مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد
الى قرينة بعد قلت انت وانا او هو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة لعدم
الالتباس ولذا اعرفت خلف فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر
لانه احضر ثم المنفصل البارز ثم المتصل استناد الفعل اليه المستتر
من مقولة الحرف والصوت ولا ادري من اي مقولة وهو المتكلم
صفة للمضارع مطلقا اي ابني بناء مطلق واستناد اطلاقا
والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي
الصفة مطلقا وفي الصفة مطلقا يذكر قوله مطلقا باعتبار

ان الصفة هو الوصف ولا يسع المنفصل او لا يجوز من الاتصال
فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا
كانت عاملة فى ضمير لها على ما يجب انفصاله عن ان يتم انتم وذلك لان عامله
اصدى جزئي الجملة فعشى بادارته وكذا فى على المصدر الا المتصل
اللام المؤقت او للاجل اذ الاتصال انما هو يكون بما من العامل لان العجز
المنفصل كالجزء الآخر من عامله فى ذا لم يكن قبله عامل بل كان موضعا
او معدوما فكيف يكون كالجزء الآخر او بالفصل من ابهما وقع تابعا
تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد الا المفيدة لانه لا يجاد الامر نحو
جائني الا انت او زيد وما وقع ثانى باب علمت واعطيت اذ كان الاتصال
يورث الثبات بالمفعول الاول لما ان الاول الجنس فالاتصال به لا بالعطيت
اولى والاتصال فى باب علمت اولى لم يجز قول الشيخ العلامة
من تجويزه اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا عوض فيه لان قولك
ضربت زيد بمعناه فقوله من عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب
بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل يكون ذلك لاتساع الكلام بل
قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد انه اهم صفة جرت على
الجوز ان يكون معنى او حالا او صلة او خبرا اتفقا لعلها هو الاصل
مع ظهور ان الحكم لا يختلف وما ضربت الا انا وكذا انا ضربت الثانية

ولكنه

ولكنه تاكيد لا ذم لانه على الح هذا هو تحقيق الشيخ الرضى وقد فصل
هنا تفصيلا وقال اذا اختلفا فما يجوز وما هو له فى الاول وفرعه
يعنى المثنية والجمع وفى التذكير او فرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان
متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فى ذكره ان اتفقا فى الغيبة ايضا
فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان
اختلفا فى الغيبة والخطاب وفى غايبيه مع المخاطبين فان اللبس هنا
وى تقع الى تاكيد ما يرفع الابان بالمتصل بالمنفصل اللبس فى
هذه الصورة طرده البصريون فى الجميع سواء كان هناك لبس او لا
وسواء دفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب
تاكيد ضميره اصلا لان دفع اللبس او لا التباس فيه قليل كما عرفت
فان قلت ضمير المفعول فى انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم يكتفوا به قلنا
لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد دفع اللبس فكاد مما لا يجوز
حذفه فى الجود رفعا لالتباس ضمير لا يجوز حذفه واذا اجتمع
ضميران وان لم يكن مما يعد دفيه الاتصال اختار عمادا
شاويا لسيبويه ان كانا غائبين لم يجز الاتصال ولجاز المبرد فيا
على الغائب العوض عن تقدم اهمها المتساويين انه يجوز ان
يتبع الاول فانه فاعل فى الاصل كضربتك او فاعل الحجب المعنى كا

المفعول

الاولى من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح
فى المعنى لا فى اللفظ ووجوب الاتصال والانفصال باعتبار التاء فى
اللفظ فيلزم انفصاله لتعذر الخ ولان الثانى اشرف من الاول
لكونه اعرف فيناسب من كونه متعلقا بما هو ادنى وحكى سيبويه
اى من النحاة وقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا
الحرف غير موضعها او استجاد المبرد مذهب النحاة قال المختار لحقنا
حيث الاتصال والانفصال باعتبار عدم الاعتداد او لسبق ان
لا متصرفه فى التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال
وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضى والانفصال فى باب
علمت اولى من الانفصال فى باب اعطيت لان المفعول الاول فى
باب اعطيت فاعل من حيث المعنى وكان الثانى فى الاصل بضمير الفصل
وفى مفعول باب علمت ما حقه المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال
لانه كان فى الاصل خبر المبتدأ وان قيل ان انفصاله عن المبتدأ
باعتبار ان عامله معنوى وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ايضا
اثره قلت هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ كذلك لان
الناسخ فى الحقيقة هو الخبر ولان قولك كان زيد قائما فى معنى زيد
قائم فى الزمان الماضى فلكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور

او فاعل

او فاعل فعل محذوف او موضعا لولا والموضع الثلاثة يقتضى الانفصال لكن غير
الاسلوب يعنى ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير
المرفوع المنفصل ويعنى بقوله الخ من اوله فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب كما ذكره
قدس سره وعسيت الخ اما لولا فلعل الكلام عسيت الحقهما الخلاف فى الضمير بين الاتصال
والانفصال ولما لم يختلف الضميران فى لولاك وعساك اعترض الخلاف فاجمع
مذهب سيبويه ان لولا فى هذا التركيب وقام ايضا الضمير خاصة قال سيبويه
ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن يجر ما بعدها بالاضافة وقد
وليها غدوة فنصبها قال الشيخ الرضى فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من
متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه نحو لولاك لهلكت اى ينتفى
هلاكى بوجودك فالاخفش يصرف فيه ايضا لولا من المنفصل الى غيره
وسيبويه فى نفسه ويتجه ان التغير فى واحد لمعنى ونهما فى المعنى لان معناهما
الاطماع والاشفاق وقيل جدا بين لعل وعسى بنصب الاسم وجعل حرفا
التحقيق الغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية معنى ومجاز تركه لرعاية العدل
نون الوقاية وسمى به لانه يقى نون العماد كما يحفظ المستظهر عن السقوط فحافظ
ذلك النون اخر الكلمة من الكسر اى ياء المتكلم اذا لم يعمل غيره
لنفع الخ اى يحفظه عما عرض الجمهور كسره فى اخر اجزاء الكلمة غير عارضة
لالتقاء الساكنين وذلك لانهما صيغا من الفعل المجرد وكانت الكسرة محل

علامات الجر بحلاف العتخة واليا وكرهوا في بعض احوال علامة له ففي ذلك
مبالغة في القياس والتبعيد ومن المجرد حولها في اعطاني ويعطيني واما اللزوم فباب
او لكون الكسر فقد واكا في رعا في ومتاعي فحركها في محلها على الاصل ولهذا
سميت نون الوقاية بقوله اضافة من باب اضافة السبب الى المسبب وذلك
انهم ان تقيل انه من باب جعل نحو عن يا وعن نون الاعراب سوا كان
معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن نون الاعراب مقام نون الوقاية حذر
ثلاث النونات لان نون الاعراب تكون الوقاية فانه لا معنى لها
لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة لليا فانها التي لازمة لجزء الكلمة المستقلة
وانتظار عام بقوله مع النون لحوق المؤكد مجزا يعني وكان هذ
التفسير مبني على حمل الخبر على تجويز الحاجبين سوا كان مع التوكيد اولا و
لان قوله على انها عام شمل ليت ولعل لان له حكمهما مع اليا وفي المشهور
النون وقال ان يحمل الخبر على السببية او لانه يحتمل الخبر على المشهورة
كما يشاق اليا الفهم بعض قوله ولعلها لما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما نفيا بعد
ونقل في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التشبيه وبعده انه لو لم يذكر مع
ليت المحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية واما في التثنية
فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب بعلتها الطرد الباب
وعلى الكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم الا ان

قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدى وفي الكاف الحاجبي كي لان السكون
بعد الكلمة من الاسما المتمكنة ويعربها الى الافعال المبنية على السكون
والفتح والضم يعربها الى ثلاث الاسما وهي ها هنا فهم ان التحرز عن اصل
الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة اخرى
حركة بنائية وكذا التحرز عنهما في الحروف المشبهة لشبهه بالفعل وقد
صح بذلك التعليل محرز عن اجتماع النونات فيه تعليل في
ليس في لدن الا اجتماع النونين كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع
نات لانه ليس بين الامين الآخرين واحدا ويجا وفي ليت المشهور وضعه
ان النون لازمة الا لضرورة الشعر ويتوسط بين المبتدا والخبر الظاهر
ان يقول ويقع بين المبتدا والخبر تجريد ويحتمل ان يكون بين التاكيد انما
احتج الى التاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل قبل
العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا
مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله ويتوسط بين المبتدا قبل العوامل
وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز
عند المصنف بان فيه عموم مجاز بان المراد بالمبتدا الجزء الاول من
الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما
لانها من قبيل رايت هذا الباب في صباه وصباه وانتقيته

وفيه نظر لان الوصف في الحاضر وفي الغايب معتبر ولهذا بين الفقها
على ذلك مسايل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الحق (صح)
بالغايب فنظيره لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه رايت هذا شابا
في شبابه وصباه صيغة ومنع اما في المفضل بما هو في صورة الغير
غير صالح لان يوصف واما الخبر صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتدا
والخبر فطابق المبتدا ليس كله فقد يحصل مطابقا للخبر كما يحتمل ان
يذكر الغير في المرفوعات هو باعتبار الخبر وكلها وقطابا فيه
عما يقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب (يسمى فصلا)
عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا (يسقط)
عن خبريته وذلك التوسط لفصل معنى ان لنفصل علة غائية
للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية و
المغيا وانما لم يجعل التسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية
ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل اولانه فصل وانما
كان لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف بالوضع فنقاتل (حالا)
(لا يكون الخبر) فيحتمل ان يكون الخبر معرفة ان قلت يحتمل ان لا يشترط ذلك الاشتراط
لعموم الالتباس في المبتدا والخبر اذا كان نكرتين قلت انما لم يشترط
ذلك لان صيغة الفصل يفيد التاكيد فان قولك زيد هو القايم

في نفي

زيد المنفصل القايم اذا كان تاكيدا لزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرتين
لا يوكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الغير الوهن المفضل (هو)
الشيء ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز المازني وقوعه قبل المضارع
لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا
او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ لا يلزم تاكيد الظاهر
بالضمير في ايلم تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب ان تاكيد الغير المستكن
في الفعلين لكنه قدم الحصر كما في الا من قبيل ذلك بالحقيقة احتمالا (احر)
لانه مع مثله عند المحققين ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله
لانه لم يوضع مستقلا او ظرف اللغو ولبعض العرب يجعله مبتدا ويجعل مابعده
تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل
التوكيد وتقدمه قبل الجملة لان الجملة خبر يتاصيلية او اذا دخلت
عليه فانه منع المبتدا او لا نحو يجوز ان يكون فعلا فيه كقولهم
لا نفي الانصار ولا يبعد هذا الوجه ضمير غايب لا ان الجملة
بالشان القصة وهو مفرد فيلزم الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل
فانما عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقتهما له كما ذكر ويحتمل نسبة
قول الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير ان لم يتضمن الجملة المقصودة مونثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع في القران قوله يسمى

الثالث والقصة معترضة لا وصف لقوله ضيغم باسل ثم قوله بضر وصف له
بان كان مبتدأ او بانه كان عاملا حرفا والضمير يرجع الى بعض ذلك
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات بكذا في لو وفيه ان مجرد كونه
على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل الابد له من قرينة مجاز ان يقال
قد تقدم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف
فكون الجملة بين فى نحو قوله عم ان من اشر الناس عذابا يوم القيمة
المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة
بالفعل اذا كان ضمير الشان لم يجوا الا في الشعر على ضعف ان قلت ينبغي
ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا ان القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون
الجملة الواقعة بعدها في تأويل مفرد وهو اسم لها خبرها محذوف
والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع لان الخبر كلام مستقل
هكذا في الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة
قاطعة فى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ فلان الدليل ان
نواسخ المبتدأ لا يدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من
حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه
ما قلناه فى الحديث قال قدس سره فى الحاشية الكنس المعبد للنصارى
والمجاذ جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية اى اسما ومعنى ولا مهما

انما

انما ضرب ذلك لان المعتبر بحسب الظ وهو المجموع ووضع الجمع اجزائه اشارة حيث
هو تخييل امتداد واصل بين الحيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهو لا يكون الا
الى المحسوس مشاهد فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف الشي
بما هو مساوية في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الالفاظ المفردة قد
اضيفت الى الاشارة بل لذات المركب الا انما في بعض اصطلاحي كما اشار اليه
ابديناه بالاشارة المعلومة لكل واحد من الظواهر الذي ليس تعريفا للشي بنفسه
كما توهمه ان الماخوذ في التعريف حينئذ بل هو هو وانما يكون كذلك لو كان نفسه
ماخوذا فيه محمل على التجويز بتنزيله منزلة منزلة المحسوس لان هذا انما
من شيا لا ميل عليه وهذا المذكور لما لم يصح حمل ذا على ما يعود الى
الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين ثالث بان قوله هو مبتدا محذوف الخبر
الجزاء وهي جملة والجملة التي بعده مفسرة لا ولك ان تقول اى وهو مبتدا محذوف
بما سنذكره ثالث بان ذا خبر مقيد بمعطوف اى مع ذا ولما ته ولعل المذكور
مبتدا محذوف اى مع المذكور ويلزم على هذا التقدير حذف المبتدا والاى
بتقدير العايد اى وهو ذا منا المذكور ثالث بانه صفة لذا وهو مبتدا خبر محذوف
والجملة خبر المبتدا اى هو منها ذا المذكور ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سر
الكلام ليس على نحو قول قوله لمشاه ذات من باب حذف الموصول اى الذي
لمشاه ذات وفيه انه يجوز حذف الموصول عند مذهب الكوفيين لكن قد ان بعض النحاة

المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اي ما منا
مقام معلوم واذا الطهرات الجمع ظهر لك ان توجيها لهرحل والعطف والعامل في
الحال معنى الفعل مبان قوله اذا اجابه الجزء على حقيقته فان ذلك والبيت سقف جدران
وجع الجزئين مستراباً لحقيقة بل المسند الجميع ثم الح يمكن ان يقال انه قدم
لان الذهن منساق الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد على احد الوجوه قال قدس سره
في الحاشية وقيل ان هنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان
ههنا محذوف اي انه هذان لساحران تقلب الالف ياء فان الياء قد تكون
علامة للتانيث من حيث تقلب الالف والنون الياء وقد تكون مبدلة من
تاء التانيث في الوقف ويصل اليه بحصولها من الاشباع والجمع العوضين
ولا يقال اذا اكثر ولا ينكر اسم الاشارة واذا كان مقصوراً كتب
بالياء لا ده هل لحال الالف الحصول اصله على سبيل الوقف يعني ان اللحوق يقتضي
اعتبار اصل اولا وكلام يلزم ان يكون اتصالاً للالحاق وانما اختار هذه العبارة
لدفع ما قد يتوهم من هذا جواز الاسم الاشارة واعلم انه قد يفصل بين ها
واسم الاشارة مجرداً عن اللام والكاف وذلك بان ولحواته كثيراً نحو ها انا وذا
ها انتم اولاء وهذا هو وبغيرها قليل لامتناع وقوع الكاف موقعها في
اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقلة بالمفهومية الا انه هوك
فعجبة ذلك البيت وفي عجيبة ذلك البيت وهي الحروف يذكر ويؤنث اعتبار

هيهنا

ههنا الذكر بقرينة اسم العدد ما عنه حسنة اي حروف الخطاب في ذا قريب يحتمل ان
تعبر اسما الاشارة للقريب فذلك للبعيد وذا للمتوسط قال الشيخ يكون ذا
للمتوسط والبعيد دون القريب فذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب الحضور لانه
الاشارة بالحس اولا ثم بالاشارة الحسية فلا بد من المخاطب القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع الحضور بحيث يصلح لكونه
مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب فالا ثبات كلام واحد الا في مواد
مخصوصة لما ادخلت الكاف في اسم الاشارة صغر العينية وقد كان موضوعا للحضور
صار مع الكاف بين الحضور والعينية وهذا حال التوسط واذا اردت التنصيص على
البعد جئت بعلامة وهو اللام ولما ادى المصنف كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه نوع لانه
امتنع الفعل مقام الاخبار الذي وليل كما ذكر في علم البلاغة قلت ان نقول قال
الى لا يستقل فانه لو قال ذو القريب لم يفهم منه الا الوضع وبلك لما كان
المخاطب ولحقا ذلك البعيد كفى به اشارة الى الكلمة ذلك لان ما عداه غير
صالح لذا الثالث منها ذكره يا ان او في ذلك رفعها وتخفيف النون
القريب وهناك البعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد
معناه الجهة لاجل في ولا يلحق ثم خاصة اي حض خصوصا ذكره الا كيد
ولا يستعمل في غيره لانها ذا الا قال اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى
هنالك الولاية لله الحق وذلك باستعارة الكاف الزمان كابتعاد الزمان

لانكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها   الى سم الكافي الى اسم موتم حالي كونه
جزء وهو بعيد عن المعنى المراد   او الاصرح وهو بعيد ايضا ماذكره الشيخ الرضي الاحتمال
وقال فيه انه لاكان ادخال اللام قصدا ولا اصالة   والمراد بالجزء التام جملة الشيخ الرضي
الجزء التام على ان يكون الكلام كلاما تاما الى الفهم اولا ويقال معناه ان الموصول هو الذي
لو اردت ان تجعل جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد هذا هو الحق لكن لا يصح للنقض
اذ لو اردت ان تجعل فضلة لم يكن الا بصلة فلهذا امر في الشرح بتدبر هو الجزء
التام من ظاهر   والمراد بالصلة معناها اللغوي كذا في حاشية المولى
الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا اخفاء في ان المتبادر من معناها
العرفي فيتجه لو قال جملة خبرية وغير انه كان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال
اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة والعرف
وفيه ان مقام التعريف المفصل الاجمال ثم التفصيل فخارج التعريف وان
ذلك القصد ينافي ما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يمكن ان يقال
انه قال اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان في موافقتها مع العرف في
اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه   لكان هذا القول مستدركا
الخ لخفي الحاجة ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اولها يليه من المحل
مصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لا
لانه ليس جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر الحرف المصدري

المنضم

المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي   والظاهر ان يقول بل يجب ان يقول ذلك
والا لورد النقض بالجزء من الشرطية لا يقال فمن ذلك يلزم ان يكون تعريف الموصول
الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لانا
نقول من ان تعريف العالم بما له العلم جائز ولهذا اخذ العلم بعد ذلك كان
في المثال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به الذي الحق في العلم
كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم
اللغة بل باعتبار معناه فتعريف العالم بما له العلم تعريف الشيء بنفسه في
الحقيقة على ان قوله فصلة جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم النقض
بالجمل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى
ليس ماخوذا من الصلة العرفية ولا بهيئة الاشتقاق فيشتمل على شيء من معناه
العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم   بان يقال الصلة جملة
الخ فيه تامل   وصلته اي صلة ما لا يتم جزء الا بصلة العائد راجعا الى ما
اعتبر الصلة بالقياس الى الموصول   جملة خبرية انما كان كذلك لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما
وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان الصلة
هو جواب القسم وهو الجملة خبرية   اوما في معناها كاسم الفاعل والمفعول

نا ابعاضه الى المفعول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول
بمنزلة الاستثنا   يعني ضميرا لا نادرا فانه قد يجي الظرف المختص
لان اللام الموصولة شبيهة اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم
بعضهم لعود الضمير اليها والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد
عملة معنى ولهذا لا يصلح ولو كان مفعول صوغ ايضا يكون صلة
مصدرا لانه لا يقدر بالفعل او صح ضمنية ان هو مجملا بتقدير المفرد والصلة
لا تكون الا جملة   قوله والموصولات لفظ معنى الجمعية باعتبار المجيز كما ان
تا انيث الضمير باعتبار ان جزء جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق في الضمير
ما تقع فيه   الذي اصله لذي عند البصريين زيدت اللام عليه ليحسن اللفظ حتى
لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة
ولما كان ومن عروض الصفة مجاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
والتي قلب الذال له   واللذان واللتان وقد يشدد والنون فيهما
بدلا من الياء في المفرد   والذين كالالائين بحمد الله كومن اولي العلم واللذون
في الرفع هذيليه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا ومن اللذين ايضا
واي مضاف الى معرفة ظاهرة او معرفة المنسوبة الى طي قلبت الثنية
احدالبا بين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات   المعرب
الى طي قلبت في الثنية احدى الياءين وذا لعين هاهنا الكوفيون كونه ذا

وجمع اسما الاشارة موصولة بعدما استفهامية اذا لم يكن الغا
كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فمن ذا الذي
او بمعنى موصول   والعايد للمفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز
حذفها لخفة موصولتها الضمير جدا بل موصولتها قال الشيخ الرضي لا يجوز
حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي مررت في داره زيد اذ
يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل ثم الضمير اما منصوب
او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا
كان الموصول لا بد له من العايد بعد الا وان يتصل بالفعل او بالحرف وان كان
مجرورا فيحذف بشرط ان يجر بما جر الموصول لفظا او تقديرا او بحرف جر معين
كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر متحد المعنى ومتعلق المتعلق نحو مررت
بالذي مررت او بزيد الذي مررت مذهب الكسائي فيه فصله نحو يدبج في الحذف
وهذا فيه نحو حرف الجر لا حتى يتصل مع الامتثال له واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون جملة ولا ظرفا فان كان في صلة
اي جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم يكن في صلة ويشترط استطالة
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض اله حيث طالت
الصلة بالعطف فقوله في السما وقوله في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله

لانه موضع المعبود اى الذى هو معبود فى السماء ومعبود فى الارض اشبه حاصل
كلا الشان قلت فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول وتعميم المتصل المتحقق اه
قلت قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف صورة
اجتماع الضميرين وكون العايد جزءا مع القرينة وامتناع الحذف فى صورة
اجتماع الضميرين لئلا يلتبس على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول
وكذا فى صورة الانفصال لو حذف فلا يزال ما يحذف ح واما قولك لا معنى
لتقييد العايد بالمفعول فنقول فيه ان العايد المجرور ان كان حذفه بعد جعله
منصوبا فلا اشكال لانه كان قبل فنقل المفعول ام من ان يكون بلا واسطة
وان كان موضعا فقد عرفت انه على اصالة لا يصح الحذف هذا هو المراد
الضعفاء عرفت انه حذف للاستطالة والكلام فى حذف العايد من حيث انه
عايد ويجرى هذان الجوابان فى المجرور ايضا تمرين للطالب او تجربة للراغب
التفكر والتدريب ويتذكرها ايها كما تذكر من صلاة جمعة ان الحال
والتمييز لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين لان الذى يخبر عنها اى يجب الذكر
واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن
زيد ام ولما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الموصول اى
تحت كلمة الذى ح لان المط ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه فى الا
سمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر وجعلت الخ لان المقصود

لمن تحقق

ان تصف الموصول بالوصف الذى لذكر المخبر عنه بلا تغيير شىء من الجملة الاولى
ولو يمكن ان يكون مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ ولا بد ان يكون ثابتة وهو
الضمير العايد اليه مكانه والخبر لانه جزء من الجملة الناقصة فى الجملة الفعلية
خاصة ان قلت اسم الفاعل والمفعول حتى يكون مع معموليهما جملة اسمية نحو
الضاربه الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار فيهما قلت لان
هذين الموضعين يمتنعان وقوعهما اللام فى ضمير الشان لو قال فى ضمير المبهم
ليشمل مثل ضمير نحو رجلا وربه رجلا لكان اعم واتم والموصوف
والصفة وكذا الفاظ التأكيد فى الاستشهاد بها الا ان الظاهر فى
التأكيد فلا يفيد الضمير فائدة ويجب ان يكون الضمير بمعنى ما هو
المخبر عنه وكذا عطف البيان دون العطف والمعطوف واما البدل والمبدل
منه فقد اختلف فيهما والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة فى
الاضمار عن قيام فى زيد قايم قائما يجوز اذ الصفة الضمير المستكن نظرا الى كونه
فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها اى الذى
يستحق غيرها واما الاسمية قال الشيخ الرضى كان فى المبنيات
ما وافق لفظه لفظ الموصوف لم يجعل الصفات [illegible] بين [illegible] الجو
صولات كما بين ما وافق واسم الفاعل فى اللفظ عن المبنيات فى انها
الافعال كنزال وفراق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولو لا قصد

الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل
ابوابا برأسها لا الحروف لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام الحروف فانه
ذكر احوال بعضها اقسام الحروف فيجيء بحثه فانها اما كان شرطية او موصولة
واستفهامية تدل على احدهما التحقير والتعظيم والانكار ويجوز
الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء
ما بعدها الاستفهامية نحو ماذا انت تفعل نحو بما تكرم الضيف قد جاز
ان يكون ما كافة لكن المصراع الاول يجاء اشارة وكونها موصوفة الا
بانه صفة الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بين قوله من اهم
وذلك قليل الاشتراط فيه لانه يجوز ان يكون من التبعيض متعلقة بنكرة
كما قال حذفت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تقديره بنكرة من غير
تقدير وتبعيض وتعلقه قوله مخضب صفة للاهوان الاهم فيه للعهد الذهني
نائبة عن حاجب الوصلة وصفة وصفة للطف فيها الى
تلي النكرة كما قدرت لابهام فقه العين حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها
اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيته عطية ما اي عطية لا
من حقارة ولا مزيلا اي لامر عظيم لا يعرف من عطيته ولا
ما او ضربا مجهولا غير معين فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة
الا عند ابي علي فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة ويجيء فيه الكوفيين

نحو

نحو قوله تعالى ولا تزودان من عندها اي الاكثر من عندنا وهي
عند البصرية موصوفة اي انا اكثر عددا قال الشيخ الرضي اعلم من في جميع هما
الذي العلم ولا يجوز ما ليعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى
ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وقد اشير قال ومنهم الجميع
الى كل ذات والحلقة الى الضمير ويعني على هذا التغليب فمنهم من يمشي الخ
وما في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو في سؤال عن صفته في الجواب
عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته حقيقته
ولهذا قيل الحقيقة التي ماهيته لانه منسوب اليها والماهية مقلوب
الممزج لها في الاصل الماهية ونقول انه منسوب اليها هو على تقدير جعل
الكلمتين كالكلمة دقول فرعون وما رب العالمين ويجوز ان يكون
سؤالا عن الوصف ولذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون
سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الما
هية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف لانها المعروف على انه لا يعرف
بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر . والموصوفة نحو ايضا الخ
قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في الشذوذ واجاز
البعض كونها معرفة موصوفة لانه الاشهر فيها الاضافة الى
المؤنث بالاسم المعرفة الاضافة للتذكير والمقصود بكم رجل

فانه قد ينتصب بما بعد كم الخبرية فيدا لاضافة تفتقر الى المفردات فلا
ينتقض الحد ولذا قد تهما يضافان الى الجملة ولا يبنيان فانه قد يضاف الى
الفعل فاما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها
بمنزلة التنوين المنافى للبنا وانما لم يجعل المضافة الى الجملة كذلك
لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة الى الجملة فى الحقيقة
واضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان فى حكم المقطوع عن
الاضافة قال الشيخ الرضى انما اثر الرأى فى الاضافة لان وضعها لمفيد
بعضا من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن معنى الاضافة
كما فى المناداة وان كان معتدا ابقى على اعرابه   الا اذا حذف صدر صلتها
ان كانت صلتها فعلية كما بينا اى معها وان كانت اسمية وحذف صدرها
اعنى المبتدأ بشرط ان يكون ذلك المصدر غير الحيا الا اى فان كان
مضافا بنى على الضم ولما انه سيبويه الاعراب فى هذا التصحيح ان
لم يكن مضافا فى الاعراب ولجاز بعضهم البناء فيما الا عملا   فمن
قرأ بالضم دون المقبولين فى قراءة الضم الى ان وعلى انها موصولة مبنية
فان الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه استفهامية معربة مرفوعة على الا
بتداء وخبره اشد والجملة صفة على اضمار القول اى كل شيعة مقول
فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من

كالطعام

كالطعام فيكون من التبعيض وقيل ان النزع متعلق من العمل لمن يبنى له
مفعوله بل الجملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة   لتأكيد بنية
الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغى ان لا
يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثر الاحتياج لا يرفع المنافاة
وعلى تقدير دفع المنافاة كان ينبغى ان يبنى مع قطعها من الاضافة
لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد منافية
للبناء واى اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها يبقى فى صورة
المضاف الى الجملة ولو قلنا ان المنافاة لم توجب اسميتها او مضافا
عند حذف صدر صلتها مما يقى   وبماذا صنعت قال الشيخ الرضى لم
يجئ موصولة ولا ذا بعد الا بعد ما ومن الاستفهاميتين وكلاهما
بماذا هو ومن ذا الذى حيث الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى
اى الذى هو على حذف المبتدأ واما قولك ذا فى ماذا فهما اسمان
كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان ما الفيه يدخل على اسم الاشارة
احدهما الذى لحق للصفة لقوله وماذا استفهامية
على ان يكون ذا بمعنى الذى قال الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة
ويحكم فى نحو ماذا صنعت بزيادتها انقلبت دفع الجواب ورفع البدل
عما يدل على ان الجملة اسمية فلا بد ان يكون ما مبتدأ وذا زائدة وا لفعل

خبر بلا تقدير العايد وفيه ان حذف الضمير خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول
واللازم ان يؤولهما واحدا وتبيين ما نقلنا من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة
او ذا اين وجه جواز نصب هذا ان كان بعد ذا فعل ناصبا قبله اي مشتغل عنه
بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذا نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا احل
لهم فالرفع لا غير سواء جعلت ذا موصولة او زائدة   اسماء الافعال ما كان بمعنى
الامر او الماضي قيل كان هذه يحتمل ان يكون ناقصة على اصله او تامة بمعنى
صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي قيل انها
مصادر وفيه انها تستدعي على تقدير الفعل فلو قيلها فلا يكون اسماء افعال
ومنها ان القايل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر
الافعال وهو قد المسألة ولكن فيه الا وجه ليس بها اللهم الا ان يقال ان بعضها
لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل
انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه
ان هذا القسم من المبتدأ لكونه لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل
لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل مبتدأ وفيه ان ذلك لو اصطلحوا على
هذا القسم من المبتدأ لما ثبت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال ولجواز ان
يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود
فلا بد ان يكون مخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ

يؤكد ان

يؤكد ان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك
في الفعل وما هو بمعناه ولهذا اجاب بعضهم بان عامل الرفع في المبتدأ مطلقا
لكونه مسندا اليه   لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على
الانشاء لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي
فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي وهو انها ثبتت لكونها
اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سوى بعض على ذلك الاسم كما مضى
والامر وخرج عنه كالمضارع فاعلها الاعمية الى المعقبة المذكورة
نحو مثل رويد زيد في الاصل ارواد مصدر ارود اي رفق فتصغيره
ارفق رفقا ان كان صغيرا قليلا سهلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم
الراء وسكون الواو بمعنى عدي الى المفعول لمصدره او اسم فعل
لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون
اسم فعل فالكاف حرف واحد وان يكون مضافا الى الفاعل
مثالا لما هو بمعنى الامر وهو متعدد ومستعمل فيما نقل عنه
نحو رويد زيدا ارواده كان المثال الثالث مع انه بمعنى الامر
وفيه مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى انهما
دفع الباب وقال الشيخ الرضي معنى البناء نظرا الى اصله حين كان
مفعولا مطلقا حين بمعنى الفعل وكسر الساكنين وفتحت النية فهو الكثير

على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعد وكان القياس على هذا يدان صله
هيهية كزلزلة اذ لا تقف عليها الا بالهاء لكن توقف عليها في الاكثر بالتاء
تشبيها على الحاقتها بالافعال فكان تاء هاتاه تاء مت وقال بعض النحاة ان
مفتوحة التاء مفردة كقوله والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع
مفتوحة التاء مفرد كمسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء تحتمل
الافراد والجمع نحو الوقف بالهاء والتاء وهل بين صيغها في لغة تمنع
الافعال فان اللام يدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين
التمكين عند بعضهم فحد عن التمكين وجعل دليلا على كونه موصوفا بما بعده
كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور لا تنوين
العقل لا نه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم
في صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما كان فيه صه
تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وبعين المصدر يتعين متعلقه اي
السكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا تسكت
المخاطب عن غير هذا الحديث فجاز ان لا يسكت الى طلب عن غير هذا الحديث
ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا اذ الذي في الفتح قال مدرس
في حاشية الفتح الخالص يجب الجمع وان كان حاديا من غل المقارب ص
لو قال بدل امس في الماضي لكان اظهر المشتق من الثلاثي يعني ان قوله

من الثلاثي صفة للاسم ولا يخفى ان تقييد المشتق الصفة من قضية الكافية ص
انه دو قياس اي هو على نزال ليرت اي ان اسم الفعل من الرباعي فجيء
لو رايت لا نادرا هكذا ان قرقارا اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا
بالعرعرة وهي لعبة الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تكونا صوتين لقيل فيه وعار عار كعاق
عاق حال كونه مصدرا اصلها مغرفة له مبنى معرفة اي علم جنس
كسبحان كفجار صفة انثى المصدر ويجوز ان يكون جزء مجذوف اي هو
كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من مذهبه
ان جميع اوزان فعال التي هو صفة او مصدر او علما للمؤنث فاذا سمي
به مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا
منهم دليل على تردد هم في كونها مؤنثة صفة لمؤنث لم يجيء في
المذكر وجميعها مستعمل من دون موصوف ويستعمل الا ما لحقته للنداء
سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة وهي علم جنس احدهما ما صار بالغلبة
علما جنسيا مختصا بالنسبة وهو في الاصل لكل ما مجيد اي مجد فقوله
اختص بالغلبة بجنس المنايا الغرب لما بقي على وصفها نحو قطام اي
قاطعة كامنة واما عدلا انما اعتبر ذلك لان الوصفة غير كافية لانه تمام
وكلام لكن فيه انه لا دليل على العدل وثبوت المجرد وثبوت فاسقة





لابد لان على كون مجاز وتفاق معه ولئن سلمنا مجازا ان يكون او رد فيه اجمعا
وان ادعي لزوم العدل لعقد لاضطراب وجد فيهما مثنين كان وضع الغرض
قلنا لا دليل على كون تزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه
في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر
والصفات جميعا لمشابهته لفعال الامرية وزنا ومبالغة اذ في الكل مبالغة

علما للاعيان حال من مفهوم ما في له مبني في الحجاز معرب في تميم
اي اختلف فيه حال لكونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه اذا تعلق
باحدها لو فرضنا لا تخلو عن التعلق بهذا الحال المهمة الا ان يقيد بالاخرى
كما في باب المشابع لمشابهته فعال بمعنى الامر وما ذكر في اختيه ولا يجري فيه ما
بيناه فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي او
كان منقولا لا زائدا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا
حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره فجعلا الاكثرين الى الحجة وان جب
البناء في وجه ذي الراء قصد الامالة اذ هي اوسع ولمطابقة الامالة
كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا عرف القاف



فلم يكتب
بحمد [illegible] الكتاب [illegible]
على يد العبد الفقير الحقير [illegible] التعليق [illegible] المؤمنين
محمد حسن بن [illegible] سنة
١٢٢٣

